(عدد خاص)

مجلة «حمورابي» للدراسات

مجلة فصلية تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية

العدد التاسع ــ السنة الثالثة ــ آذار / مارس 2014

رئيس التحرير: أ. د. عبد علي كاظم المعموري

هيئة التحرير:

أ. د. عـزيـز جبـر شـيال ـ كلية العلوم السياسية ــ الجامعة المستنصرية

أ. د. محسـن صـالـح ـ كلية العلوم الاجتماعية ــ الجامعة اللبنانية

أ. م. د. سـرمـد الجـادر ـ كلية العلوم السياسية ــ جامعة النهرين

أ. م. د. جواد كاظم البكري ـ كلية الإدارة والاقتصاد ــ جامعة بابل

أ. م. د. كامل حسون القيم ـ كلية التربية الفنية ــ جامعة بابل

أ. م. د. حسن لطيف الزبيدي ـ كلية الإدارة والاقتصاد ــ جامعة الكوفة

سكرتارية التحرير: بسمة ماجد ــ غفران عبد علي

التصحيح اللغوي: أ. م. د. هاشم جعفر الموسوي

الهيئة الاستشارية:

أ. د. أمحمد مالكي ـ أستاذ العلوم السياسية ـ المغرب

أ. د. نورهان الشيخ ـ أستاذ العلوم السياسية ـ مصر

أ. د. سعيد مجيد دحدوح ـ أستاذ العلوم السياسية ـ العراق

أ. د. محمد عثمان الخشت ـ أستاذ الفلسفة ـ مصر

أ. د. بدر الدين عبدالله حسن ـ القانون الدولي ـ السودان

د. عبد الحسين شعبان ـ القانون الدولي ـ العراق

أ. د. عروس الزبير ـ أستاذ علم الاجتماع ـ الجزائر

أ. د. كامل وزنة ـ أستاذ الاقتصاد ـ لبنان

التصميم والإخراج: هوساك كومبيوتر برس ـ بيروت

الطباعة: مطبعة صبح ـ بيروت

التوزيع: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع ـ بيروت

سعر النسخة الواحدة 4 دولارات أميركية أو ما يعادلها

الاشتراك السنوي: للأفراد: 30 دولاراً أميركياً

للمؤسسات: 50 دولاراً أميركياً

خارج الوطن العربي 80 دولاراً أميركياً

البريد الإلكتروني: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:

1709 لسنة 2012

ISSN 2227 - 5312

المحتويات

العراق ... من دكتاتورية الفرد الى دكتاتورية الأحزاب — أ. د. سعيد مجيد دحدوح 5

ملف العدد: العراق بعد عقد من التغيير...إشكاليات متعددة

الدولة العراقية الهشة: نتاج داخلي أم ضرورة أميركية — أ.د. إبراهيم البيضاني 28
ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق: الفقر، البطالة، الفساد. — د. جمال عزيز العاني 40
انهيار منظومة المواطنة والانتماء ... تراكم تاريخي — أ.د. عزيز جبر شيال 48
أزمة الأنبار ... من القاعدة إلى داعش — أ.م.د. جواد كاظم البكري 60

بحوث حمورابي

مكانة العراق في الإقليم: مشاهد محتملة — أ.د. هاني الياس الحديثي 68
العراق في الاستراتيجية السعودية: خيارات مفتوحة — د. يسرى مهدي صالح 77
تركيا: إيقاعات مختلفة للتعامل مع العراق — رؤى خليل سعيد 83
العراق ... بين الفيدرالية وشبح التقسيم — أ. م.د. لطيف كريم محمد 94

أوراق حمورابي

ثغرات الدستور العراقي... فرص مفتوحة لعدم الاستقرار — بسمة ماجد حمزة 102
صراع الثيوقراطية والعلمانية في عراق ما بعد التغيير — حسين شلوشي 110
الانتلجسيا العراقية: بين غياب الدور وضعف الإرادة — عطارد عوض عبد الحميد 119
النظام البرلماني العراقي .. ثنائية المشاركة والمعارضة — نضال جهاد العبيدي 125
(إسرائيل) ومسعى عدم استقرار المنطقة — بسمة عبد المحسن سعيد 131

الابواب الثابتة

بحث مترجم: الجهاد عام 2020: تقييم خطة تنظيم القاعدة لـ 20 عاماً — هارون ي. زيلين 138
متابعة: دور القوى الإقليمية في تمدد تنظيم القاعدة في العراق — د. فايق الشجيري 142
رسائل وأطاريح جامعية — نضال جهاد حميد 144
عرض كتب عربية — رؤى خليل سعيد 151
عرض كتب وأجنبية — د. سناء حمودي 158
قراءات في كتب حمورابي — بسمة عبد المحسن 168

مركز حمورابي

العنوان: بغداد - عرصات الهندية - شارع مطعم الربيع الإيطالي
مكتب بيروت - طريق المطار - قرب المركز الاستشاري - بناية ماميا - ط 3
بغداد - الجادرية - صندوق بريد 2405
Website:http://www.hcrsiraq.org

Mobile: 00964-7810234002
Mobile: 00961-76844384
Fax: 00961 - 842304
Baghdad - Aljadiriyah - P.O.Box 2405
E-mail: hcrss2006@yahoo.com

رقم شهادة التسجيل: 1Z71874 في 27/3/2008 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية.

كلمة العدد

هذا العدد يتزامن مع حدثين مهمين، هما ذكرى احتلال العراق قبل (11) سنة منذ عام 2003-2014، والدورة الانتخابية الثالثة لمجلس النواب، وهو ما يحتاج من العراقيين الى أجراء مراجعة شاملة لما سبق، بكل ما حملته من أوجاع الاحتلال وتدميره لممكنات العراق، الى جانب جعل الدولة العراقية (دولة هشة)، وتعاون (الولايات المتحدة) مع حليفتها السعودية وإسرائيل، لإشاعة الفوضى والطائفية، وجعل العراق ساحة إرهاب بامتياز، والذي يستفهم منه هو جعل العراق بعيداً زمنياً عن إعادة ترميم أوضاعه، والنجاح في المسار الديمقراطي، وتحقيق الحكومة شيئاً من الاهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى لتحقيقها.

هذا جميعه ترك بصماته على الأوضاع الداخلية للعراق، إذ انتاب الوضع السياسي توالد الأزمات، نتيجة غياب الرؤية المشتركة للقوى السياسية الطافية على مشهد التفاعلات في العراق، سواءً في الحكومة أم البرلمان، وهو ما أرتهن في بعض مفاصله الى توجهات إقليمية ودولية، في ترك العراق يتخبط في مشكلاته، ويلعق الجراحات الغائرة في جسده نتيجة قبوله بالتغيير الديمقراطي من جهة، ولمواقفه التي جاءت في بعضها متقاطعة مع الأهداف السعودية والاسرائيلية.

إلا أن هذا لا يعفي مطلقاً العراقيين مسؤولين أم مواطنين، حزبيين أم مستقلين، علمانيين أم اسلاميين، من الاتفاق على أن بناء العراق هي مهمة وطنية عراقية صرف، لا يمكن لأية جهة أخرى أن تقوم بها، ولابد من اعادة الحسابات، فالأحزاب من جانبها مطالبة بأن ترتقي بمسؤوليتها الى مستوى الحرص على مستقبل العراق وليس على مستقبل احزابها، وأن تؤمن حقيقة بأن إي حزب مهما كان فكره وايديولوجيته ورؤاه، لا يمتلك الحقيقة كلها، وعليها أن تقبل الآخر وتؤمن بالمشاركة، وبتداول السلطة، إما فيما يخص البرلمان فإنه طوال السنوات السابقة ونتيجة سلوكيات اعضاءه، قد أطاح بأحلام العراقيين وطموحاتهم، فقد تحول البرلمانيين الى مراسلين للقنوات الفضائية، وإن قبة البرلمان هي مجرد منتدى ثقافي ومكمن للاسترزاق المالي، في حين كانت الحكومات العراقية وطوال السنوات السابقة عاجزة عن الآتيان بمنجزات وشواهد حقيقية لا تخطئها العين، وظلت حساسيتها شبه منعدمة اتجاه متغيرات المجتمع وحاجاته.

إن المهام في العراق سواء للحكومة أم للطبقة السياسية، تبدو متوزعة على مروحة واسعة، متعددة وكبيرة، إلا أنها ليست بمستحيلة التحقق، فالأحزاب يكفيها التنظير الذي أصم أذان الشعب.

بل لا نغالي إذا قلنا أنها مساهم فاعل في كل ما يجري، نتيجة حرصها على عدم امتلاك رؤية وطنية عملياتية لكيفية بناء الدولة والآليات الناجعة لتحقيق ذلك، فضلاً عن دفعها لشخوص تحت معطى الولاء المقيت، الى سدة المناصب والقيادات

المختلفة، رغبة في الاستحواذ عليها، وليس لجعلها مجالاً للنجاح في المسؤولية، سواءً في الحكومة المركزية أم على مستوى المحافظات.

وتظل الحكومة المركزية متخبطة في اتخاذ القرارات، نتيجة غياب منظومة حقيقية تساهم في صنع القرار، ولا بد للحكومة القادمة أن تسعى بجد الى استكمال ذلك، عبر نهج مؤسسي قائم على الكفاءة والنزاهة، فقد جرى تجريب منهج الولاء على حساب الكفاءة وكانت نتائجه كارثية للعراق.

كما أن تجذر الفساد وتوسعه تعد مخاطرة كبيرة بمستقبل العراق، لا سيما في ظل موازنات ما فتئت تكبر كل سنة، ونخشى من أن يكون حجم الفساد دالة في حجم الموازنة العامة للدولة، نتيجة عجز الحكومة واحزاب العملية السياسية من ايقاف عملية تفريخ المفسدين، وهشاشة المؤسسات الرقابية في الدولة، وهو ما سيؤثر بقوة على المنجز الفعلي للحكومات، وإذا ما أريد لأي حكومة أن تنجح في ادائها، إن تتبنى ثورة في الجهاز الاداري وبدءً من اختيار القيادات الادارية على مستوى الدولة، وهو ما تضمنه التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني عام 2010، ونعتقد بوضوح تام أن جزء كبير من فشل الحكومة الحالية، هو سوء اختيار الادارات، وغياب الرقابة والمحاسبة، وعدم وجود آلية لتقييم الاداء، من مثل الوصول الى الأهداف، بل جرى التخلي عن ذلك مقابل بيان حجم الانفاق من الموازنة لكل وزارة أو مؤسسة، وهذا انحراف عن المعطيات الحقيقية لتقويم الاداء الحكومي.

لذلك نرى في أن تتبنى الحكومة القادمة منظومة جديدة في ادائها، وهي تحديد أهداف لدورة كاملة (4) سنوات وتوزعها الى أهداف سنوية لكل مفاصل الدولة، وتجري الحسبة في النجاح أو الاخفاق في ضوء المتحقق من الأهداف، وبالتالي تتوافر ممكنات ربط الشرعية في المنصب أو الموقع أو القيادة مع المنجز الفعلي على الأرض، وسيكون على رئيس الحكومة سهولة التخلص من الفاشلين الذين تدفع بهم الأحزاب الى سدة المسؤولية كجزء من المحاصصة المقيتة. ومن المفترض برئيس الوزراء أن لا يقبل الوزراء أو الوكلاء أو مرشح لموقع حكومي من دون أن يكون مختصاً في ذلك، وإلا ما هي علاقة الطب البيطري بالمالية الحكومية، وما هي علاقة القانون الدستوري بالتخطيط الاقتصادي، وأطروحة أن المناصب في الدولة هي مناصب سياسية أكذوبة كبرى، وفشل الوزارات متأتي من عدم قدرة الوزير على ادارة وزارته، بما يجعلها رافعة للأداء الحكومي وليس عبئاً عليه. والحقيقة أن من يقرر مصير العراق ويحكمه هم رؤساء الاحزاب والكتل، الذين لا يتجاوز عددهم (10) اشخاص، وهذا نوع جديد من الديمقراطية يسمى **ديمقراطية القلة**.

رئيس التحرير

العراق... من دكتاتورية الفرد إلى دكتاتورية الأحزاب

أ. د. سعيد مجيد دحدوح*
أكاديمي وباحث من العراق

* أستاذ العلوم السياسية ـ الجامعة المستنصرية ـ عضو مركز حمورابي

مقدمة

عندما نتعرض الى ديكتاتورية الفرد في العراق، لابد من الحديث عن البذرة الأولى التي زرعتها بريطانيا في القانون الأساسي لعام 1925، والصلاحيات الواسعة التي منحت إلى الملك (فيصل بن الحسين) وذلك لغايات معلومة، منها تثبيت مصالح بريطانيا في العراق والحصول على امتياز. ثم ترسخت تلك الديكتاتورية وحكم الفرد في النظم الجمهورية المتعاقبة التي استمرت من عام (1958 ـ 2003). وجاء الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، ليفرض على العراقيين مفاهيم خاطئة لن يكون من السهل ازالتها منها المحاصصة التي تعد أخطر أنواع الأستيراث والتوريث الطائفي ــ القومي، فضلاً على الممارسة السياسية السلبية بين الكتل والاحزاب السياسية التي استعملت أساليب اقصائية وأساليب استبدادية لتحقيق أهداف آنية ضيقة وغايات انتخابية غير مألوفة في النظم الديمقراطية، وعدم الاحتكام إلى الدستور وعدم احترام النخب الحاكمة لأرداه ناخبيها وتطلعاتهم.

إن عراق ما بعد 2003 يعاني من أزمة تطبيق الدستور واحترامه، فضلاً عن علاقة سلبية بين مؤسسات الدولة الفاعلة التي تركت بصماتها على العملية السياسية في العراق، انسحب ذلك على الكتل والأحزاب السياسية، وبات معدوماً في الدورة الحالية، هامش التوافق بين البرلمان والحكومة. مما خلق نوع من الفوضى السياسية وتعطيل لعمل السلطة التشريعية والتنفيذية، جعلت من يعتقد إن الديكتاتورية هي الحل لمشاكل العراق في محاولة لتجاوز الازمات السياسية، وهذا ما فرضته طبيعة الانظمة الديكتاتورية التي مرت على العراق، والتي نجد أثارها بين الاحزاب والقوى السياسية التي تتصدر

العملية السياسية، سواء في ممارساتها الاستبدادية داخل المؤسسة الحزبية أو في العلاقة البينية.

أولاً: النظام الملكي في العراق نواة الدكتاتورية

عانت الدولة العراقية الحديثة منذ قيامها من الدكتاتورية، إذ قننت بريطانيا ذلك في مسودة (الدستور) العراقي، بعد أن شكلت لجنة من (المستر نايجل دافيد سون) والميجر (دبيلو، جي، يونغ) والمستر(ايم، أي، ادوارد)[1]، وبدلاً أن تهتدي اللجنة بصيغة الحكم في بريطانيا الملكية، فالملك فيها (يملك ولا يحكم) ولكن اللجنة، من أجل ضمان المصالح البريطانية في العراق والحصول على امتياز النفط، منحت (فيصل بن الحسين) الذي فقد عرشه في سوريا بعد معركة ميسلون عام 1920، صلاحيات واسعة في القانون الأساسي (الدستور) الذي تم اقراره عام 1925.

(1) بشير محمد كاظم الغزالي، المجلس التأسيس العراقي، البدايات الأولى التكميلية، في كتاب مجموعة باحثين المفصل في تاريخ العراق الحديث، بيت الحكمة، بغداد،2002، ص334.

عانت الدولة العراقية الحديثة منذ قيامها من الدكتاتورية، إذ قننت بريطانيا ذلك في مسودة (الدستور) العراقي

ومن تلك الصلاحيات ما ورد في الباب الثاني تحت عنوان (الملك وحقوقه)، فالملك مصون غير مسؤول، وهو الذي يصادق على القوانين ويأمر بنشرها ويراقب تنفيذها، وللملك حق إصدار مراسيم لها قوة القانون اثناء عطلة (مجلس الأمة)، ويختار رئيس الوزراء، وتتجلى هيمنة الملك واستبداديته في النظام السياسي العراقي في الآتي[2]:

(2) القانون الأساس العراقي العام 1925.

1 ـ ما نصت عليه المادة (19) من الدستور من أن (سيادة المملكة العراقية الدستورية للأمة العراقية، وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين، ثم لورثته من بعده)، وهذا النص بعد أن أقر بفكرة (سيادة الأمة) وليس (سيادة الشعب)، عاد وتراجع بإيجاد فكرة إيداعها لدى الملك، وقد أثر هذا النص على الملك، وجعله يشعر بأنه هو الحاكم المطلق في تدبير أمور الدولة والأمن فيها.

2 ـ في الباب الثاني من (الدستور) الذي تضمن سلطات الملك، وضعت تلك السلطات تحت عنوان (الملك وحقوقه)، فهو أذن صاحب حق وليس حامل واجب، وربما هذا النص والنص الذي سبقه في الفقرة (1) تؤلفان الإطار العام لهيمنة الملك واستبداده، الذي منح سلطات تفوق تلك السلطات المقررة لرئيس الدولة في النظام البرلماني. فملك العراق لم يتوان

كان (الدستور) العراقي لعام ١٩٢٥ مليئاً بالكثير من عدم احترام الإرادة الشعبية

عن استعمال سلطاته الدستورية فحسب بل تجاوزها من حيث الواقع ..، لذا كان (الدستور) العراقي لعام 1925 مليئاً بالكثير من عدم احترام الإرادة الشعبية، أذ كانت السلطة بيد الملك وبضعة أشخاص من أركان النظام المرجع لحركة الدولة لا (الدستور).

3 ـ يذكر الدكتور (منذر الشاوي) أن الوزارة العراقية في العهد الملكي (لم تعد أكثر من مجلس للملك تتخذ فيها القرارات، التي تحدد سياسة مملكته، ولهذا السبب أدى الملك، بخلاف ما تقضي به النصوص، وما يقتضي به (منطق) النظام البرلماني دوراً أساسياً في اختيار الوزراء، وقد وصل الأمر إلى درجة اختيار الملك جميع الوزراء، كما فعل الوصي على عرش العراق (عبد الإله) سنة 1952، بالنسبة لوزارة (نور الدين محمود)، وعليه فأن (انعدام) دور الوزارة وضعف مجلس النواب، أديا الى تركيز السلطة بيد الملك، وبالتالي إيجاد نوع من (البرلمانية) تمارس في اطار نظام تركيز السلطة[3]، أي نظام دكتاتوري.

(3) تقديم لكتاب، فائز عبد العزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، مطبعة السندباد، بغداد، ط2، 1984، ص11.

وفي ظل هذه الأجواء عندما تشكلت جبهة وطنية من (حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي وممثلي العمال والمحاميين والشباب والطلاب ورابطة المرأة والفلاحين)، وكانت مهمتها الأساسية خوض الانتخابات النيابية التي اعلن عن اجرائها في (9 حزيران 1954)، وكانت معركة ضارية بين العناصر الوطنية والديمقراطية وبين أنصار البلاط الملكي، وكان التدخل الحكومي السافر قد تجاوز كل القيم، حتى وصل إلى إشاعة الإرهاب (البوليسي) الواسع بزج مؤيدي الجبهة الوطنية في المعتقلات والسجون، وعلى الرغم من كل أشكال الضغط والتزوير والإرهاب، فقد فاز عدد من مرشحي الجبهة الوطنية وهم (محمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل وكامل الجادرجي وخدوري خدوري وعبد الجبار الجومرد وذنون أيوب ومحمد حديد ومسعود محمد وجعفر البدر وحسين جميل)، وقد أحرز نوري السعيد (56) مقعداً في مجلس النواب من أصل (135)، ولم ترق تلك النتائج الى (نوري السعيد)، على الرغم من محدودية العدد الذي وصل الى مجلس النواب وقلة تأثيرهم من المعارضة، لذا عندما كلف(نوري السعيد) بتأليف الوزارة بعد استقالة رئيس الوزراء (ارشد العمري)، الذي أجرى الانتخابات أول شيء فرضه (نوري السعيد) على

البلاط الملكي، أثناء اجتماع الوصي به في باريس في محاولة لإنهاء (زعله)، الذي اشترط لعودته إلى رئاسة الحكومة الآتي[4]:

1 ـ الغاء نتائج الانتخابات الجديدة.

2 ـ حل الأحزاب السياسية .

3 ـ غلق صحف المعارضة.

وقد وافق الملك (فيصل الثاني) على ذلك، لذا فأن تأليف وزارة (نوري السعيد) التي تشكلت في3 آب 1954 قامت على هذه الشروط، ثم اتخذت إجراءات (بوليسية) قاهرة لم يتخذ لها مثيل في أي نظام أخر ضد الجبهة الوطنية ومعارضي النظام[5].

(4) جاسم المطير، النظام الملكي بين الدكتاتورية الواقعية والديموقراطية التلفزيونية، الحوار المتمدن، العدد 3145، 2010/10/5، www.ahewar.org.

(5) المصدر نفسه.

ثانياً: دكتاتورية النظم الجمهورية بعد عام 1958.

1 ـ الجمهورية الأولى ثورة 14 تموز عام 1958:

بغض النظر عن ثورة 14تموز 1958 ومجريات الأحداث التي رافقت الإطاحة بالنظام الملكي، وإعلان النظام الجمهوري الجديد والانجازات الكبيرة التي تحققت في ظل الثورة. فالذي يعنينا هنا السلوك الدكتاتوري لقادة الثورة، وذلك عند ابتعادهم عن الأساليب الديمقراطية في الحكم والتداول السلمي للسلطة، وإجراء الانتخابات وتشريع دستور دائم للبلاد، ويمكن إرجاع الزعامة الفردية للنظام الجمهوري الذي قام عام 1958، إلى مرحلة الإعداد للثورة ضد النظام الملكي، ففي الاجتماع الذي عقدته (اللجنة العليا للضباط الأحرار) في الثاني عشر من حزيران 1958 للتخطيط للثورة، تفاجئ الجميع من طرح (عبد السلام محمد عارف) من أنه والزعيم (عبد الكريم قاسم)، الذي لم يكن حاضر الاجتماع، قررا القيام (بالثورة) يوم السبت، وقد احتج الحضور على صيغة القرار.

هتف (عبد السلام عارف) في هذا الاجتماع ومن دون مقدمات، قائلاً (أقول لكم أيها الإخوان، ما كو زعيم إلا كريم)

إذ لا يمكن اتخاذ قرار الثورة بهذه الطريقة كما أن اليوم المختار غير ملائم، لكن (عبد السلام محمد عارف) لم يتزحزح عن موقفه (أما السبت أو لا شيء)، وقد هتف (عبد السلام عارف) في هذا الاجتماع ومن دون مقدمات، قائلاً (أقول لكم أيها الإخوان، ما كو زعيم إلا كريم)، ولم تمض أشهر إلا وكان الشيوعيون يرددون هذا الشعار، ويبدو أن (عبد السلام محمد

عارف) كان البادئ في عكس صورة عبادة شخصية القائد (عبد الكريم قاسم)، واستعملها الشيوعيون بعد ذلك ضد قائلها[6].

(6) عبد الفتاح عبد البوتاني، العراق، دراسة في التطورات السياسية الداخلية 14 تموز 1958 ـ 8 شباط1963، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق2008، ص324.

وما يؤخذ على نظام الحكم الذي قام في العراق بعد ثورة تموز 1958، التضييق على حرية الرأي والتعبير، ولم يضع دستوراً دائماً للبلاد أو إجراء انتخابات وانبثاق (المجلس الوطني) كما وعد بذلك بعد عام1960، بدعوى أن المرحلة الانتقالية لم تنته، وعندما قدم الحزب الإسلامي العراقي وحزب التحرير لإجازة حزبيهما، رفضت وزارة الداخلية إجازتهم، لأن مناهج هذين الحزبين والأشخاص والمؤيدين لهما لا يؤمنون بالمبادئ والأفكار الديمقراطية، التي تسير عليها الجمهورية .

وإنما أفكارهما ومبادئهما رجعية ولا تسير مع خط الثورة، إلا أن الحزب الإسلامي استأنف الحكم لدى الهيئة العامة لمحكمة التمييز، وقد جاء قرار المحكمة لصالح الحزب المذكور، وقد بدأ نشاطه السياسي بشكل علني، وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي (جماعة اتحاد الشعب)، استجاب لرغبة وزارة الداخلية وقدم الإيضاحات المطلوبة منه، كما أجرى تعديلاً على منهاج الحزب، إلا أن الوزارة رفضت الطلب في22 شباط 1960، على الرغم من توفر الشروط القانونية في الحزب وفي أعضائه المؤسسين، وهذا ما جاء في كتاب مديرية الأمن العامة في 22 كانون ثاني1960 إلى الوزارة[7].

(7) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة14 تموز1958 في العراق، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ط21، 1981، ص248.

كما عاد الحزب الشيوعي إلى العمل السري، واختفى أعضاؤه بسبب الاعتقالات التي أخذت تطالهم، كما أوقف الحزب الوطني التقدمي نشاطه من دون سابق إنذار، بعد مطالبه عنيفة أخيرة بوضع دستور دائم للبلاد، وفي عام 1961 لم يبق حزب سياسي يمارس نشاطه بشكل علني، بعد أن خضعت تلك الأحزاب للمراقبة وإغلاق صحفها، ولا سيما بعد اندلاع الحركة المسلحة في شمال العراق[8].

(8) المصدر نفسه.

يذهب الدكتور (إبراهيم كبه) إلى أن بذور الدكتاتورية عند (عبد الكريم قاسم)، كانت كامنة في صلب الحكم الجديد منذ ولادته

أن تفرد الزعيم (عبد الكريم قاسم) في الحكم، كان سببه المنافسة الشديدة بين الأحزاب التي كان كل منها يسعى الى تولي السلطة، إما اللجوء إلى (عبد الكريم قاسم) لاكتساب ثقته، أو اللجوء إلى فئة من العسكريين ممن كان مقدراً لهم أن يبرزوا في العهد الجديد، وربما قد شجع (عبد الكريم

قاسم) الصراع والتنافس بين الأحزاب السياسية، واظهر إمكانية فائقة في موازنة مختلف القوى السياسية ضد بعضها البعض[9]، ويذهب الدكتور (إبراهيم كبه) إلى أن بذور الدكتاتورية عند (عبد الكريم قاسم)، كانت كامنة في صلب الحكم الجديد منذ ولادته، لأسباب عديدة أهمها[10]:

(9) عبد الفتاح البوتاني، مصدر سبق ذكره، ص100.

(10) نقلاً عن المصدر نفسه، ص101.

ـ الانفصال التام بين العسكريين والمدنيين في الوزارة.

ـ عدم وجود مجلس وطني لقيادة الثورة.

ـ لم يكن لمجلس السيادة المؤلف من (محمد نجيب الربيعي ومحمد مهدي كبة وخالد النقشبندي) أية سلطة حقيقية.

ـ تسلم قيادة الثورة إلى (عبد الكريم قاسم) الذي انكشف فيما بعد، أنه كان نموذجاً فذا للإنسان الفردي.

2 ـ الجمهورية الثانية نظام الحكم في 8 شباط 1963

في شباط عام 1963 جرى انقلاب عسكري قام به حزب (البعث) مع قوى قومية أخرى، وقد صدر عن الانقلابيين بما يشبه (الوثيقة الدستورية)، التي احتوت على عشرين مادة دستورية، وقد تركزت السلطة في هذه الوثيقة بيد (المجلس الوطني لقيادة الثورة)، الذي شكل قلب السلطة الفعلية للنظام الجديد، إذ يتولى (المجلس) تشريع القوانين والانظمة وتعديلها والغائها، واقرار المعاهدات والمصادقة عليها، واعلان الحرب وقبول الصلح، والقيادة العامة للقوات المسلحة والاشراف على رئاسة اركان الجيش وشؤون الدفاع والاجهزة الامنية والاستخبارات العسكرية والامن العامة، وتأليف الوزارة والمصادقة عليها والاشراف على شؤون الجمهورية، وما رئيس الجمهورية إلا رمزاً دستورياً، وأن ولم يكن سوى عضو في (المجلس الوطني)[11]، وقد ركز حزب (البعث) على تنمية مليشيا خاصة به (الحرس القومي)، التي أرتفع عددها من خمسة الأف عند بداية الانقلاب الى (43) ألف.

ركز حزب (البعث) على تنمية مليشيا خاصة به (الحرس القومي)، التي أرتفع عددها من خمسة الأف عند بداية الانقلاب الى (٤٣) ألف.

(11) قانون رقم 25 لسنة 1963، الصادر في 25 نيسان 1963، كذلك، نعمة السعيد، النظم السياسية في الشرق الاوسط، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد 1968، ص59.

وهذه القوة العددية (للحرس القومي) خلف نوع من الازدواجية العسكرية، انتهت بتوجه أهانه جدية الى الجيش والى معظم الضابط والبعثيين، واصبحت قيادة الحرس تتصرف كما لو أنها هي السلطة الأعلى في البلاد،

واصبحت متهورة ومهووسة بالسلطة الى درجة أن رجالاً كثيراً ما اوقفوا ضباط الجيش وفتشوهم واساؤوا معاملتهم، فضلاً على الانتقام الموجه ضد الاعداء السياسيين، والقدر الكبير من القسوة التي لجا اليها ضد المواطنين، والعبث بأمنهم وحياتهم وتقييد حرياتهم، وكان الشيوعيون الهدف الأول (للحرس القومي) فقتل العديد منهم ومن أسعفه الحظ دخل السجن، وكان سجن (نقرة سلمان) لوحدة يضم عام 1964 (1146) سجيناً شيوعياً[12].

(12) حنًا بطاطو، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار(الكتاب الثالث) ترجمة عفيف الرزار، منشورات فرص، طهران، 2006، ص324.

لقد شهدت المرحلة ممارسات استبدادية قاسية، إذ كانت بعيدة عن الحقوق السياسية والحريات العامة للإنسان، ولم تعرف أي نوع من الممارسات الديمقراطية، ولم تسمح بعمل الأحزاب السياسية فضلاً على انعدام الصحف إلا الصحف النظام.

3 ـ الجمهورية الثالثة 18تشرين ثاني 1963 ـ 1986

في 18 تشرين ثاني1963 سقط نظام حكم حزب (البعث) بانقلاب عسكري قادة (عبد السلام محمد عارف)، وأقدم رئيس الجمهورية على حل (المجلس الوطني لقيادة الثورة)، لكنه شكل مجلساً وطنياً جديداً، وأصبح فيه (عبد السلام محمد عارف) رئيساً للمجلس الوطني، وانيطت بالرئيس حصرياً السلطة التشريعية والتنفيذية.

وبعد صدور قانون (الدستور) بالرقم61 لسنة 1964، جعل السلطة التشريعية بيد (المجلس الوطني لقيادة الثورة)، إلا إن هذا (الدستور) لم يستمر طويلاً، إذ صدر في 29 ـ نيسان ـ 1964 دستوراً جديداً يتطابق الى حد كبير مع الدستور المصري الصادر عام 1958، وقد جعل(دستور)29 نيسان، السلطة التشريعية بيد (المجلس الوطني لقيادة الثورة)، إلا أن (المجلس) لم يكن له وجود ولا سلطة فعلية، فانحصرت السلطة التشريعية عملياً بيد رئيس الجمهورية التي أصبحت صلاحياته مطلقة[13]، وعلى أثر مقتل رئيس الجمهورية (عبد السلام محمد عارف) في حادث طائرة في البصرة، تم تنصيب أخيه (عبد الرحمن محمد عارف) رئيساً للجمهورية إلى أن سقط النظام عام 1968.

(13) الدستور العراق العام 29/ نيسان، ص40.

في ظل الأنظمة الجمهورية العسكرية السابقة تم إعادة تشكيل النظام السياسي، مع إلغاء المؤسسات التشريعية وإحلال نظام المحاكم العسكرية،

كما جرى القضاء النسبي القائم على الفصل (التقليدي بين السلطات)، وكانت السلطة التنفيذية المتمثلة بـ(رئيس الدولة)، هي المرجع الأعلى الذي تنتهي عنده السلطات كافة.

4 ـ الجمهورية الرابعة في 17 تموز 1968

عاد البعث إلى السلطة عبر انقلابين أولاهما في 17 تموز 1968 والثاني في 30 تموز من العام نفسه، وتخلصوا في الانقلاب الأول من رئيس الجمهورية آنذاك (عبد الرحمن محمد عارف) بالتحالف مع معاونيه الأقرب، وتخلصوا في الثاني من (إبراهيم الداود) قائد قوات الحرس (وعبد الرزاق النايف) رئيس الاستخبارات العسكرية، أصبح الأول وزيراً للدفاع والثاني رئيساً للوزراء، وقد فاز حزب (البعث) في الحالتين بالدهاء أكثر من فوزه بالقوة. ويعتقد رئيس الجمهورية المطاح به أن واحد من الخيوط على الأقل كانت غير عراقية[14].

يعتقد رئيس الجمهورية المطاح به أن واحد من الخيوط على الأقل كانت غير عراقية

(14) حنّا بطافو، مصدر السابق، ص389.

ومن الناحية التحليلية في بنية الدولة التي قامت بعد (17-30 تموز) ثمة وجهان مستقلان، نظام حكم الحزب الواحد ونظام حكم العائلة (أو العشيرة الواحدة)[15]:

(15) فالح عبد الجبار، العمامة والافندي، سولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ترجمة امجد حسين، منشورات الجمل، بيروت، بغداد 2010.

الوجه الأول: تشبه الدولة النموذج الألماني الشمولي في ظل الحكم النازي، إذ حكم الحزب الواحد والاقتصاد المركزي والايديولوجية القومية الاشتراكية والوحدة المثالية للأمة، والقائد بصفته مركز السلطة والقانون والولاء.

الوجه الثاني: تتمثل السمات الرئيسة للنموذج المثالي بفرض مزيج من ايديولوجية الحزب الحاكم، والقمع الضاري والهيمنة على الاقتصاد وفرض منظومة ثقافية مركزية تحتكرها الدولة.

لقد أدت المناورات إلى تحسين المواقع بين الجناحين (المدني والعسكري) للحزب الحاكم، لصالح (البكر صدام) بعد عمليات طرد طالت قيادات عليا مهمة في الحزب والدولة والجيش، وجرى إعادة تشكيل القيادة الحزبية والنخبة الحاكمة على معايير أهمها[16]:

(16) كاظم حبيب، الاستبداد والقسوة في العراق، مؤسسة جميل للطباعة والنشر، كوردستان العراق، 2005، ص232.

1 ـ امتازت قيادة (البعث) بغالبية من مناطق شمال بغداد على خلاف تجربة البعث سنة1963، والتي شهدت مراكز قيادية (للشيعة)، وفي هذا الصدد يذكر حنّا بطاطو، إن القائمة التي ظهر بها (مجلس قيادة الثورة)، والمؤلفة من خمسة عشر عضواً كلهم من مكون اجتماعي واحد، والأغلب الأعم من محافظة بعينها[17].

(17) حنًا بطابو، انظر جدول رقم23 ـ 2 ص442/403.

2 ـ تميزت القيادة العليا بعلاقة قرابة وثيقة، إذ ينحدرون من ذات المناطق والعشائر الموالية للسلطة.

أغلب قيادات النظام من أصول وثقافة ريفية مشبعة (بالقيم العشائرية)، التي طغت على سلوكياتهم والتي طبعت بها مؤسسات النظام والدولة

3 ـ بروز ظاهرة (ترّييف) السلطة، إذا أن أغلب قيادات النظام من أصول وثقافة ريفية مشبعة (بالقيم العشائرية)، التي طغت على سلوكياتهم والتي طبعت بها مؤسسات النظام والدولة.

لقد تم اغتيال (عبد الوهاب كريم) عضو القيادة البارز من أهالي الحلة، وهو في طريقة الى بغداد لحضور اجتماع القيادة، عن طريق شاحنة كانت تتربص له على الطريق العام، وقد وجه الاتهام الى (مكتب الأمن القومي) الذي يقوده صدام حسين، كما طرد (حردان عبد الغفار التكريتي) في 15 تشرين الأول 1970، من مناصبه كنائب للقائد العام للقوات المسلحة ونائب لرئيس الجمهورية، ثم تم اغتياله في الكويت في 30 ـ آذار ـ 1971، وطرد نائب رئيس الجمهورية (صالح مهدي عماش) في 28 ـ أيلول ـ 1971، ووزير الخارجية عبد الكريم الشيخلي، وتم قتل وسجن الكثير من القيادات المؤثرة في محاولة الانقلاب التي قادها مدير الأمن العامة (ناظم كزار)[18].

(18) حنًا بطابو، المصدر نفسه، ص409.

وقد ذكر السيد (حامد الجبوري) وزير الشؤون الخارجية في عهد النظام السابق، أن (صدام حسين) الذي كان نائباً (لمجلس قيادة الثورة)، هو الذي وقف خلف المخطط لتصفية رئيس الجمهورية (احمد حسن البكر)، والموالين له من العسكريين أمثال حماد شهاب وزير الدفاع وسعدون غيدان وزير الداخلية (اللذان يقفان سداً منيعاً أمام طموحات (صدام حسين)، كونهما من المحترفين وعضوين في الحزب وموالیان بشكل مطلق للبكر، بعد استعمال (ناظم كزار) كأداة تنفيذ، وكان الرئيس (البكر) في زيارة لأحدى الدول الاشتراكية، على أن تجري المحاولة الانقلابية والتصفية على أرض مطار بغداد[19].

(19) حامد الجبوري، دكتاتورية صدام /www.ankawa.com/froum index.php?

وضع الدستور العراقي الذي اصدر في21 ـ أيلول ـ 1968، والدستور الصادر في 16 تموز1970 جميع السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، تحت السيطرة القوية لـ(مجلس قيادة الثورة) الذي يمثل (قلب النظام)، فلهذه المؤسسة اختصاصات كما وردت في المادة (42) إصدار القوانين والقرارات التي لها قوة القانون، وإصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورات تطبيق احكام القوانين النافذة، فضلاً على اعلان التعبئة وإقرار شؤون وزارة الدفاع والمصادقة على مشروع الموازنة والمصادقة على المعاهدات[20].

(20) المادة (42) من الدستور العراقي المؤقت لعام1970.

وإذا أضفنا الى ذلك ما ورد في نص المادة (58) من الدستور لعام 1970، اختصاصات رئيس الجمهورية والذي هو حكماً رئيس (مجلس قيادة الثورة)، سنجد أن العقلية الضيقة التي حددت اختصاصات (المجلس الوطني لقيادة الثورة في دستوري 1963و1964)، هي العقلية نفسها التي جاءت الى السلطة في (17 ـ 30 تموز 1968)، غايتها الاستئثار بالسلطة من دون الالتفات الى رأي الشعب كونه مصدر كل سلطة مشروعة.

كما تمت أزاحة رئيس الدولة (احمد حسن البكر) عن دست الحكم، واستلام (صدام حسين) المنصب وذلك بانقلاب داخلي، بعد أن اقتحمت قوة خاصة قصر الرئيس (البكر) الواقع في ام العظام، واقتيد الى (المجلس الوطني)، إذ اصطحبه (صدام حسين) وبرزان التكريتي الأخ غير الشقيق (لصدام)، الى دار الاذاعة والتلفزيون ليعلن خطاب التنحي بحسب الخطة المرسومة، وبذلك تم اجهاض مشروع الوحدة بين سوريا والعراق، على أثر زيارة الرئيس المصري الأسبق (محمد انور السادات) الى الكيان الصهيوني. وقد اتهمت سوريا بالاشتراك بمؤامرة مزعومة تم فيها إعدام أكثر من نصف قيادة حزب (البعث) في العراق وكوادر مهمة في الحزب والدولة، وبذلك وصل(صدام حسين) الى رئاسة الدولة على جثث رفاقه[21].

(21) الشبكة العنكبوتية، عدنان الحمداني
www.wikipedia.org

ويذكر السيد (حامد الجبوري) أن (صدام حسين) كان يتعامل مع المحيطين به بعقيلة زعيم المافيا، فهو يمكن أن يبطش بأي كان ولأقل هفوة، لا علاقة للأمر بالكفاءة أو الشهادة أو حتى الولاء، لكن نتيجة حسابات غامضة لا يدركها سوى الرئيس ذاته. بطش بوزير الصحة (رياض إبراهيم حاج حسين)، لأنه اقترح اقتراحاً لم يعجب (صدام حسين)، كما أقصيا (حامد

يذكر السيد (حامد الجبوري) أن (صدام حسين) كان يتعامل مع المحيطين به بعقيلة زعيم المافيا

الجبوري) وزير الشؤون الخارجية ووكيله في الوزارة (محمد سعيد الصحاف) من منصبيهما، لأنهما لم يلتزما بالدوام والحضور في الساعة الثامنة صباحاً.

ويذكر (الجبوري) أن الوزير في حكم نظام صدام يعامل كـ(شرطي) بسيط في مخفر، كما ذكر أن قرار الحرب مع إيران كان مفاجئاً لنا كوزراء، وحتى قبل أيام بدء الحرب لم تطرح القضية للبحث على مجلس الوزراء[22].

(22) حامد الجبوري، مصدر سبق ذكره.

وهذا الأمر ربما تكرر في عملية اجتياح الكويت في 2 ـ آب ـ 1990. على أثر الأزمة مع الكويت وقيام عدة أطراف عربية بالوساطة بين البلدين لتجاوز الأزمة، كان آخرها استضافة (المملكة العربية السعودية) اللقاء ما بين نائب رئيس (مجلس قيادة الثورة) عزة ابراهيم وولي العهد الكويتي (سعد العبد الله الصباح)، ويبدو أن قرار غزو الكويت قد دخل حيز التنفيذ قبل الاجتماع المذكور، واتفق الطرفان على استكمال المفاوضات في وقت لاحق في الكويت والعراق.

وعندما عاد عزة ابراهيم مساء الأول من آب 1990 إلى مطار بغداد عائداً من السعودية، كان في استقباله طه ياسين رمضان نائب رئيس الجمهورية وعدد من المسؤولين الكبار في الدولة. ولم تمضِ غير دقائق على دخولهم صالة الاستقبال حتى تبلغ الحضور بأمر من مكتب رئيس الجمهورية يلزمهم بعدم مغادرة المطار، وأمضوا ساعة كاملة في صالة الانتظار قبل أن يصل الرئيس السابق (صدام حسين)، الذي أنفرد بنائبه ووجه له سلسلة من الأسئلة حول ما دار في اجتماع جده...، ولم يحدث أن ذهب رئيس جمهورية ليلاقي أحد مبعوثيه في المطار، وجرى في صالة الانتظار اجتماع ضم أغلب قيادة الحزب والدولة، ووزع في ذلك الاجتماع المهام على الحاضرين لإدارة العملية السياسية والإعلامية لعملية غزو الكويت، بما فيهم (طارق عزيز، وحامد يوسف حمادي ولطيف نصيف جاسم ومدير المخابرات وحسين كامل...)، وكان آخر جملة قالها في الاجتماع (يا ويل المطلوب النا... لن تلبس أمه غير السواد)، والغريب أن صدام حسين لم يسمح للمشاركين في الاجتماع عدا (حسين كامل) بمغادرة المطار، إلا بعد أن بدأت العمليات العسكرية ودخول الكويت[23]، هكذا كان صدام حسين يدير الدولة العراقية، ولا سيّما في القرارات الصعبة التي ترتبط بأمن العراق ومستقبل بقاء العراق.

أن صدام حسين لم يسمح للمشاركين في الاجتماع عدا (حسين كامل) بمغادرة المطار، إلا بعد أن بدأت العمليات العسكرية ودخول الكويت

(23) الشبكة العنكبوتية.. القسوة لدى صدام.. عزو الكويت.. الجزء الأول. الأحد 2010/11/28 www.saddamscruety.blogspot.com/2010/05/I.html

ثانياً: دكتاتورية الأحزاب بعد الاحتلال الأميركي

ا ـ قانون الأحزاب وتبعثر العمل الحزبي: في العهد الملكي صدرت عدد من القوانين ولوائح تنظم عمل الأحزاب والتنظيمات السياسية، وهذه القوانين هي:

1 ـ قانون الجمعيات الصادر عام 1922.

2 ـ قانون الجمعيات المرقم 19 الصادر عام 1954.

3 ـ قانون الجمعيات رقم 63 والصادر عام 1955.

وقد وضعت في ظل تلك القوانين شروط شاقة لتشكيل الأحزاب السياسية، كما جعلت مقدرات تلك الأحزاب بيد وزارة الداخلية، وعلى الرغم من قيام أحزاب مهمة، إلا إن الإرادة الشعبية، ظلت معطله، يفهم ذلك من المذكرات التي رفعها قادة الأحزاب باستثناء (الاتحاد الدستوري) حزب (نوري سعيد) إلى الوصي (عبد الآله)، التي تؤكد تزوير الانتخابات البرلمانية، فضلاً على إصدار قوانين أضعفت الحريات العامة وضيقت على حقوق الشعب[24]، كما صدر في العهد الجمهوري الأول قانون الجمعيات رقم (1) لسنة 1960، الذي منع أفراد القوات المسلحة والقضاة وموظفي الخدمة الخارجية وطلبة المدارس (الابتدائية والثانوية أو ما يعادلها) ورؤساء الوحدات الإدارية (اللواء (المحافظة) والقضاء والناحية) من الانخراط في الأحزاب السياسية. وعلى أن يقدم المؤسسون بياناً موقعاً من قبل خمسين عضو إلى وزارة الداخلية، كما أجازت للأحزاب حق الاعتراض أمام (الهيئة العليا لمحكمة التمييز)[25]، وفعلاً ردت (المحكمة) تلك اعتراض وزارة الداخلية على عدم أجازه بعض الأحزاب .

(24) محمود شبيب، قضايا ملتهبة في السياسة العراقية1950 ـ 1958، المكتبة العالمية، بغداد، 1984، ص13 ـ 34.

(25) الوقائع العراقية، العدد 283، كانون الثاني، 1960.

وفي عام 1991 صدر قانون الأحزاب السياسية رقم (30) لسنة 1991، وقد اشترط القانون أن لا يتعارض الحزب مع مبادئ (17 تموز 1968) ولا يتعارض مع الوحدة العربية، ويعتز بما حققته السلطة في السنوات الماضية. إلا أن هذا القانون لم يفض إلى تشكيل أحزاب جديدة، وقد يعود ذلك إلى التجربة المريرة التي شهدتها تجربة (الجبهة الوطنية)، التي ضمت الحزب الشيوعي وأحزاب أخرى عام 1973.

كما صدر بعد احتلال العراق، عن سلطة الائتلاف المؤقتة، الأمر رقم

(97/ 7 الصادر في حزيران 2004)، الذي نظم العمل السياسي وعمل الأحزاب السياسية[26]، لغرض الدخول في العملية الانتخابية، إذ خول المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مسؤولية في تسجيل الكيانات، كجزء من الإطار القانوني للانتخابات. وفي الدستور الدائم لعام 2005 نصت المادة (39 أولاً) على (حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، والانضمام إليها مكفولة، وينظم ذلك بقانون).

(26) الامر رقم 97 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة (قانون الاحزاب والهيئات السياسية): www.iraqcoation.org

لم يصدر عن مجلس النواب قانون للأحزاب السياسية، الذي كان من المفترض أن يتم التصويت عليه منذ الدورة الانتخابية الأولى

ولم يصدر عن مجلس النواب قانون للأحزاب السياسية، الذي كان من المفترض أن يتم التصويت عليه منذ الدورة الانتخابية الأولى، بعد أن أقر مجلس الوزراء القانون، واستكملت اللجنة القانونية البرلمانية الصيغة النهائية لقانون الأحزاب وقراءته قراءة أولى.

وتكمن أهمية قانون الأحزاب من قدرته على تنظيم عمل الأحزاب وعلاقاتها وتمويلها، كما أنه يمكن أن يخرج البلاد من فوضى العمل الحزبي غير المنضبط، فضلاً على بيان حجم تلك الأحزاب وتأثيرها في الجماهير، وذكر النائب عن دولة القانون (سامي العسكري)، إن أغلب الكتل السياسية غير متحمسة للإسراع بتشريعه، لأن من شأن ذلك تحديد حرية الكيانات السياسية وفرض التزامات قانونية على نشاطاتها ومصادر تمويلها[27].

(27) صحيفة الاستقامة الالكترونية، الشبكة العنكبوتية www.alestiqama.coml?p=18448

أن السبب وراء عدم تشريع القانون هي أسباب سياسية، تمنع الكتل من تمرير هذا القانون

ويبدو أن السبب وراء عدم تشريع القانون هي أسباب سياسية، تمنع الكتل من تمرير هذا القانون، وأن المماطلة الخفية من قبل بعض الكتل السياسية يعد حالة استبدادية، غايتها تعطيل القوانين التي لا تنسجم وتوجهاتهم، إذ إن أغلب الأحزاب المشاركة في العملية السياسية تتلقى دعماً مالياً من خارج العراق، وأن تشريع القانون سيحرم الكثير من هذا التمويل أو يجبرها على كشف حساباتها، وهذا مالا تتمناه الكثير من هذه الأحزاب.

2 ـ بنية الأحزاب السياسية بعد الاحتلال

إن الأحزاب العراقية بكل ألوانها الفكرية والإيديولوجية، خضعت على الدوام لسلطة قيادات كرست كل مفاتيح عمل هذه الأحزاب بيدها وبمن هي تريده حولها، وبنظرة بسيطة لكل القيادات الحزبية العراقية الحالية، نجدها

الأحزاب العراقية بكل ألوانها الفكرية والإيديولوجية، خضعت على الدوام لسلطة قيادات كرست كل مفاتيح عمل هذه الأحزاب بيدها وبمن هي تريده حولها

كانت تقود هذه الأحزاب قبل الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، سواء جاءت إلى دست القيادة عن خلافة أو تعيين أو انتخاب شكلي، وبقيت هذه القيادات بعد سقوط النظام السابق في مواقعها القيادية، وقد تتجاوز وجودها في القيادة العشرين سنه وأكثر بكثير، وأن البعض فيها يقود حزبه منذ التأسيس والى الآن[28].

(28) رشيد خيون، ضد الطائفية جدل ما بعد نيسان 2003، مدارك، 2011، ص331 ـ 359.

إن خراب الحياة السياسية في الحقبة الدكتاتورية سواء في الحقبة الملكية أم في النظم الجمهورية، وما أفرزه الاحتلال الأميركي للعراق من تفكك في مكوناته الاجتماعية، أنتج نمواً وتطوراً في بنية الأحزاب الطائفية والقومية، فضلاً على الانغلاق وعدم الانفتاح على الغير، فالإخوان المسلمين لأهل السنة، ويمثله اليوم في العراق (الحزب الاسلامي) وقد لا يمنع (شيعياً) من الانخراط في صفوفه، لكن على هذا المنتمي النظر الى الاصول وتباعدها، وبالمقابل نشأ حزب (الدعوة الاسلامي) منذ عام 1957 واستمر شيعياً وقد لا يرفض سنياً في صفوفه، ولكن المنتسب عليه كذلك أن يواجه الاصول وتباعدها، وعليه أن ينقلب بالأصول وبالفروع والممارسة[29] .

(29) مازن الحسون، القيادات الحزبية العراقية والديمقراطية، الشبكة العنكبوتية-www.al-nnas.com

لقد تأسس (المجلس الاسلامي الأعلى) في ايران عام 1982 من احزاب وقوى كانت تعمل في المعارضة خارج العراق، للسعي لأسقاط النظام الحاكم في العراق آنذاك، إذ أعلن عن تأسيسه السيد (محمد باقر الحكيم) وضم الآتي: (حزب الدعوة الاسلامي) ومنظمة (العمل الاسلامي) وحركة (المجاهدين العراقيين) و(حزب الله) الكردي بزعامة محمد خالد البارزاني و(حزب الله) في العراق وحركة الرافدين الاسلامية... الخ، إلا أن عدد من الاحزاب المنضوية تحت لواءه خرجت، بل أن بعض قيادات حزب الدعوة قد غادرت ايران الى دول اوربية عديدة.

أفرزه الاحتلال الأميركي للعراق من تفكك في مكوناته الاجتماعية، أنتج نمواً وتطوراً في بنية الأحزاب الطائفية والقومية

بعد وفاة السيد (عبد العزيز الحكيم)، نلحظ أن الصور التي حملها الحضور والهتافات التي ترددت بحياة السيد (عمار الحكيم)، لهي ظاهرة تلفت الانتباه وكأنها مهيأة ومخطط لها سلفاً لفرض أمر واقع، سواء قبل به قادة (المجلس الأعلى) أم لا، وقد صرح أكثر من قيادي في المجلس حول اختيار البديل للسيد (عبد العزيز الحكيم)، بأن مجلس الشورى في المجلس

هو الذي سيقرر الرئيس...، ولكن الوصية والاعلان والمبايعة، جعلتهم يتراجعون ويؤيدون سواء بقناعة أو بدونها خوفاً من تفكك المجلس، ولا سيّما هم كانوا مقبلين على معركة انتخابية[30].

(30) نوري حاكم المياحي، التوريث السياسي وتهميش الديموقراطية.. نعمة أو نقمة www.gilgamish.org

وكان من المفترض وفي ظل النظم الديمقراطية، إن تستعمل الاساليب الديمقراطية داخل المؤسسة الحزبية، أي اتباع السبل السليمة والأصولية من حيث اجتماع الكلمة، ومن خلال هيئة الشورى في المجلس وانتخاب السيد (عمار الحكيم) بشكل أصولي وإعلانه على الملأ، لقد أضحى المجلس الاسلامي الأعلى يتوارث الزعامة، وهي عائلة ال (الحكيم) من السيد محمد باقر الحكيم الى السيد عبد العزيز الحكيم ثم الى السيد عمار الحكيم).

والغريب أن الذي يتصدر العملية السياسية ومن القوى الفاعلة فيها يتجاهل ويهميش الديمقراطية بين صفوفه، اذا أردنا أن نؤسس لعراق ديمقراطي يتطلب من الاحزاب التي تؤمن بالديمقراطية، وإن تكون القدوة والنموذج في هذه الممارسة من خلال طرح الأسس الصحيحة للممارسة الديمقراطية داخل أحزابها أولا وتعميمه على مستوى البلاد.

كما أن مشروعية السيد(مسعود البارزاني) القيادية في الحزب الديمقراطي الكردستاني تأتي من أرث عائلي من المرحوم (ملة مصطفى البارزاني)، ثم ابنه (إدريس البارزاني) ومن ثم أخيه (مسعود)، وليس للديمقراطية أي دخل في تبوء منصبه القيادي الذي ستحتفظ به العائلة بتوارثها صغيرهم عن كبيرهم[31].

(31) www.altahreernews.com/inp/view.asp?id14228.

الديمقراطية الكردية لم تغادر العادات والتقاليد القبلية، على الرغم من وجود الاحزاب السياسية والايديولوجيات المختلفة

ويذكر (كمال جوماني) أنه في كردستان الجنوبية، الديمقراطية الكردية لم تغادر العادات والتقاليد القبلية، على الرغم من وجود الاحزاب السياسية والايديولوجيات المختلفة، وترتبط ارتباطاً وثيقاً (بالديماغوجية) وقواعد النظام القبلي ذي الخلفية التاريخية في ذلك المجتمع، إذ تجد أن التاريخ الكردي كان دوماً يشهد نقل السلطة من الاباء الى الابناء، كما يشغل ابناء وذرية القادة الكرد مناصب عليا، كونهم أبناء هؤلاء القادة، ففي الحزب الديمقراطي الكردستاني نجد القيادات الآتية[32]:

(32) الشبكة العنكبوتية www.qanon302.net/newsphp_2215

نجيرفان البارزاني، وهو ابن أخ السيد (مسعود البارزاني) رئيس الاقليم، وقد احتكر حكومة الاقليم لثلاث دورات

ـ السيد نجيرفان البارزاني، وهو ابن أخ السيد (مسعود البارزاني) رئيس الاقليم، وقد احتكر حكومة الاقليم لثلاث دورات، وبعد أن تم تعين السيد(برهم صالح) نائب رئيس الوزراء في الحكومة الاتحادية رئيساً لوزراء الإقليم، عمل السيد (نجيرفان) على إفشال حكومته، ولم يتعاون معه الحزب (الديمقراطي الكردستاني) ومؤسساته في دهوك واربيل، ولم يكن السيد (برهم صالح) سوى رئيساً لوزراء الاقليم داخل مبنى رئاسة الوزراء.

ـ مسرور البارزاني ابن السيد مسعود البارزاني رئيس وكالة حماية الاقليم كردستان.

ـ منصور البارزاني ابن السيد رئيس الاقليم، رئيس وحدة عسكرية... فضلاً على مناصب مهمة في الحكومة الاتحادية وزارة الخارجية ورئيس اركان الجيش، وهم اخوال السيد مسعود البارزاني.

إما في التحالف الوطني الكردستاني:

ـ هيرو ابراهيم احمد زوجة السيد رئيس الجمهورية جلال طالباني المكتب البالي للحزب.

ـ قبادة طالباني نجلا لرئيس جلال طالبان يمثل حكومة كردستان في الولايات المتحدة الأميركية.

ـ لاهور طالباني، أبن أخ رئيس الجمهورية، رئيس قوات مكافحة الارهاب.

ـ شاناز ابراهيم احمد، شقيقة السيدة (هيرو) ممثل الاتحاد الوطني في المملكة المتحدة.

أن ابناء القيادات الكردية قد احتلوا تقريباً جميع المؤسسات الحكومية المهمة في الإقليم والمكاتب الخارجية مع احتكار اقتصاد الإقليم، وقال الدكتور (شورش حسن) استاذ العلوم السياسية، إن الحزب هو الذي يدير الحكومة، وفي الحكومة عائلتان تدير مفاصل السلطة، وأن منح هذه المناصب لأبناء القادة هو بمثابة (حكومة داخل حكومة)، ولا سيّما منصب (مجلس الأمن الوطني) الذي يؤدي دوراً بارزاً كالحكومة.. إن هذه المناصب هي تقليص لفاعلية دور الحكومة، كما اضحت المفاصل الاساسية

محتكرة من العوائل الحاكمة، وهذا عمل سلبي تسخط منه الجماهير[33]. فما هي قيمة الحديث عن الديمقراطية في حين تقرر عائلتان (البارزاني ـ الطالباني) فقط كل أمور السياسة هناك؟، فهذه ليست سوى نوع جديد من نظام حكم القبيلة، أو أن ما يحصل هو فرض نظام ملكي على الطريقة السعودية في كردستان، والتي هي كما (يفترض) ضمن جمهورية اتحادية ديمقراطية.

(33) شورش حسن الشبكة العنكبوتية www.alzawa.com/index.php?page=aricle&id=122x

فما هي قيمة الحديث عن الديمقراطية في حين تقرر عائلتان (البارزاني ـ الطالباني) فقط كل أمور السياسة هناك؟، فهذه ليست سوى نوع جديد من نظام حكم القبيلة

إما فيما يتعلق بحزب (الدعوة الاسلامي) شهدت المرحلة الممتدة بين (1979 ـ 2000) تشتت مركزية قيادة الحزب، إذ بدأ نجم الشيخ (محمد مهدي الآصفي) يأفل بالتدريج مقابل صعود نجم السيد (ابراهيم الجعفري) و(علي الاديب)، وأصبح هذا الثلاثي أبرز شخصيات (حزب الدعوة) حتى تجميد (الآصفي) نفسه من قيادة الحزب عام 1997[34]. ثم أفرزت المرحلة اللاحقة، بروز الثلاثي السادة (ابراهيم الجعفري وعلي الاديب ونوري المالكي) وبعد الاحتلال الأميركي للعراق، اجتمعت بيد السيد (ابراهيم الجعفري) مناصب رئيس مجلس الحكم الانتقالي ثم نائب لرئيس الجمهورية ثم رئيساً للوزراء. وذلك قبل إقرار الدستور العراقي لعام 2005.

(34) علي المؤمن، من الشروق الى السطوع، حزب الدعوة واشكاليات التأسيس والانتشار والسلطة.

وفي عام 2007، ولأول مرة يتم فيها انتخاب قيادة لحزب الدعوة في مؤتمر علني، ويستحدث فيه منصب الامين العام، وعلى أثر انتخاب (نوري المالكي) اميناً عاماً لحزب الدعوة، ويبدو أن هذه الممارسة الديمقراطية لم تروق للسيد (ابراهيم الجعفري)، فقرر الانسحاب من الحزب وأسس حركة جديدة أطلق عليها (تيار الاصلاح الوطني)، وذلك في 31 ـ 5 ـ 2008. ويبدو أن استعمال الاساليب الديمقراطية داخل المؤسسة الحزبية، قد تقود إلى عملية تشظي وانشقاق داخل تلك المؤسسة الحزبية، ولا سيّما عندما تستعمل أساليب استبدادية في قيادة الحزب، حصل ذلك في الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي انشقت عنه حركة (التغيير) كوران، الذي يقودها السيد (نوشيروان مصطفى)، كما برز لنا تيار جديد هو (تيار الاصلاح الوطني) من رحم (حزب الدعوة الإسلامي).

اجتمعت بيد السيد (ابراهيم الجعفري) مناصب رئيس مجلس الحكم الانتقالي ثم نائب لرئيس الجمهورية ثم رئيساً للوزراء

ومثلما تستحوذ عوائل قيادات الاحزاب على المناصب

جميع القيادات السياسية ترى في الاحزاب جزءً من تراث العائلة أو هي اقطاعة تتملكها وتوجهها، وترفض من يحتج أو يعارضها

والمواقع، فإن الكثير من القيادات في حزب الدعوة أسندت لأقاربها وابناءهم مناصب سواء في السفارات (خالد العطية)، أو غيره في المنطقة الخضراء، وكذا الحال لقيادات متحدون والحوار الوطني والمجلس الأعلى.

جميع القيادات السياسية ترى في الاحزاب جزءً من تراث العائلة أو هي اقطاعة تتملكها وتوجهها، وترفض من يحتج أو يعارضها، وهو ما يدفع المعترضون الى الخروج بأحزاب جديدة سبيلاً للتحرر من ربقة الديكتاتورية الحزبية، إلا أنهم سرعان ما يصابوا بلعنة الاستحواذ على مقاليد الحزب.

3 ـ الديمقراطية التوافقية والدكتاتورية

جاءت المحاصصة، لتمثل أخطر أنواع الاستيراث والتوريث الطائفي القومي، عندما عملت على (لبننة) النظام السياسي في العراق، فتكون حصة أحزاب الاسلام الشيعي رئاسة مجلس الوزراء، ورئاسة الجمهورية حصة الحزبين الكرديين الرئيسين، ورئاسة (مجلس النواب) حصة الاسلام السني، الغريب أن جميع القوى السياسية ترفض وتعيب الطائفية والقومية قولاً، ولكنهم يمارسونها ويؤدونها كفروض العبادة، إذ أن هذه الممارسة تمسك بها الجميع لدورتين انتخابيتين بعد إقرار دستور عام 2005.

أن جميع القوى السياسية ترفض وتعيب الطائفية والقومية قولاً، ولكنهم يمارسونها ويؤدونها كفروض العبادة

كما أن الحكومة التوافقية، يمكن أن تكون بيئة مناسبة لتركيز مبدأ الاقطاع السياسي، إذ تتحكم فئة أو طائفة أو قومية أو حزب أو شخص بمفصل من مفاصل الدولة على اعتباره حصة انتجها التوافق السياسي، فأصبحت الدولة غطاء للفئوية، ويترتب على ذلك أن تتوزع السلطة وتتقاسم الثروة على أساس مبدئين اساسيين هما (المكون والتوافق)، فهي لا ترى في الدولة مجموعة مواطنين أحرار متكافئين ومتساويين بالحقوق والواجبات على اساس مبدأ المواطنة، بل يرى في الدولة مجموعة مكونات عرقية طائفية اثنية، فالنظام التوافقي يقوم على مبدأ مشاركة المكونات وليس شراكة المواطنين، وبذلك فهو ينظم الدولة على وفق هويات ومصالح مكوناتها، وبذلك تخضع لتوازن المكونات، والتوازن هنا يعني توزيع الثروة والسلطة

وادارة الحكم توافقياً على وفق مبدأ الشراكة المتسلحة بحق النقض (الفيتو)[35].

أن النظام السياسي على الشكل الحالي، قد يفرز حاكماً مستبداً أو حكاماً يتصارعون على ريع النفط والقرارات والمناصب

أن النظام السياسي على الشكل الحالي، قد يفرز حاكماً مستبداً أو حكاماً يتصارعون على ريع النفط والقرارات والمناصب، كون النظرة الى الدولة لا يتعدى كونها اقطاعات ادارية، استقرت في شبكات ودوائر لتسود وتخترق كل المجالات العليا والدنيا والمجتمع على حدٍ سواء المتأتية من موارد سهلة هي النفط[36].

(35) حسين درويش العادلي، مصيبة العراق تكمن في النظام السياسي الطائفي www.ahear.org

(36) عادل عبد المهدي، الاقطاعيات الادارية في 2011/12/10 www.aladalanews.net

إن الخطر من المحاصصة والتوافقية في المجتمعات التقليدية، أنها تعمل بالتضاد من وحدة الدولة وترسيخ الوحدة الوطنية، كونها تماهي بين المكونات الاجتماعية والسلطة ضمن نظام المحاصصة الكلي للدولة، كما أن العلاقة بين القوى والاحزاب السياسية المشاركة في السلطة لا تستعمل في علاقاتها البينية سياسة ناقدة وإنما سياسة مناكدة، أي أنها لا تستعمل خطاباً سياسياً واقعياً رصيناً، وإنما خطاب أقصائي اسقاطي حتى بين القوى السياسية ضمن التحالف الواحد، وهذا الخطاب لا يمكن أن يبني دولة ومؤسسات حكم مستقرة.

أن العلاقة بين القوى والاحزاب السياسية المشاركة في السلطة لا تستعمل في علاقاتها البينية سياسة ناقدة وإنما سياسة مناكدة

وعلى الرغم من وجود دولة القانون وكتلة الاحرار ضمن تحالف واحد، إلا أن السيد (مقتدى الصدر) زعيم التيار الصدري طلب من اتباعه المشاركة الفاعلة في الانتخابات البرلمانية نهاية شهر (نيسان 2014)، لإنهاء ما وصفه بالدكتاتورية والظلم والفساد، وحذر اتباعه من عدم المشاركة، وقال أن ذلك سيكون سبباً لاستمرار الفساد والظلم والدكتاتورية[37].

(37) www.aljazeera.net

وأعربت حركة التغيير (كوران) الكردستانية المعارضة عن رأيها، بأن القاضي (مدحت المحمود) رئيس المحكمة الاتحادية العليا هو عراب الدكتاتورية الجديدة في العراق، من خلال هذه المحكمة وذلك بتجميد القوانين التي يصدرها (مجلس النواب)، التي لم تروق للسلطة التنفيذية وتعطيل دور البرلمان من خلال المحكمة الاتحادية العليا، التي هي عماد تثبيت الديمقراطية في العراق، إذ أصبحت آلة لرجوع الدكتاتورية في العراق[38].

(38) www.altahreernews.com/inp/view.asp?id=14228

أعربت حركة التغيير (كوران) الكردستانية المعارضة عن رأيها، بأن القاضي (مدحت المحمود) رئيس المحكمة الاتحادية العليا هو عراب الدكتاتورية الجديدة في العراق

كما أثارت قضية الصحفي الكردي (زاردشت عثمان)، الذي عثر عليه مقتولاً في كردستان العراق، اهتمام الصحيفة البريطانية (الغارديان)، إذ نشرت تقريراً يقول أن الصحفي (عثمان) الذي تم خطفه وتعذيبه وقتله، تجاوز الخطوط الحمراء في كردستان العراق، عندما تجرأ على نشر مقالات بأسماء مستعارة، تنتقد فيه الفساد في الحزبين الكرديين المسيطرين على الحياة السياسية في الإقليم، وعن فساد عوائل السلطة (البارزاني ـ الطالباني)، وتحدث في مقال نشره في كانون أول 2009 عن تلقيه تهديدات بالقتل، وأتهم حكومة كردستان وأجهزتها الأمنية، وتنبأ في مقاله بأن حياته أصبحت في خطر بسبب آرائه السياسية التي تنتقد الفساد[39].

(39) www.sdhnews.com?p=13206

في الكلمة التي ألقاها السيد رئيس مجلس الوزراء العراقي (نوري المالكي) اثناء حضور مؤتمر النخب والكفاءات العراقية، أشار الى مخاوف كبيرة لدى أطراف متعددة حريصة على بناء الديمقراطية والعراق التعددي الاتحادي، ومنها[40]:

(40) انظر كلمة السيد نوري المالكي امام (مؤتمر النخب والكفاءات) عام 2008 www.alitthad.com/ paper. php?nam= newss&file=articale &sid4596/

1 ـ إن الدستور كتب وسط أجواء كان فيها استعجال بلغت المحاصصة ذروتها.

2 ـ بسبب مخاوف الماضي وضعت نصوص الدستور بصورة قيدت سلطات المركز في الحاضر والمستقبل.

3 ـ يجب أن لا تكون اللامركزية هي الديكتاتورية، وما يخشى منه أن تكون الفدرالية تصادر الدولة.

4 ـ عدم وضوح نصوص الدستور ووجود (حيرة) من النصوص الدستورية (الغائمة).

5 ـ هناك تجاوزات من طرف الاقليم والمحافظات في النظام الفدرالي ولا بد أن تكون حكومة المركز قوية.

6 ـ إن حصر صلاحيات الحكومة الاتحادية وفتح باب الصلاحيات للإقليم والمحافظات غير صحيح، والأصل أن تكون الصلاحيات الواسعة للحكومة الاتحادية والاستثناء للمحافظات والاقليم.

7 ـ وجوب أن يكون الأمن مركزياً بيد الدولة الاتحادية فقط، وإن السيادة مسؤولة عنها حكومة المركز.

8 ـ إن يجري التعديل الدستور على وفق هذه المفاهيم.

واعتبر البعض أن هذه التصريحات استفزازية، وارتداداً عن اتفاق الاحزاب والكتل السياسية، التي ناضلت طويلاً من أجل اسقاط الدكتاتورية، وأسهمت في بناء العراق وخروجاً على الدستور الذي صوت عليه الشعب.

تخلص العراق من دكتاتورية الفرد واستبداده ليواجه حكم دكتاتورية احزاب السلطة، بدون أو مع بقاء المظهر الخارجي للدولة مظهراً ديمقراطياً

ويبدو أن المشروع الطائفي ـ القومي في العراق اتجه إلى طريق مسدود، وأن الاصرار على هذا النحو قد يؤدي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي، وقد يهدد ذلك الوحدة الوطنية، لذا تتطلب عملية البناء، الابتعاد كلياً عن المحاصصة أو الحكومة التوافقية التي انتجت لنا سلبيات كبيرة وعميقة في مجمل العملية السياسية، التي تعاني من فوضى وتخبط قد لا تحمد عقباه، ويبدو أن ممارسات التفرد والاستبداد والتخريب والاقصاء لا زالت شائعة ومهددة، فالعلاقة بين المواطن والسلطة تحكمها عقلية السنوات الغابرة، التي سترافقنا إلى ما شاء الله، فما زالت كلمة السلطة تسري على الجميع بالقانون أم خارج القانون، وبذلك تخلص العراق من دكتاتورية الفرد واستبداده ليواجه حكم دكتاتورية احزاب السلطة، بدون أو مع بقاء المظهر الخارجي للدولة مظهراً ديمقراطياً وتداول سلمي للسلطة وانتخابات دورية كما يقررها الدستور.

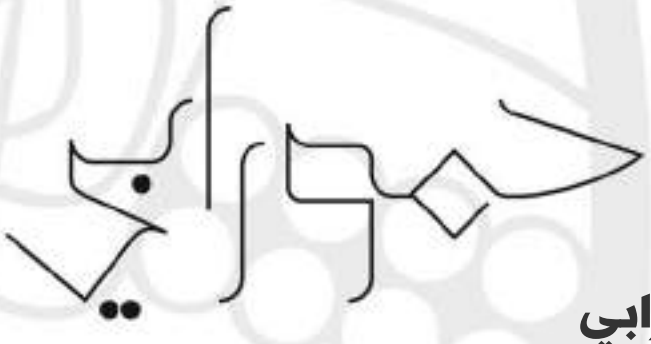

ملف حمورابي

العراق بعد عقد من التغيير ... إشكاليات متعددة

- الدولة العراقية الهشة: نتاج داخلي أم ضرورة أميركية — أ. د. ابراهيم سعيد البيضاني
- ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق — أ. م. د. جمال عزيز العاني
- انهيار منظومة المواطنة والانتماء... تراكم تاريخي — أ. د. عزيز جبر شيال
- أزمة الأنبار ... من القاعدة إلى داعش — أ. م. د. جواد كاظم البكري

الدولة العراقية الهشة: نتاج داخلي أم ضرورة أميركية

أ. د. إبراهيم سعيد البيضاني*
باحث وأكاديمي من العراق

* أستاذ العلوم السياسية ـ الجامعة المستنصرية

مقدمة

إن وصف الدولة الهشة يطلق على الدولة التي تعجز حكوماتها عن الإيفاء بالتزاماتها الأساسية تجاه شعبها وتجاه الدول الأخرى، وعدم قدرتها على حماية مواطنيها، إذ يغيب الأمن وتسود الجريمة والإرهاب والقتل والفوضى، وتضعف المؤسسات الخدمية عن أداء التزاماتها تجاه شعبها ومواطنيها، وبالنتيجة فإن سوء الحكم هو أحد أبرز صفات الدولة الهشة، وهذه الوصف ينطبق على حالة العراق بعد عام 2003، برغم من الإقرار بأهمية النجاحات التي تحققت هنا أو هناك، إلا أن صفة الأزمة والهشاشة لا تزال هي السمة البارزة، وأن الصراع يتزايد ولا يزال المستقبل غير محدد الملامح، ومن ثَمَّ فإننا بإزاء دولة هشة صنعتها وساهمت في صياغتها عوامل عدة.

أولاً: العامل الدولي (السياسة الأميركية في العراق)

لقد حاولت الولايات المتّحدة بغزو العراق، أن تخرجَ من متلازمة فيتنام من جهة، وتحصد نتائج انهيار نظام القطبين ونشوء نظام القطب الواحد من جهةٍ أخرى، وذلك بضربةٍ واحدة، تلتقي فيها مع الأجندات الإسرائيليّة وتجرّب فيها تكنولوجيّات عسكريّة جديدة، تمكّنها من الوجود في مناطقَ مختلفة في العالم في الوقت نفسه، وبعددٍ قليل من الجنود، وتتلخّص التكنولوجيات الجديدة التي يسمح بتطويرها أكبر اقتصاد في العالم، بتقليل عدد الجنود المساهمين مباشرةً في الحرب والقدرة على نقلهم بسرعة من مكانٍ إلى آخر، مقرونة بقدرة تدميريّة هائلة عن بعد، تسمح بتقليل عدد ضحايا الدّولة

المعتدية. ومن ثَمَّ كانت الأهداف الأميركية من وراء الحرب على العراق، وهي لمقتضيات الأهداف والمصالح الأميركية والتفرد العالمي، وليس لبناء تجربة ديمقراطية في العراق.

كانت الأهداف الأميركية من وراء الحرب على العراق، وهي لمقتضيات الأهداف والمصالح الأميركية والتفرد العالمي، وليس لبناء تجربة ديمقراطية في العراق.

ومع فشل المحافظين الجدد في هذه المهمّة، رفع المحافظون الجدد شعار **الديمقراطية وبناء الأمة**، على حين شكل وصول ليبراليّون أميركيّون إلى سدّة الحكم معارضة للتدخل في الخارج، وعادوا الى الموقف المحافظ الأصلي الذي تعتمده السياسة الإمبرياليّة الأميركيّة في الإبقاء على ما هو قائم، سواء أكان نظاماً تقليديّاً حليفاً، أو ما ينتج عن الإطاحة به بسبب ثورة لا يتدخلون فيها، كما يجري ذلك حالياً في الدول العربية[1].

(1) عشر سنوات على احتلال العراق: النص الكامل لمحاضرة عزمي بشارة في افتتاح مؤتمر العراق نيسان 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ـ الدوحة، 2013.

لقد كان شعار المحافظين الجدد **(تصدير الديمقراطية)**، ولكن ما حدث في احتلال العراق أعاق تطور الديمقراطية في المشرق العربيّ، فقد نفّرت الشعوب من التغيير ومن الاصطفاف الطائفي الذي نتج عنه، ومن فساد النخب المتحالفة مع المحتلين، إلى درجة جعلت فئاتٍ واسعة في المشرق العربي، تخشى التغيير، فقد أسفر التغيير الذي قادته أميركا في العراق إلى تفكيك الاغلبية العربية في المجتمع العراقي الى نظام طائفي، وتسييس التنوع الطائفي مدعوماً بدستور يرسخ ويقوي النزعة الطائفية والتجزئة، ومما زاد من تعميق هذه الأزمة الطائفية الأجندات العربية التي تتعامل مع العرب كطوائف مرتبطة بأجندات إقليمية متنوعة[2].

نفّرت الشعوب من التغيير ومن الاصطفاف الطائفي الذي نتج عنه، ومن فساد النخب المتحالفة مع المحتلين

(2) المصدر نفسه.

لذلك كانت النتائج التي تمخضت عن احتلال الولايات المتحدة للعراق، تدفع نحو تفتيت طائفي غذته الولايات المتحدة وساهمت في صياغته وتسييسه، زيادة على مخاطر فساد النخبة وخاصة المستفيدة من وجود المحتل والمتحالفة معه، ومن ثَمَّ تظافرت نتجت عوامل عدة كيما تؤدي الى قيام دولة هشة، ينخر فيها الفساد والتشتت والصراع وتتلاقفها الأجندات الإقليمية والمصالح المتناقضة.

ثانياً: الدور الاقليمي

كان للعامل الإقليمي تأثير ملموس في خلق أوضاع هشة في العراق، مما

عرقل إمكانية قيام حكومة وحدة وطنية متجانسة، ومتكاملة بهوية وطنية وأهداف مشتركة، إذ إن المصالح المتناقضة والمختلفة بين مراكز وقوى الاقليم العربية والأجنبية المجاورة للعراق، أسهمت في وضع بصمة واضحة على مسار الأوضاع والتطورات الجارية في العراق، إذ أصبح العراق ساحة للتنافس والصراع الإقليمي.

كان للولايات المتحدة من وراء احتلال العراق هدفاً آخر هو الانطلاق نحو مواجهة ايران

ولعل الدور الإيراني أخذ مساحة أكبر من التحليل والتعقيد والمبالغة أحياناً بوصفه الأكثر تأثيراً وتدخلاً ومصلحة في الشأن العراقي، إذ كان للولايات المتحدة من وراء احتلال العراق هدفاً آخر هو الانطلاق نحو مواجهة ايران، ففي دراسة حول القواعد الأميركية في العالم، أكدت أن من الأسباب وراء احتلال العراق، هو إقامة قواعد عسكرية واستخبارية على أرضه، وهذا الأمر لابد أن ترافقه إقامة حكومة موالية للولايات المتحدة للمحافظة على هذه المنشآت، وتقديم التسهيلات اللازمة لها، وهذه القواعد مفيدة في مواجهة إيران التي تعد الهدف الثاني المرشح للضربة الأميركية القادمة، إذ كانت الولايات المتحدة ولا تزال تنظر الى إيران، بوصفها أحد عناصر محور الشر الثلاثة، وتؤدي دوراً يتناقض مع المصالح الأميركية في المنطقة، وترى فيها أنها تدعم حزب الله في لبنان وتدعم حماس في فلسطين المحتلة، وبذلك فإن إقامة حكومة عراقية موالية للولايات المتحدة، ستؤمن كلا الهدفين الرئيسين وهما التواجد العسكري لضمان أمن اسرائيل والنفط، وهذا كان من أهم الأهداف وراء الحملة على العراق[3].

(3) دراسة اعدها برادلي تايلر من مؤسسة راند للدراسات.

إن الولايات المتحدة تخشى من سيطرة الشيعة على الحكم في العراق، لأنها تعتقد أن ذلك يعزز النفوذ الإيراني، وهي في الوقت نفسه تخشى السنة الذين يرتبطون مع بقايا البعث وبالعناصر التكفيرية بصلات وثيقة، لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى إعطاء السلطة إلى حكومة، هي أقرب للحكومة الحقيقية من جهة وهي حكومة مشتركة تمثل كل الأطياف ذات سلطة محدودة الصلاحيات، تستطيع من خلالها الاحتفاظ بوجودها العسكري في العراق[4]، وهذا الوصف ينطبق على المرحلة التي رافقت المغيرات الجديدة في العراق بعد عام 2003، لذلك فإن اقامة دولة شكلية هشة كان فيه مصلحة أميركية.

الولايات المتحدة تخشى من سيطرة الشيعة على الحكم في العراق، لأنها تعتقد أن ذلك يعزز النفوذ الإيراني

(4) وانغ جينغ، الباحث في الاكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية.

ومنذ بدء الحديث عن انسحاب أميركي من العراق عام 2008، كان الهاجس والقلق الأميركي يتمركز حول الدور الايراني واحتمال تصاعد وتنامي قوتها وتأثيرها في الساحة العراقية، وفي أعقاب انسحاب الجيش الأميركي من العراق، ربما تستخدم طهران دعمها لهذه المليشيات الشيعية والجماعات التي قاومت الاحتلال للضغط على الحكومة العراقية، من أجل الحد من علاقتها مع الولايات المتحدة، ناهيك عن إمكاناتها للتأثير في قضايا أخرى.

وتخشى الولايات المتحدة من سعي ايران الى دفع الجماعات التي ترعاها، في أن تبسط نفوذها في الشارع، وتستخدم قدراتها العسكرية التي سبق وأن اضطلعت بها ضد الولايات المتحدة كمدخل إلى الحياة السياسية، وإذا ما حدث ذلك فمن المرجح مرة أخرى أن تقوم طهران بفصل العناصر المتطرفة عن هذه المنظمات، لتشكيل جماعات خاصة جديدة تسهم في المزيد من جهودها لتوحيد حلفائها العراقيين سياسياً[5]، لذلك كانت إيران حاضرة دائماً بإزاء صانع القرار الأميركي.

(5) نفوذ إيران في العراق، مواجهة منهج حكومة طهران الشامل، مايكل آيزنشتات، مايكل نايتس، وأحمد علي مايكل آيزنشتات، مايكل نايتس، وأحمد علي،معهد واشنطن– نشرة المجهر السياسي رقم 111، 28 نيسان 2011.

لذلك يرى (فريدمان) أنه في ظل غياب الولايات المتحدة، سوف يهيمن الإيرانيون على العراق، وأن عدم خضوع إيران للرقابة، وغض الطرف عن قدراتها النووية التي ما زالت قيد التطوير، يمثل تهديداً استراتيجيًاً جوهريّاً لميزان القوى بمنطقة الخليج، وبافتراض أن قضية المفاعل النووي تم التوصل لحل بشأنها سواء دبلوماسيًاً أو عن طريق الهجمات العسكرية، فإن المشكلة الأساسية ستبقى كما هي، حيث إن الخلاف الجوهري يدور حول التهديد التقليدي وليس النووي[6]، والتهديد التقليدي يشمل مناطق استراتيجية مهمة تزعج الولايات المتحدة، هي الساحة السورية والساحة اللبنانية والساحة العراقية، فضلاً عن الخليج.

(6) جورج فريدمان، سياسات بغداد والتوازن الأميركي الإيراني، عرض إيمان مصطفي تقرير واشنطن، العدد 255 7 يوليه 2010.

وبالتأكيد فإن العلاقات الأميركية الإيرانية المتشنجة والتلويح الأميركي باستخدام القوة ضدها، يجعل السياسيين العراقيين المرتبطين مع إيران أكثر حرجاً، إن الطبيعة المتشظية وغير المنتظمة للسياسات العراقية، قد سمحت لمختلف دول الجوار بما فيها الدولة الأصغر (الكويت) أن تتدخل وتضع أجندات تريد تنفيذها في العراق.

إن الطبيعة المتشظية وغير المنتظمة للسياسات العراقية، قد سمحت لمختلف دول الجوار بما فيها الدولة الأصغر (الكويت) أن تتدخل وتضع أجندات تريد تنفيذها في العراق

أما القوة الإقليمية الأخرى التي تدخلت في المشهد العراقي، وأسهمت في جعل الدولة هشة غير متجانسة فهي تركيا، وقد حاولت أن تعزز موقعها وتأثيرها في المشهد السياسي العراقي، عن طريق تطوير العلاقات في مجال الطاقة مع إقليم كردستان والاستثمار في القطاع النفطي، وتسعى الى توقيع معاهدة **استراتيجية** في مجال الطاقة مع **(حكومة إقليم كردستان)**، تتلقى تركيا بموجبها كميات كبيرة من صادرات النفط والغاز من المنطقة الكردية بشكل مستقل عن بغداد، وهذا السيناريو يتطلب بالحتم بناء خطوط أنابيب جديدة داخل تركيا وإقليم كردستان.

سعت واشنطن إلى إيقاف اندفاع تركيا نحو إقامة علاقة طاقة حصرية مع حكومة إقليم كردستان على حساب بغداد

ومنذ التدهور في العلاقات بين أردوغان ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في عام 2011، سعت واشنطن إلى إيقاف اندفاع تركيا نحو إقامة علاقة طاقة حصرية مع حكومة إقليم كردستان على حساب بغداد، وقد اتخذ العراق مؤخراً خطوات لفتح الباب أمام المصالحة بتشجيع من الدبلوماسيين الأمريكيين[7]، إذ إن الدور التركي في السنوات منذ عام 2011 حتى اليوم، أخذ بالتصعيد والتوتر نتيجة التدخل في الازمة السورية، وبغية الضغط على العراق لتغيير موقفه منها، لهذا فإن الموقف التركي يحمل مشروعاً طائفياً، وتوافق مع متبنيات كل من قطر والسعودية لدعم العناصر المتشددة من القاعدة، بحجة حماية السنة في العراق.

(7) ذي غارديان، النفوذ الإيراني في العراق: طهران كسبت اللعبة والجولة لكنها بعيدة عن كسب المعركة، معهد واشنطن، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2010.

وتدخلت تركيا في الشأن السياسي في دعم وتشجيع مخيمات الاعتصام في الأنبار ومدن عراقية أخرى، والتي افرزت أوضاعاً سلبية على المشهد السياسي العراقي، ودفعت الأمور نحو المزيد من الانقسام والتشرذم، وبظلها ازدادت الاوضاع الامنية سوءاً، فضلاً عن إيوائها المعارضين واللاجئين والمطلوبين للقضاء العراقي.

على حين كانت المملكة العربية السعودية من أبرز اللاعبين الإقليميين وقد ألقت سياساتها بظلالها المقيتة على الأوضاع السياسية في العراق، فقد كان الهدف الأساسي للدبلوماسية السعودية هو احتواء النفوذ الإيراني، عن طريق (لعبة موازنة) مزدوجة، فمن ناحية تحاول المملكة احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة، ولأنها لا تستطيع تحجيم هذا النفوذ في العراق،

الهدف الأساسي للدبلوماسية السعودية هو احتواء النفوذ الإيراني، عن طريق (لعبة موازنة) مزدوجة

فإنها تركز على تحجيم النفوذ الإيراني في كل من لبنان وفلسطين، ومن ناحية أخرى لا ترغب السعودية في الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران، ومن ثم تقوم اللعبة السعودية هنا على احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة، بالتركيز على الساحتين اللبنانية والفلسطينية، ويمكن القول إن السياسة السعودية تعمل بالتوازي مع السياسة الأميركية، لإيقاف التأثير الإيراني في المنطقة وفي العراق على حد سواء[8].

(8) مايكل نايتس، خيار تركيا في العراق: سياسة الجسور المحروقة أم سياسة تحقيق الفائدة لجميع الأطراف، معهد واشنطن، المرصد السياسي 2066، 15 نيسان/ أبريل 2013.

فقد نشرت نيويورك تايمز في السادس من شباط عام 2007، مقالاً بعنوان (السعوديون يقاومون إيران في المنطقة)، تناول محاولات السعودية لإحداث توازن إقليمي موازٍ للنفوذ الإيراني، فالسعوديون الذين فضلوا لسنوات العمل الدبلوماسي من وراء الكواليس، يحاولون الآن الاضطلاع بدور رئيس في نزاعات ثلاثة في منطقة الشرق الأوسط، عن طريق استضافة المفاوضات بين حركتي فتح وحماس لوقف الاقتتال الداخلي، وفي لبنان تقف السعودية بجانب مكون معين يدعم دخول الإرهابيين الى سوريا، وفي العراق بدأت السعودية في الشهور الأخيرة تدخلاً واضحاً ومكشوفاً، فضلاً عن ما يشاع من تقديمها للدعم المالي والسياسي للسنة العرب، وأن شعور السعودية بأن دورها التاريخي يتآكل، دفعها الى التدخل العلني في الملفات الثلاثة، والذي تكمن دوافعه طبقاً للمقال إلى مواجهة إيران وقطع الطريق عليها[9].

الولايات المتحدة تنتظر من السعودية القيام بدور أكبر في تخفيف الدعم للقاعدة والإرهاب

(9) مقابلة مع جريجوري جوس Gregory Gause وهذا نص مقابلة أجراها معه برنارد جويرتزمان من مجلس العلاقات الخارجية Council of Foreign Relations. تقرير واشنطن، العدد 105، 21 ابريل 2007.

وعلى الرغم من أن مصادر تمويل ودعم الإرهاب وتنظيمات القاعدة في الساحة العراقية، وفي غيرها من الساحات يعتمد بالدرجة الأولى على المصادر السعودية الخاصة والاهلية، وأن الولايات المتحدة تنتظر من السعودية القيام بدور أكبر في تخفيف الدعم للقاعدة والإرهاب، إلا أنهما أي الولايات المتحدة والسعودية متفقتان على ضرورة تحجيم النفوذ الإيراني، ولكن يظل هناك اختلاف مهم بين البلدين فيما يتعلق بالسياسة الأنسب في التعامل مع إيران، فالسعوديون يخشون المواجهة الأميركية المباشرة مع إيران، لأنهم سيكونون وفق تقدير السعوديين في الخط الأمامي، وقد تكون السعودية هدفاً أساسياً لأي رد فعل إيراني[10].

(10) جلسة الحوار التي أجراها السيناتور الديمقراطي بيل نيلسون في مجلس العلاقات الخارجية CFR مع مجموعة من الباحثين والإعلاميين في واشنطن، كذلك من خلال متابعة كلمة وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط بمركز سابان التابع لمؤسسة بروكنغز بواشنطن، يحيى عبد المبدي، إيران هاجس العرب الأول في واشنطن، تقرير واشنطن، العدد 95، 10 شباط 2007.

والسعوديون غير راضين عن الطريقة التي سارت عليها الأمور في العراق، فهم غير راضين عن تزايد نفوذ الشيعة في العراق، وغير راضين عن تزايد

النفوذ الإيراني في العراق، ولا يمكن للولايات المتحدة أن تستمر في تسويغ دعم السعودية للقاعدة والإرهاب والتطرف، وبدأت بالإشاحة عن ذلك شيئاً فشيئاً، وهو ما دفع السعودية الى استباق المواقف لأدراج بعض الجهات التي حضيت زمناً ليس بالقليل بدعمها وتسليحها، علماً بأن أكثر أهداف هذه الجهات الإرهابية موجهة نحو أهداف مدنية ووفق حسابات طائفية.

ولكي تواجه السعودية الضغط المتزايد من تنظيم القاعدة وأخواتها، الناتج عن اتهامها بأنها عاجزة عن الوقوف بوجه الدور والنفوذ الايراني

ومع ذلك فإن وجهة النظر الامريكية لا تخفي حقيقة أن السعودية لديها تأثير ونفوذ على الساحة العراقية، فالسعوديون لديهم علاقات مهمة وروابط مع القيادات السياسية والقبلية السنية[11]، فضلاً عن ما تقوم به الجماعات السلفية من حشد وتعبئة للانتحاريين وترويج خطاب طائفي متشدد نحو العراق.

ولكي تواجه السعودية الضغط المتزايد من تنظيم القاعدة وأخواتها، الناتج عن اتهامها بأنها عاجزة عن الوقوف بوجه الدور والنفوذ الايراني، عززت السعودية جبهتها مع كل من مصر والاردن والمغرب وباكستان بغية التصدي للنفوذ الايراني، فضلاً عن التوافق بين موقف السعودية من جهة وتنظيم القاعدة من جهة أخرى في دعم السنة في العراق، والتحفظ على موقف الحكومة المركزية في العراق، التي ترى السعودية أنها مدعومة من إيران[12].

بيد أن الاستخبارات المركزية الأميركية كانت تحث المسؤولين الأميركيين الذين يزورون السعودية، بأن يطلبوا منها تقديم العون في استقرار الوضع في العراق، عن طريق خفض دعمها للإرهابيين واقناع العشائر السنية بالكف عن مساعدة المسلحين، وعموماً فإن موقف كل من نتيناهو والعاهل السعودي الملك عبدالله في درجة واحدة من الحدة والاهتمام، بشأن الحذر والقلق من الخطر الايراني كما يطرح ذلك المسؤولون الأميركيون[13].

موقف كل من نتيناهو والعاهل السعودي الملك عبدالله في درجة واحدة من الحدة والاهتمام، بشأن الحذر والقلق من الخطر الايراني

ونخلص الى القول أن المملكة العربية السعودية عن طريق علاقتها مع الولايات المتحدة من جهة ما تبذله من أموال، فضلاً عن علاقتها مع أغلب الاطراف والقوى والشخصيات السنية العربية المتشددة لعبت دوراً مؤثراً في الساحة العراقية، وساهمت بتخطيط في منع تحقيق الاستقرار

(11) مقابلة مع جريجوري جوس Gregory Gause وهذا نص مقابلة أجراها معه برنارد جويرتزمان من مجلس العلاقات الخارجية Council of Foreign Relations. تقرير واشنطن، العدد 21،105 نيسان 2007.

(12) المصدر السابق نفسه.
The Center for Strategic and Internationa, The Washington Quarterlỹ Al-Qaeda's Third Front: Saudi Arabia, 2008.

(13) جلسة الحوار التي أجراها السيناتور الديمقراطي بيل نيلسون، المصدر السابق.

والنجاح للعملية السياسية، وعرقلت أي دور فعال على الصعيد العربي للعراق، والخوف من زعامة عراقية عربية مؤثرة، ونجاح مؤكد للتجربة السياسية الديمقراطية في العراق، وعموماً كانت الادوار الاقليمية الثلاث التركية والايرانية والسعودية حاضرة في المشهد السياسي العراقي، وساهمت في تأزيم الوضع السياسي العراقي وخلق حالة من عدم الاستقرار، وجعل الدولة العراقية هشة تفتقد الى الاستقرار.

الفساد في العراق بأنه (التمرد الثاني)، ويتسم الفساد بالتغلغل في جميع مفاصل الدولة، وهو ما يقوض الأمن ويفسد الثقة بالنظام السياسي

ثالثاً: النخب السياسية والفساد، تُعدُّ مسألتا دور النخب السياسية المتزامن مع تنامي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، من أخطر التحديات التي تواجه العملية السياسية في العراق، وأن ضعف الاداء السياسي في بناء دولة متجانسة تعتمد آليات الديمقراطية، وتبني مؤسسات قانون ودولة رصينة، أسهم في غياب القدرة على بناء حكومة قوية وتحقيق الأمن والاستقرار، وبالنتيجة كان انتشار الفساد والرشوة والتلاعب بالمال العام من نتاج الإرادة الداخلية، ومن نتاج أداء النخب المؤثرة في المشهد السياسي.

وقد وصف المفتش العام الأميركي الخاص بإعادة إعمار العراق، ستيوارت باون، الفساد في العراق بأنه (التمرد الثاني)، ويتسم الفساد بالتغلغل في جميع مفاصل الدولة، وهو ما يقوض الأمن ويفسد الثقة بالنظام السياسي[14].

(14) مايكل آيزنشتات، البقاء أم الرحيل؟ ما يمكن للولايات المتحدة أن تتركه وراءها في العراق، معهد واشنطن،30 أيلول، 2010.

وفيما يخص النخبة السياسية العراقية، أكدت دراسة اجريت في الولايات المتحدة أن السياسيين في الولايات المتحدة والشرق الأوسط، غالباً ما يستخدمون إطارين مرجعيين في آنٍ واحدٍ: هما القيم الأخلاقية والدينية مع المتطلبات المادية وشؤون الموازنة والمالية وغيرها، ويخلطون بينها لأغراض معينة.

وعلى العكس من ذلك فإنَّ هناك توافقاً مشتركاً بين النخب الأميركية، بشأن القيم الأساسية التي تخصّ الملكية الخاصة والحكومة والحرية الفردية واحترام القانون، لكن هذا الإجماع يشمل أيضًا الرغبة في ممارسة النفوذ في الشؤون العالمية، والحفاظ على الأمن القومي وحماية الأنظمة الموالية لها، فهذه الأسس المرجعية مستقرة وثابتة برغم تناوب النخب الحاكمة في أمريكا منذ الحرب العالمية الأولى[15].

(15) هشام القروي، مصادر التأثير في السياسة الأميركية الخارجية، مركز نماء للبحوث والدراسات، 5 اب 2013.

ساهمت النخب في العراق كما هو الحال في البلدان العربية، في تمزيق وتفتيت المجتمع

إن النخب الحاكمة في المجال العربي لا تمثل أحداً غير مصالحها الخاصة وطموحاتها الأنانية، مما حولهم إلى أسياد مفروضين على المواطنين الذين يعيشون حالة اغتراب في أوطانهم، لأنَّ الثروة والسلطة في يد نخبة ضيقة، تُهَمِّش الأخرين، فهذه النخب لا تزال بعيدة عن أي توافق أو تفاهم بشأن المجتمع الذي تريد أن تبنيه[16]. لذلك ساهمت النخب في العراق كما هو الحال في البلدان العربية، في تمزيق وتفتيت المجتمع وساهمت في غياب الرؤية المشتركة والمصالح الوطنية، وركزت على جمع الثروة واستخدام السلطة لحسابات شخصية ضيقة.

(16) المصدر السابق نفسه.

وفي الوقت الذي أسهمت فيه النخب السياسية وأطراف العملية السياسية، في إنتاج دولة هشة ينخر فيها الفساد متصارعة متناقضة، وفي الوقت نفسه فإن العراق الذي يحفل تاريخه السياسي والديني والإرث الحضاري بالرموز، التي تتسم بالتسامح والتعايش والانتماء، يوصف اليوم بأنه يفتقد إلى شخصيات سياسية رمزية، تعمل بما يعادل (لجنة تقصي الحقائق والمصالحة) في جنوب افريقيا، كأنموذج لتحقيق المصالحة الوطنية، ولا يوجد حالياً أي نسخ عراقية من شخصيات مثل نيلسون مانديلا وإف دبليو دي كليرك، الزعماء الملهمين القادرين على معالجة تاريخ بلادهم المرير، الذي تمثل بالديكتاتورية وعدم المساواة[17].

(17) المصدر السابق نفسه.

رابعاً: الملف الأمني وتحدي الارهاب

إنّ العامل الأساس الذي راهنت عليها كل الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية، عدم قيام حكومة متجانسة تُؤَمِّنُ الأمن والاستقرار، والإرهاب والقاعدة العامل الأبرز في التحدي، وهدف الإرهاب اشاعة وترسيخ الطائفية والحرب الأهلية، وكانت السنوات 2006-2007 على وجه الخصوص من أبرز سنوات التحدي، في وصف مخاطر الوضع الأمني وانعكاسه على أداء الحكومة، وعلى حالة المجتمع مما أدى إلى تفتيته. ولعل أبرز مظاهر الدولة الهشة الأزمة الأمنية المستمرة والمتصاعدة.

إنّ العامل الأساس الذي راهنت عليها كل الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية، عدم قيام حكومة متجانسة تُؤَمِّنُ الأمن والاستقرار

إذ شهد العراق عام 2013 أزمتين أمنيتين منفصلتين لكنهما متداخلتين. ويميِّز الخبراء بين فرع تنظيم (القاعدة) وما يمكن

أن يطلق عليه (التمرد الطبيعي) الذي تضطلع به قوى محلية، وتبدي وسائل الإعلام الدولية أكبر قدر من الاهتمام بالأزمة الأولى، الناجمة عن أعمال الإرهاب والقاعدة، لأن الهجمات المتناسقة بالسيارات المفخخة في مواقع متعددة هي عالية الظهور والانتشار، وفي 2013 تورد الأمم المتحدة في تقرير لها أن (5740) مدنياً قد قتلوا منذ كانون الثاني، وهو ما يقرب من ضعف العدد الذي أبلغت عنه المنظمة طوال عام 2010.

إن التوترات الطائفية في المنطقة، وخاصة تلك المنبثقة عن الأزمة في سوريا، تُوفر خلفية عن الحوافز التي عززت عمليات تلك الجماعات القتالية المحلية. فهجمات هذه الجماعات آخذة في التزايد[18]، والأزمة الأمنية عام 2013 كانت كبيرة أضعفت من اداء الحكومة.

(18) عشر سنوات على احتلال العراق، مصدر سابق.

وإذا استمر العراق في المسار الحالي، فسوف تتجه الاوضاع نحو مزيد من التعقيد والمواجهة، على نطاق أوسع مما حدث في 2006-2007، وهو ما يدفع البلاد نحو أزمة عسكرية متكاملة الأركان، وهي نتيجة ربما تظل فيها الأزمة الأمنية في العراق مستمرة إلى ما وراء العقد الحالي، وتصبح جزءاً من المشهد الإقليمي[19]، ومن ثَمَّ يعدّ الوضع الأمني يعد التحدي الأكبر، الذي يقف في وجه قيام حكومة قوية، ويكون منطلقاً نحو بناء دولة مستقرة تنهض بمهامها.

(19) مايكل نايتس، الأزمة الأمنية التي لا نهاية لها في العراق، معهد واشنطن،3 تشرين الأول 2013.

ولهذا حاولت الولايات المتحدة بين الحين والآخر، إحياء (اتفاقية الإطار الاستراتيجي) الثنائية الموقعة في تشرين الثاني- نوفمبر 2008، وجعلها وسيلة من وسائل الحفاظ على الاتصال الوثيق بين واشنطن وبغداد بعد انسحاب القوات الأميركية، بما يمكنها من حماية مصالحها، وقد ترى فيها الولايات المتحدة طريقة بارعة وبطيئة في إعادة بناء النفوذ الأميركي في العراق. لذلك فإن اللقاء بين وزيري خارجية العراق والولايات المتحدة في آب 2013 هو محاولة لإعادة النظر في اتفاقية الإطار الاستراتيجي[20].

(20) المصدر السابق نفسه.

وكان الاجتماع فرصة لبداية وضع إطار للانتخابات الوطنية الهامة، التي ستجري في العراق عام 2014، والتي ستكون الأولى من نوعها منذ انسحاب القوات الأميركية، ويرى العديد من العراقيين أن الولايات المتحدة وقفت الى جانب تشكيل حكومة لصالح المالكي عقب انتخابات 2010، إذ

ربما تظل فيها الأزمة الأمنية في العراق مستمرة إلى ما وراء العقد الحالي، وتصبح جزءاً من المشهد الإقليمي

بدا وكأنها قد دعمت رئيس الوزراء الحالي من أجل الاستقرار في البلاد، لذلك فهي ترى هذه المرة أنه يتعين عليها أن تظهر للعراقيين، وقوفها وراء العملية الديمقراطية بدلاً من أية نتيجة معينة. وحان الوقت على أن تكون الانتخابات القادمة حرة ونزيهة ودقيقة[21].

(21) مايكل نايتس، أحمد البريج، إعادة بناء النفوذ الأميركي في العراق من خلال الاجتماعات المتتالية واحداً تلو الآخر، معهد واشنطن،14 آب/أغسطس 2013.

مضامين وتصورات ختامية

يمكن الى القول إن عوامل متعددة ساهمت في خلق دولة هشة في العراق، وكانت وراء عدم الاستقرار وغياب الوحدة الوطنية، وهيمنة صورة الانقسام والتشتت والصراع في المشهد السياسي العراقي، ولعل العاملين الأساسيين وراءهما هما العامل الدولي المتمثل بالاحتلال الأميركي والسياسة الأميركية في العراق، إذ لا يمكن لأحد أن يتوقع أن يبني آماله وتصوراته وبناء دولته على الاحتلال وعلى القوى الخارجية، على الرغم من أنه لا يستطيع أحد تجاهل دورها وتأثيرها، إذ اقتضت حاجة الاحتلال الأميركي إقامة حكومة شبة متكاملة ضعيفة توافقية، يحقق بها بقاءه وأهدافه، فخلق التحديات وإثارة المشكلات تصب في المصلحة الأميركية، وتمثل رغبة في خلق أجواء لإحتواء العراق، وفي ظل غياب الهوية الوطنية المشتركة لأطراف العملية السياسية، يمكن القول إن الولايات المتحدة فشلت في تكوين نسيج وطني اجتماعي في العراق، بل على العكس يمكن القول أن سياستها هي التي مزقت هذا النسيج، وجعلت من الطائفية سلاحاً سياسياً لخلق حالة عدم الاستقرار، ولعل هاجس الخوف من إيران وكبح نفوذها في العراق، ورغبة إسرائيل في حذف العراق من المعادلة الاقليمية في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي، هما عاملان مهمان وراء الرغبة في دولة هشة في العراق.

لا يمكن لأحد أن يتوقع أن يبني آماله وتصوراته وبناء دولته على الاحتلال وعلى القوى الخارجية

والعامل الإقليمي لا يقل أهمية في تأثيره وانعكاساته المباشرة على العملية السياسية في العراق، إن الدور السعودي كان الأبرز والأهم في التأثير على عمل وأداء وهوية الدولة العراقية، نتيجة الدعم الذي قدمته للقاعدة والإرهاب، وللسياسيين المتشددين في المشهد السياسي العراقي، مدعومة بسياستها ومتزامنة في السنوات الأخيرة

الدور السعودي كان الأبرز والأهم في التأثير على عمل وأداء وهوية الدولة العراقية، نتيجة الدعم الذي قدمته للقاعدة والإرهاب

مع الدور التركي الاقليمي، الذي دخل بقوة في التعامل مع الاوضاع الداخلية في العراق وحركها ودفعها نحو الانقسام والتشتت، وكل ذلك يجري تحت لافتة طائفية تدعي بأن السنة في العراق مهمشين، أو الخشية من نفوذ إيراني في العراق، زيادة على ذلك فشلت ايران في مساعدة العراق في تكوين تحالفاً وطنياً منسجماً، يحمل برنامجاً وطنياً قادراً على تحمل أعباء دولة متماسكة، إذ كانت الفرصة سانحة لإقامة دولة عراقية وطنية مستقلة، تدعم وتتحالف مع ايران تحالفاً استراتيجياً يخدم البلدين والمنطقة، ويكون عامل استقرار فيها، لذلك نقول إن العاملين الدولي والإقليمي كانا من الأسباب الرئيسة وراء خلق دولة هشة في العراق لا تستطيع أن تنهض بأعبائها ومهامها.

وأن النتاج الداخلي والارادة والنخبة المحلية، كانت هي السبب الأكثر فاعلية وتأثير في عدم قيام حكومة كاملة الإرادة والسيادة، إذ غابت الهوية الوطنية والمصالح الوطنية المشتركة، وتقدم بدلاً منها الهويات والاجندات الطائفية والقومية والحزبية الضيقة، وكان الخوف والخشية من الآخر والشك والريبة نتيجة تراكمات الماضي، هي التي رسمت شكل المشهد السياسي العراقي، إذ يحاول كل طرف أن يحصل على أكبر قدر من الامتيازات على حساب المصلحة الوطنية العليا، إلا أن غياب نخبة تحمل برنامجاً وطنياً متكاملاً وبروح واحساس المصلحة العليا، جعل الدولة العراقية تفتقد الى البرنامج الذي يستطيع به مواجهة التحديات والاجندات الداخلية والخارجية، والنهوض بواقع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن الدولة العراقية الهشة هي نتاج أرادة خارجية وسلوك داخلي وأداء سياسي فاشل

لذلك يمكن القول إن الدولة العراقية الهشة هي نتاج أرادة خارجية وسلوك داخلي وأداء سياسي فاشل، ساهمت العوامل والمصالح الدولية (الأميركية) والإقليمية المتصارعة المتناقضة في خلق مناخه، ودفعه الى مزيد من الضعف والهشاشة والانقسام وغياب الهوية الوطنية.

ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (الفقر، البطالة، والفساد)

أ. م. د. جمال عزيز العاني*
أكاديمي وباحث من العراق

* الجامعة المستنصرية ـ كلية الادارة والاقتصاد

مقدمة

يشكل الفقر والبطالة والفساد مداخل مهمة لنتائج ربما تكون أكثر خطورة في المجتمع العراقي بصورة خاصة، بعد تحمل الاقتصاد العراقي الأعباء التي حدثت بعد الاحتلال الأميركي 2003، بصورة لم تكن من نتائجها تدهور متغيراتنا بالصورة التي نعيشها حالياً من تلك الثلاثية، بسبب تجمد الحلول وعزوفها عن الصواب، بالرغم من الإجراءات المتبعة في ذلك والساعية الى معالجتها.

إن الفشل الاقتصادي يعني انحراف السياسات الاقتصادية عن مسارها المستهدف وهو ما يلقي بعبئه على المواطن خاصة بعد عام 2003، إذ مثل العقد التاسع من القرن العشرين بداية ذلكم الفشل، عندما اتخذت إجراءات صارمة في المجال الاقتصادي بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض من مجلس الأمن الدولي، بصورة لم يسبق لها مثيل لأية دولة في العالم، وكذلك تمويل الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التمويل بالعجز المالي، وذلك بإصدار نقدي جديد، وجعل مسألة التضخم يستحوذ على القيمة الاقتصادية للعملة المحلية، تجاه العملات الأجنبية خاصة الدولار الأميركي، وهي مسألة طبيعية، وهذا لا يعني أن تحرير الاسعار يشمل كل شيء بما فيها الدخل الفردي لموظفي القطاع الحكومي.

أن القطاع النفطي يجعل سعر الصرف المحلي تجاه الاجنبي أقوى ما يمكن، مما يعطي للعملة المحلية الوهن والوهم

إن الفشل الاقتصادي كان وراءه أسباب حقيقة، والسبب

الرئيس هو ما سميه فيما بعد (بالمرض الهولندي)، الذي فحواه أن القطاع النفطي يجعل سعر الصرف المحلي تجاه الاجنبي أقوى ما يمكن، مما يعطي للعملة المحلية الوهن والوهم الذي يصيب الاقتصاد في كل مفاصله، وهذا جعل كل السياسات الاقتصادية التي اتبعت في عقدي السبعينات والثمانيات من القرن الماضي، تسير باتجاهات لم تصب في خلق قطاعات اقتصادية معتمدة على الذات، على أساس أن سلعة النفط الخام سلعة ناضبة يمكن الاستفادة منها في خلق بدائل حقيقة في القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية وبصورة خاصة، من أجل خلق فرص استثمارية مستدامة ومولدة لفرص العمل وبمختلف الاختصاصات، وهذا يجعل الاقتصاد المحلي دائماً يسير بالاتجاهات التي تخلق القيمة المضافة، إلا أن الذي حدث هو أن الاحداث السياسية منذ التأميم عامي 1972-1975، كانت تتجه بالاتجاهات التي تستنزف الثروة الدولارية النفطية في البلاد، بالرغم من وجود خطط تنموية شاملة للبلاد وخاصة الخطة الانفجارية 1976-1980، مما جعل تلك الأحداث في البلاد تلقي بظلالها على القرارات السياسية، وخاصة في المجالات التنموية والاستثمارية، إذ إن الحرب العراقية الايرانية 1980-1988 قد استنزفت الثروة الدولارية المتأتية من ريع النفط، بل أصبح العراق مديناً للعالم الخارجي بالمليارات من الدولارات الأميركية (نتيجة الديون وفوائدها).

إن الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ قد استنزفت الثروة الدولارية المتأتية من ريع النفط

وبالرغم من عدم المعرفة الحقيقة لحجم تلك الديون وفوائدها قبل العدوان الثلاثي على العراق عام 1991، إلا أن ما فرض على العراق بعد ذلك العدوان، مبالغ لا يعرف حجمها إلى الآن، ومع ذلك فإن تلك الأعباء وتلك القرارات التي فرضت على العراق منذ عام1990، الى الوقت الحاضر تقريباً، جعلت العراق يتبنى كل قرارات مجلس الأمن الدولي، وما يتمخض عنها من التزامات غير قانونية، فأصبح العراق رهن تلك القرارات غير العقلانية، مما أدى ذلك الى احتلاله عام 2003 وما آلت اليه ذلك الاحتلال من تطبيقات لما تريد أميركا وحلفاؤها من مصادره النفط العراقي، وإضعاف البنية السياسية والاقتصادية وإشاعة التناحر الطائفي والفساد المالي والإداري، وصولاً الى كل المؤشرات التي جعلت العراق يقبع في المراتب الأولى عالمياً في مؤشرات الفشل الاقتصادي، كان للعامل الاقتصادي اليد

الطولى في هذه المؤشرات، ناهيك عن العوامل المعقدة والمتشابكة سياسياً واجتماعياً وأمنياً وثقافياً ودينياً.

أولاً: الفقر

يعد الفقر أحد مؤشرات الفشل الاقتصادي في العراق، وهو يمثل عجزاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويركز الاقتصاديون في تحديد مفهوم الفقر، على الجانب الاقتصادي فقط من دون المفاهيم الأخرى، وهذا يعطي الجانب الاقتصادي الأهمية البالغة في فهم الظاهرة، وإذا كان المفهوم البسيط للظاهرة يعني تدني المستوى المعاشي للفرد، فهو يعبر عن حالة الحرمان المادي التي تتجسد في انخفاض استهلاك[1] الغذاء كماً ونوعاً، مما يؤدي الى بروز الأعاقة والأمراض والأزمات والبطالة.

والحرمان المادي هو العمود الفقري لتعريف ظاهرة الفقر، والذي يتمثل بنقص كبير في توفير الحاجات الاساسية عند حدها الأدنى كالملابس والغذاء والمسكن، فضلاً عن تدني المستويات الصحية والتعليمية، إلا أن هذا المفهوم، يؤكد حق المواطن على أبسط احتياجاته الأساسية، كما تقررها كل القوانين والدساتير الوطنية، وحقوق الإنسان المحلية والدولية، ويمكن أن يعبر عن الفقر في مفهوم التنمية البشرية، بانخفاض دليل التنمية البشرية[2]، وبتطور مفهوم التنمية البشرية عن طريق التقارير السنوية المتتالية، أخذت أبعاد مختلفة لمفهوم التنمية البشرية، كما جاء في التقرير الأول للتنمية البشرية عام 1990[3]، عن أن الفقر يؤشر إلى إخفاقات واضحة ويفصح عن مكنون العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والى تدني متطلبات الحياة، التي لا تحقق الكرامة والثقة بالنفس واحترام الذات.

وفيما يخص الفقر في العراق، أشر التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية لعام 2008، ثلاثة مؤشرات: وهي الحرمان من التمتع بالعمر الطويل والحرمان من فرص التعليم، والحرمان من مستوى العيش اللائق في توفير مياه الشرب، وفي ضمان تغذية صحية للطفل، إلا أن القاسم المشترك لهذه المتغيرات الفرعية هو أنها تقيس الحالة السلبية في المجتمع، إن زيادة قيمة دليل الفقر البشري يعد مؤشراً سلبياً، ومعنى ذلك إن الفقر يزداد سوءاً في البلاد، إذ قدرت قيمة دليل الفقر

أن الفقر يؤشر إلى إخفاقات واضحة ويفصح عن مكنون العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والى تدني متطلبات الحياة، التي لا تحقق الكرامة والثقة بالنفس واحترام الذات.

(1) محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، نيويورك، 1996، ص1.

(2) صلاح عبد الحسن، الأطار المفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها، في عماد عبد اللطيف سالم (تحرير)، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بحوث الندوة الفكرية لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، المطبعة العربية، بغداد،2001، ص77.

(3) UNDP, HDR, 1990, newyork, oxford university press 1990, p61.

البشري في العراق، كما جاء في التقرير بـ (18,8%) على ضوء مكوناته الفرعية، وعند مقارنة هذه النسبة مع بعض البلدان العربية، مثل تونس (45%)، الجزائر (51%)، سوريا (31%)، مصر (48%)، المغرب (68%)، جزر القمر (61%)، موريتانيا (87%)، السودان (69%)، جيبوتي (59%)، واليمن (82%). كما جاء في تقرير التنمية البشرية لعامي 2007 – 2008 غير أن محافظات العراق، قد سجلت نسباً مأساوية في دليل الفقر البشري، كما في محافظات المثنى (30%)، ميسان (30,2%) وهي أعلى من المعدل العام الوطني. في حين هناك محافظات سجلت فيها معدلات أقل من المتوسط العام كما في محافظات كربلاء (16,2%)، البصرة (17,5%)، والأنبار (16,4%)[4]، كما ذكرنا آنفاً.

أن محافظات العراق، قد سجلت نسباً مأساوية في دليل الفقر البشري، كما في محافظات المثنى (30٪)، ميسان (30.2٪) وهي أعلى من المعدل العام الوطني.

(4) وزارة التخطيط والتعاون انمائي وبيت الحكمة في العراق، التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية 2008، المطابع المركزية، العراق، 2009، ص37.

إن العوامل المحددة والمسببة للفقر لا تنحصر في العوامل الاقتصادية، بقدر ماهي تتشابك مع العوامل الأخرى، مما يعني أن ظاهرة الفقر هي محصلة لعوامل عدة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، وفي حالة العراق كذلك دولية واقليمية لا ينكر تأثيراتها السلبية، فقد نتج عن الاحتلال الأميركي حدوث كوارث إنسانية بشعبه العراق كرامة مواطنيه منذ عام 2003 وما بعدها.

غير أن الإشارة إلى أهم العوامل يكون أمراً مهماً في التعرف على أسباب هذه الظاهرة ومنها، تزايد معدلات النمو السكاني العالية نسبياً، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، انخفاض معدلات وتدهور معدلات التشغيل، ضعف الإدارة العامة، الحروب والصراعات المستمرة، انخفاض معدلات الأجور الحقيقية، تدهور الضمانات الاجتماعية، الافتقار إلى الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم والتغذية، وعدم اعتماد سياسات وبرامج للإصلاح الاقتصادي عقلانية، مما أسفر عن تزايد ظاهرة الفقر البشري في كل مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسياسية[5].

نتج عن الاحتلال الأميركي حدوث كوارث إنسانية بشعبه العراق كرامة مواطنيه منذ عام 2003 وما بعدها

(5) علي حسن محمد اليدومي، الفقر في اليمن، المشكلة واستراتيجية المواجهة، اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية 2004،، ص17.

وأن عدم الاهتمام بتوزيع الدخول وإعادة الترصيف الطبقي، يعد مدخلاً آخر لانهيارات متعددة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ومن ثم تؤثر تأثيرات سلبية في المواطنة والانتماء، وعلى وفق مؤشرات توزيع الدخل (العشيري) في

أن الريع النفطي يتساقط على شرائح معينة من المجتمع أبرزها الطبقة السياسية والحاكمة.

الدول النفطية العربية ومنها العراق، فإن نصيب نسبة (20%) من السكان يستحوذ على (90%) من الناتج المحلي الاجمالي، مما يعني أن الفرد فيها يحصل على متوسط دخل يساوي (21823) دولاراً سنوياً، في حين أن (80%) من نسبة السكان يحصلون على (10%) من الناتج المحلي الاجمالي، وتكون حصة الفرد فيها ما يقارب (263) دولاراً سنوياً.

وعلى العكس فإن الدول العربية غير النفطية تتمتع بتوزيع للدخل القومي وإعادة توزيعه، أكثر قبولاً من حالة النفطية، إذ إن نسبة (20%) من السكان يستحوذون على (50%) من الناتج المحلي الاجمالي، وهو يساوي (2500) دولاراً، وأن نسبة (80%) من السكان يستحوذون على (50%) من الناتج الاجمالي وهو يساوي (625) دولاراً [6]. مما يعني أن الريع النفطي يتساقط على شرائح معينة من المجتمع أبرزها الطبقة السياسية والحاكمة.

إن هذا التفاوت في توزيع الناتج المحلي الإجمالي في البلاد العربية النفطية وغير النفطية، تؤشر وجود اختلالات عميقة في التركيب الاقتصادي، فضلاً عن إضافة تبني سياسات التكييف الاقتصادي والتثبيت الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أدت بدورها إلى زيادة التكاليف ليس الاقتصادية فحسب بل الاجتماعية أيضاً، مما أدى إلى زيادة حدة الفقر في البلدان التي تبنت هذه السياسات في البلاد العربية.

وتقدر الدراسات أن نسبة الفقر المطلق في العراق كانت في الاعوام 1988، 1993، 2007، تشكل نسباً (27%) (81,3%) و(36,59%) على التوالي. وتشكل فجوة الفقر من الدخل القومي للأعوام أعلاه نسباً مختلفة هي (2,56%)، (22,69%) و(34%) على التوالي. ويعود هذا إلى أسباب مختلفة خاصة بعد عام 2003. مما أدى إلى اضرار كبيرة خاصة للفئات الفقيرة، وإلى ازدياد التفاوت في توزيع الدخل القومي، مما قلل من فرص تحسين مستويات المعيشة وزاد من تهميشهم واستبعادهم اجتماعياً[7].

ومع ذلك فإن المعالجة الاقتصادية سوف تعني خلخلة الظاهرة، وصولاً إلى تخفيف آثار العوامل المتعلقة بتلك الظاهرة، إذ تم معالجة مشكلة ظاهرة الفقر في العراق بصورة خاصة، عن طريق البطاقة التموينية في مدة الحصار

(6) همام الشماع، يسرى السامرائي، أسباب ومصادر الغنى والفقر في الوطن العربي، بحث في وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية 22–23 تشرين الأول 2000، مجموعة باحثين، بغداد، 2002، ص93.

(7) راجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1987–2007، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2009، ص150.

الاقتصادي، وهي مستمرة إلى الوقت الحاضر، بالرغم من أن مفردات البطاقة التموينية قد تقلصت بسبب عوامل عديدة، من أبرزها ظاهرة الفساد الاداري والمالي الذي استشرى في العراق، ومع ذلك فإن مسألة دعم البطاقة التموينية بمبلغ (20,4) ترليون دينار عراقي في المدة 2004-2007، وهي تشكل نسبة (12,5%) من الموازنة العامة للمدة نفسها[8]، ومن المفترض أن تساهم البطاقة التموينية بجانب البرامج الأخرى، من مثل شبكة الحماية الاجتماعية، على تقليل الضرر الذي يجابه طبقة الفقراء والذين يتزايد عددهم ونسبتهم بين السكان، في ظل أوضاع اقتصادية وأمنية وسياسات اقتصادية غير مستقرة وغير مؤكدة الحل في المدى المنظور.

ومن المفترض أن تساهم البطاقة التموينية بجانب البرامج الأخرى، من مثل شبكة الحماية الاجتماعية، على تقليل الضرر الذي يجابه طبقة الفقراء

(8) ليلى جبر وسرمد عباس، سياسة الاصلاح في الموازنة العامة، دراسة مقدمة إلى وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد 2008، ص7.

ثانياً: البطالة

يعد تفشي البطالة من ضمن مؤشرات الفشل الاقتصادي، وتصاعدت أهمية معالجة البطالة بعد عام 2003، ضمن ما يسمى باللعبة السياسية والبرامج الانتخابية، وبدلاً من أن يكون العلاج اقتصادي أخذ بعداً سياسياً. لاكتساب أصوات الفئات العاطلة عن العمل، مما يعني أن مسالة التشغيل، ومن ثم تخفيض معدلات البطالة سوف تكون محدودة جداً، ولا يعول عليها في أغلب الاحيان.

والبنية الاقتصادية المشوه في العراق، تعجز عن توليد فرص عمل ذاتية متناسبة مع أعداد السكان الداخلين الى سوق العمل، ويمكن تسبيب تزايد البطالة في العراق

وفي ظل الضعف في الفرص الاستثمارية الجديدة بعد عام 2003، فإن توليد فرص العمل تظل ضعيفة ومحدودة ولا تتناسب مع حجم البطالة في المجتمع، لأن حجم التشغيل ومستواه متغير تابع لحجم النشاط الاقتصادي ومستواه[9]، وأن حجم البطالة يرتبط ببنية الاقتصاد، والبنية الاقتصادية المشوه في العراق، تعجز عن توليد فرص عمل ذاتية متناسبة مع أعداد السكان الداخلين الى سوق العمل، ويمكن تسبيب تزايد البطالة في العراق[10]:

(9) طارق عبد الحسين العكيلي، البطالة والتشغيل في اقتصاد ريعي معوق المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد11، عدد خاص بغداد، 2006، ص5.

(10) نفس المصدر السابق، ص6.

1 ـ ضعف وضمور القاعدة الإنتاجية.

2 ـ ضآلة أعداد المشاريع الاقتصادية الجديدة، نتيجة ضعف التراكم وتكوين

رأس المال الثابت، والمرتبطة أصلاً بفكرة نقص العوامل التكميلية.

3 ـ غياب الأمن والاستقرار.

4 ـ النمو السكاني.

والذي حصل في البلدان الريعية هو أنها استنفذت جانب كبير من الإيرادات العامة، وخاصة الايرادات الريعية (**وهي تشكل نسبة كبيرة في العراق تصل الى أكثر من (95%) من ايرادات الموازنة العامة**)[11]، في توفير مساحة واسعة من مجالات العمل في الأجهزة الحكومية والامنية والقوات المسلحة، ومن ثم تحريك أنشطة طفيلية وهامشية أخرى، كالوساطة التجارية والباعة المتجولين... الخ، وعليه فإن البطالة في العراق تتصل بطبيعة وهيكل الاقتصاد الوطني، أي إنها بطالة هيكلية (بنيوية)[12] برزت في نهاية القرن العشرين والقرن الحالي بسبب الاختلالات الهيكلية، والتي ساهمت العقوبات الاقتصادية قبل عام 2003، وما بعدها من ضياع للأمن الوطني وعزوف رأس المال المحلي والأجنبي من الاستثمار في البلاد.

(11) طارق عبد الحسين العكيلي، آفاق الخصخصة في العراق في ضوء اختلال المتغير الديموغرافي والاجتماعي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 8، عدد خاص بغداد2005، ص15.

(12) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، ابو ظبي– الامارات، 2009، ص37.

ويظل الاستقرار السياسي والتبني الصادق لسياسات تعالج القصور المتراكم في مسألتي الإمكانيات الاستثمارية المحلية والأجنبية في البلاد، وتراكم وتكوين رأس المال الثابت الحقيقي بالاتجاه الذي يوفر فرص التشغيل في جميع القطاعات الاقتصادية، هو الحل الناجع لخفض مستويات البطالة[13].

(13) اديب قاسم شندي، ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد25، بغداد 2011، ص 94.

ثالثاً: الفساد

يعد الفساد بشقيه الاداري والمالي تعبيراً أكثر وضوحاً عن الفشل الاقتصادي، لذلك تعد درجة الفساد العالية مؤشراً للفشل الاقتصادي، مما يعني أن عدم وجود للحكم الصالح، وأن الحوكمة قد أصابها عطب وعطل في منظومتها المتمثلة في سيادة القانون، المشاركة والشفافية، الاستجابة، الرأي الجماعي، العدالة، والشمولية، الفاعلية والكفاءة والمسألة، فهذه العناصر هي التي تشكل جوهر الحكم الصالح، وسوف تساهم في تعزيز عمل المؤسسات الحكومية وتعزيز ثقافة المواطنة ودعم مؤسسات مكافحة الفساد التي تتمثل في هيئة النزاهة. ديوان الرقابة المالية،

تعد درجة الفساد العالية مؤشراً للفشل الاقتصادي، مما يعني أن عدم وجود للحكم الصالح

والمفتشيات العامة في الوزارات[14]، ويعد الوضوح والشفافية في وضع الاهداف عن طريق معايير معينة يعمل بها النظام العام، وفاعلية الأداء الحكومي وسيادة القانون تعد عوامل مهمة في مكافحة الفساد[15].

الخاتمة

إن ما تم التطرق اليه من ثلاثية الفشل الاقتصادي (الفقر ـ البطالة ـ والفساد)، إنما هي الأكثر انتشاراً وفتاكاً باقتصاد أيّ بلد ومنها العراق، بالرغم من موازنته العامة كنفقات عامة (التشغيلية والاستثمارية)، وصلت إلى (900) مليار دولار أميركي في المدة 2003 ـ 2014، ولكن سوء الادارة العامة، فضلاً عن الأسباب الخارجية، جعلت العراق يحتل المراتب الأولى دولياً، وأن تبني الاستراتيجيات المختلفة باتجاه تعزيز اقتصاد السوق كانت كارثية، وهذا التبني المستعجل لآلية السوق جر البلاد إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، إن الديمقراطية تستلزم لبنائها الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي واشاعة احترام آراء الآخرين، فبناء دولة المواطنة هي الكفيلة بنجاح أي مسعى اقتصادي واجتماعي وسياسي، ومن دونها فلا يمكن الحديث عن أيّ نجاح، مهما كان حجمه ونسبته ونوعه ووجهته، ومهما كانت الاستراتيجيات الموضوعة له.

(14) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطط التنمية الوطنية للسنوات 2010–2014، بغداد، 2009، ص183.

(15) انظر على سبيل المثال لا للحصر:
ـ سلطان احمد خليف، مجيد حميد مجيد، استراتيجيات مقترحة لمكافحة الفساد الاداري، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 81، 2011، ص 86.
ـ سعد العنزي، الفساد الاداري والتعاون الدولي لمجابهته، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 49، 2008، ص5.

انهيار منظومة المواطنة والانتماء... تراكم تاريخي

أ. د. عزيز جبر شيال*
أكاديمي وباحث من العراق

* أستاذ السياسات العامة ـ الجامعة المستنصرية

مقدمة

هناك ثوابت ثلاثة يقوم عليها بناء عقل الإنسان طوال تأريخه هي الدين، التأريخ المشترك، والقيم، وتمثل هذه الثوابت منظومة علاقات متشابكة تربط الأفراد والجماعات في فحواها وتمثل السلوك الظاهري والباطني في المجتمع، وقد ينتج عن هذا السلوك خيوط رابطة مع مرور الوقت تتحول الى آليات تماسك تؤدي لتشكيل مجتمع له من الخصائص التي تميزه عن المجتمعات الاخرى في المسائل الثقافية والمصالح الحياتية الآنية والمستقبلية، أو ينتج حالات من التناشز تحول الجماعات الى كتل بشرية فيها من القيم التي تؤدي إلى التنافر أكثر من القيم التي تؤدي إلى التماسك وبما ينتج جماعات منفصلة مع تقادم الزمن تحمل كل منها خصائص مميزة، وحين تسقط منظومة التدين الصحيح في وسطيته تغزو مواكب التدين المشوه والمريض عقول الناس فتكون أمراض التعصب والتشدد والتطرف.

وكل هذه المنظومة التي تشجعها الظروف الاجتماعية من الفقر والجهل والتخلف، أما منظومة التأريخ فحين تسقط تتسرب إلى عقول الشعوب أمراض كثيرة، تتأكد مع غياب الذاكرة الجمعية المتماسكة، فتتحول إلى ذاكرة مفرّقة تغذّي التطرف والكراهية بين الأفراد والجماعات، أما منظومة القيم فإن سقوطها يؤدي إلى اختلال مفاهيم الانتماء للجماعة، وتشويه صورة الوطن وحقوق المواطنة، وحينما تسوء القيم وتتشظى باتجاهات متنافرة يتصحر وجدان الشعوب وتتراجع المساحات الخضراء فيها ويخبو صوت الضمير، فلا نتمكن من التمييز بين نهر يجري ومستنقع نعيش فيه، ولا ريب

أن هذه الثلاثية (الدين، التاريخ والقيم) في العراق قد أصابتها انتكاسة طويلة.

هذه الثلاثية (الدين، التاريخ والقيم) في العراق قد أصابتها انتكاسة طويلة

وإذا ما نظرنا إلى واقعنا المعاصر وعلى وجه الخصوص قبل الاحتلال الأمريكي في 9-4-2003، نجد أننا نسينا أو تناسينا القيم الروحية والمبادئ النبيلة المتأصلة في الشعب العراقي مثل الوفاء، المروءة، الصدق، العفو، الشجاعة والحياء، والأمانة والرحمة، وغيرها من القيم الجميلة، واتجهنا بعقولنا وأعمالنا في كثير من الأحيان إلى الحياة المادية التي تراجعت فيها منظومة القيم السابقة، وجرى ذلك بتوافق مقصود دائماً وعفوي أحياناً أمام تنامي ظاهرة عقلية متخلفة تشكلت في السنوات التي أعقبت انقلاب 1968، وكبرت على ثقافة الجهل والتخلف وأمراض التطرف الفكري بكل أشكالها.

لقد نشأت هذه الأمور في ظل الكبت السياسي والقهر المعنوي والانتخابات المزورة، ومحاولات الاستقطاب الأمني وتحريض فئات المجتمع ضد بعضها البعض الآخر، طمعاً في كراسي السلطة والحصول على الأموال باسترضاء الحاكم وحاشيته، فضلاً على ظهور منظومة فساد آخذة بالنمو، وحين تفتحت الأبواب بالإطاحة بالنظام الدكتاتوري، خرجت هذه الأمراض وانتشرت في مفاصل السلطة والمجتمع، لتؤكد وجودها بدلاً من إحياء القيم التي أخذت بالاضمحلال.

أولاً: قيم المواطنة

ترتبط المواطنة عادة بحق العمل والإقامة والمشاركة السياسية في دولة ما أو هي الانتماء إلى مجتمع واحد، يضمه بشكل عام رابط اجتماعي وسياسي وثقافي موحد في دولة معينة[1]، ومع تنامي هاجس التغيير الديمقراطي، اتسع تداول مصطلح (المواطنة) لما يحمله من معاني المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ إن صفة (المواطن) لا تعني فقط الانتساب للوطن، والارتباط به كتابع، وإنما هو بهذه الصفة عنصر فاعل في مختلف المجالات، له كيانه المستقل وقناعاته الخاصة، ومن حقه أن يعبر بحرية عن آرائه واختياراته الشخصية، وأن يضطلع بدور إيجابي في الحياة العامة.

(1) مجموعة باحثين، الهوية والمواطنة في ظل الاحتلال، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2011، ص36.

المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية أسهمت في تطور المجتمع الإنساني

وتعد المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية أسهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير، بجانب الرقي بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، وإلى الشراكة وضمان الحقوق والواجبات، وعليه فهي ذات أهمية بمكان لأن: تعمل على رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري، وتذهب إلى تدبيرها في إطار الحوار بما يسمح من تقوية لحمة المجتمع وتعلق المواطن بوطنه ودولته، إذ أن(تفعيل حق المواطنة في المجتمع هو الآلية الناجعة للحد من الفتن والصراعات الطائفية والعرقية في أي مجتمع... على قاعدة المساواة وعدم التمييز).

فالمواطنة كمبدأ ومرجعية دستورية وسياسية، لا تلغي عملية التدافع والتنافس في الفضاء الاجتماعي، وإنما تضبطها بضوابط الوطن ووحدته القائمة على احترام التنوع وليس على نفيه، وتسعى بوسائل قانونية وسلمية للإفادة من هذا التنوع في تمتين قاعدة الوحدة الوطنية. بحيث يشعر الجميع بأن مستقبلهم مرهون بها، وأنها لا تشكل نفياً لخصوصياتهم، وإنما مجالاً للتعبير عنها بوسائل منسجمة وعلّة الاختلاف وآفاق العصر ومكتسبات الحضارة. ولا يكتمل مفهوم المواطنة على الصعيد الواقعي، إلا بنشوء دولة الإنسان.

تلك الدولة المدنية التي تمارس الحياد الايجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيدولوجيات مواطنيها، بمعنى أن لا تمارس الإقصاء والتهميش والتمييز تجاه مواطن بسبب معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. كما أنها لا تمنح الحظوة لمواطن بفضل معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية، فهي مؤسسة جامعة لكل المواطنين، وهي تمثل في المحصلة الأخيرة مجموع إرادات المواطنين تحفظ للمواطن حقوقه المختلفة وتوجب عليه واجبات تجاه دولته، بمعنى أنها تحفظ على الدولة حقوقها تجاه المواطنين، وتؤدي إلى الرفع من الثقة لدى المواطن والدولة في تجاه أحدهما للآخر، بما يحقق لحمة النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويؤدي إلى شراكة في تنمية المجتمع من خلال المواطن والدولة في الوقت نفسه، ذلك أن متانة النسيج الوطني تتطلب التسليم بمفهوم المواطنة، لكونه مفهوماً تتحقق فيه المساواة بين البشر، وينال فيه الفرد موقعه الاجتماعي ووظيفته عن طريق كفاءته وقدراته ونزاهته.

فالواقع يؤكد أن ثمة علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة. حيث إننا لا يمكن أن نحقق المواطنة، من دون مواطن يشعر شعوراً حقيقياً بحقوقه وواجباته في وطنه .فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته، فالمواطنة تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات، وأمام الوظيفة العمومية والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم المساواة، وأمام توزيع الثروات العامة، وكذلك أمام الواجبات من دفع الضرائب والخدمة العسكرية والمحافظة على الوطن[2]، وتكوّن قيم المواطنة أساس العمليات الرابطة بين الكتل البشرية في المجتمع والمتمثلة بعمليات التعاون والتوافق والتكييف والتمثيل، وجميعها لها مضامين مادية متمثلة بالمصالح المشتركة المشروعة، والمساواة في الحقوق والواجبات بعقد اجتماعي قانوني متفق عليه، ومضامين اعتبارية تتمثل بالاتفاق على منظومة من العقائد الأخلاق والقيم والتقاليد، التي تميزهم عن غيرهم من المجتمعات، بينما تتكون العمليات الفاصمة أو القاطعة في البدء بالمنافسة ثم بالصراع التصاعدي نحو الانفصال، وترافق العمليات الأولى تماسكاً اجتماعياً يتعمق مع تصاعد هذه العمليات في ظروف استتاب الأمن الأهلي، وترافق العمليات الثانية تحللاً اجتماعياً يتوسع مع تصاعد الصراعات في ظروف غياب السلم الأهلي والأمن الإنساني، الأمر الذي يحول دون أنتاج دولة مقتدرة[3].

فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته

(2) المصدر نفسه، ص 42.

(3) عبد علي المعموري، إشكاليات الانتماء والهوية الوطنية في مجتمعات التنوع (حالة العراق)، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد- بيروت، العدد(8)، السنة الثانية، كانون أول/ ديسمبر2013، ص139.

وإذا كانت أوربا الغربية قد عرفت مرحلة من السبات العميق خلال القرون الوسطى، حيث سادت أنظمة من الحكم الفردي المطلق، الذي لا يقيم اعتباراً للمواطنة، فإن الفكر السياسي والقانوني في دائرة الحضارة الغربية منذ القرن الثالث عشر، قام بصياغة مبادئ واستنباط مؤسسات وإبداع وتطوير آليات جديدة للحكم، أمكن بعد إدخالها حيز التطبيق بكيفية تدريجية، تأسيس وتنمية نظم حكم قومية مقيدة للسلطة، وتم ذلك من خلال حركات الإصلاح التي لم تتحقق أهدافها دائماً بشكل عفوي، أو بخطوات سلسة، بل شكلت نضالات الشعوب وثوراتها والتي أتت على نمط الحكم المطلق، الذي يجمع فيه الحاكم الفرد كل السلطات،

شكلت نضالات الشعوب وثوراتها والتي أتت على نمط الحكم المطلق، الذي يجمع فيه الحاكم الفرد كل السلطات

وتتركز بين يديه كل القرارات، لتفتح المجال لقيام الديمقراطية، التي تجعل الشعب هو مصدر السلطات، والإرادة العامة هي مناط الحكم، وتعد الثورة الفرنسية من أهم تلك الثورات التي عرفتها أوربا، ومعها عرف مفهوم المواطنة تطوراً هاماً، حيث تمت القطيعة مع الطقوس والعلاقات الإقطاعية، وصدر بيان حقوق الإنسان والمواطن سنة 1789، فأصبح مفهوم المواطنة يشمل الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إقرار مبدأ المساواة أمام القانون، وعدم إقصاء الأقليات أو أي فئة في المجتمع[4].

(4) سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، مصر، 2007، ط1 ص23.

وأثرى فلاسفة عصر النهضة المفاهيم السياسية بمصطلحات جديدة، مثل (**المجتمع المدني**)، و(**الرأي العام**)، و(**السيادة الوطنية**).. مما أسهم في توسيع مفهوم **المواطنة**، ليشمل مختلف الأدوار التي يمكن أن يقوم بها الأشخاص المواطنون، وسائر المجالات التي تهم حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأعطى جان جاك روسو من خلال مقولته الشهيرة: الإرادة العامة مفهوماً أوسع للمواطنة يرتكز على تدبير شؤون المجتمع من لدن أشخاص مدنيين فاعلين، والذين هم أساس مشروعية ممارسة السلطة، ويحدد صفات المواطن الفاعل من خلال التمثيلية التي تجعل المواطنة لا تنحصر فيمن لهم أهلية الانتخاب، أي أن الذين لم يبلغوا بعد سن التصويت لا تنتفي عنهم صفة المواطنة، وأن المنتخب يمثل الأمة بكاملها خلال ولاية محددة المدة، وتخول المواطنة حق متابعة المؤسسات التمثيلية، ومطالبتها بتحقيق الرغبات العامة، وبذلك لا يكون الأفراد المواطنون مجرد تابعين خاضعين، وإنما مشاركين فاعلين[5].

(5) جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الثانية 1995، ص32. وللمزيد من التفصيلات أنظر: عزمي بشارة، مساهمة في نقد المجتمع المدني، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1،1996.

ومع تطور الديموقراطية، أصبحت الحقوق التي تخولها المواطنة، كالمشاركة في الحياة السياسية وفي اتخاذ القرارات، ترتبط بحرية تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات المدنية، وحرية الانتماء إليها، والمشاركة من خلالها في تكوين الرأي العام، وبلورة توجهاته؛ وهنا يتبين الارتباط الوثيق بين المواطنة والديموقراطية، فلا مواطنة دون توفر مقومات النظام الديموقراطي السليم، الذي يقوم أساسا على سلطة المؤسسات المنبثقة من الشعب، ويضمن الحريات الفردية والجماعية، واحترام حقوق الإنسان، والتعددية الحزبية التلقائية، التي يفرزها اختلاف

التطورات لم تحدث أثراً في المجتمع العراقي، الذي بقيت قيمه تتأثر بإرادة الحاكمين الذين توسلوا بوسائل غير مشروعة

المصالح، وتعدد وجهات النظر حول أساليب تدبير الشأن العام[6] .

وفي العصر الحديث الذي يتميز بالتكتلات السياسية والاقتصادية الكبرى، بدأت تبرز أشكال جديدة للمواطنة، لا تنحصر فيها روابط المواطن بالدولة التي ينتمي إليها، وإنما تتسع هذه الروابط لتشمل مجموعة من الدول التي تجمع بينها مواثيق لتنسيق وتوحيد مواقفها وبرامجها السياسية والاقتصادية والثقافية، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوربي[7]، بيد أن هذه التطورات لم تحدث أثراً في المجتمع العراقي، الذي بقيت قيمه تتأثر بإرادة الحاكمين الذين توسلوا بوسائل غير مشروعة، تندرج في أغلبها الأعم بالقمع المقنع بقيم غادرتها المجتمعات الحديثة منذ مئات السنين، مثل الغلبة، والقرابة، والعصبية القبلية، إذ وبالعودة إلى قيم المجتمع العراقي التي طبعت شخصية المواطن العراقي مثل التدين والتسامح، الاستقرار والارتباط بالأرض والأسرة، الرضا، القناعة، الدعابة المغلفة بالسخرية، والتي تجنح للحزن أحياناً غير أنها كثيراً ما تكون مدعاة للصبر والزهد والتقوقع داخل الذات.

وهو الأمر الذي أدى أن يعتمد في تفسير الكثير من سلبيات الشخصية العراقية و(تخاذلها) وطاعتها العمياء للحاكمين، حتى لو ظلمت وانتابها القهر والتسلط والاضطهاد، وساعد على ذلك ندرة ثورة الشخصية العراقية على الواقع، أما الثورات التي حدثت فكانت متقطعة وتدل على الفردية لا الجماعية، ويمكن تسميتها مقدمات ثورية مثل ثورة 1920، أو انتفاضات شعبية عفوية مثل الانتفاضة الشعبانية في آذار 1991، لقد كان لسلطة انقلاب 1968 أثراً كبيراً في تدهور القيم النبيلة للشخصية العراقية، حيث ظهرت فيها سمة التعبير عن خداع الذات والتسليم لزعامات كاريزمية بعيدة عن التخطيط السليم.

وما لبثت الشخصية العراقية تبحث عن هوية دينية تتستر بها بعد فشل الهوية القومية والاشتراكية، في أن تطبع الشخصية العراقية بطابعها، ومن هنا بدأت التيارات الدينية نشاطها سواء أكانت معتدلة أم متطرفة، لكونها البديل المقبول من العقل العراقي الظاهر والباطن، فضلاً على تأثر الشخصية العراقية بقيم العولمة ولاسيما التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات والتواصل، وما تبعها من غزو ثقافي ونجاح استخدام وسائل القوة الناعمة،

الشخصية العراقية تبحث عن هوية دينية تتستر بها بعد فشل الهوية القومية والاشتراكية

(6) قارن مع رشيد خيون، لاهوت السياسة، الأحزاب والحركات الدينية في العراق، دراسات عراقية، بيروت – بغداد،2009، ص190.

(7) http://www.oujdacity.net/ وعزمي بشارة، المصدر السابق، ص101.

عدم قدرة القيادات السياسية على إيجاد خطة متناسقة لمواجهة التحديات عبر تحديد أولويات واضحة لإنقاذ البلاد

الأمر الذي أدّى بتفاعله مع نقيضه السابق، أن أحدث تغييرات ثقافية واجتماعية بناء على التفاعل مع قيم وثقافات غربية مختلفة، تستقبلها الشخصية العراقية بمشاعر متناقضة، وتنامي قيم وسلوكيات استهلاكية ورغبة في الثراء السريع من دون بذل جهد حقيقي.

أدّى ذلك تراكمياً إلى شيوع قيم عصابات الجريمة المنظمة، وانتهاز الفرص، وربما يكون ذلك وراء زعزعة النماذج الثابتة والمستقرة منذ قرون، لصالح النموذج السلفي من جهة أو النموذج الغربي من جهة ثانية، بيد أن ذلك قد تم بطريقة مشوهة، كما أن ما قام به المحتل الأميركي من أعمال إجرامية بحق العراقيين، وما تركه رحيله من بنية تحتية متهالكة منذ عقود طويلة من السنين، ومنظومة سياسية فاسدة، وعدم قدرة القيادات السياسية على إيجاد خطة متناسقة لمواجهة التحديات عبر تحديد أولويات واضحة لإنقاذ البلاد، مما حل بها من خراب أمني واقتصادي واجتماعي، أدّى ذلك إلى شيوع حالة من القهر والخوف وانعدام الثقة بين السلطة والشعب، وهي قيم موروثة من العهود السابقة، وقد ترافق ذلك بإطلاق يد الأجهزة الأمنية لتعبث في قدرات المجتمع في كل صغيرة وكبيرة.

مما ادّى أيضاً إلى إتاحة الفرصة لتغلغل الفساد المحتمي بالسلطة، ووصول عناصر تفتقر إلى الكفاءة والضمير إلى مراكز عليا، تحت سقف الولاء والطاعة العمياء لرؤساء الكتل السياسية، وفي الوقت نفسه ابتعدت العناصر الموهوبة والمتميزة عن مراكز التوجيه والتأثير، وتحول الأغلبية إلى بقية صامتة، تسعى للحصول على لقمة العيش وتتقي شرّ سطوة السلطة المطلقة، تحت ظل خطة فرض القانون، فلجأت الأغلبية إلى تعلم مهارات الانتهازية والتحايل والكذب والالتواء والتنازل عن أشياء كثيرة، كان يعتز بها العراقيون مثل الكرامة ونقاء السريرة والصدق والشهامة، واستبدال ذلك بالخضوع والخداع والنفاق والتحايل ومد اليد تسولاً أو رشوةً أو سرقةً[8].

ثانياً: آليات المحافظة على آصرة المواطنة ومنعها من الانهيار

وبما أن المواطنة بشكل عام ليست فكرة فقط، وإنما هي وضع قانوني وسياسي يتمتع به الأفراد، الذين ينتمون إلى وطن معين أو دولة بعينها، فالمواطنة تعبر عن انتماء الأفراد لوطن أو لمجتمع بما يتضمنه ذلك من

(8) للمزيد من التفصيلات بصدد الشخصية العراقية أنظر: رشيد الخيون، من القائل أهل العراق أهل شقاق ونفاق، موقع عراق الغد على الأنترنت. www.iraqofotmorrow.org|printarticale.php?id=&pg=articles
وقارن مع: قيس النوري، الشخصية العراقية من منطق التفكيك والتكامل، بحث منشور في فصلية مدارك، العددان الخامس والسادس 2010.

تشتمل المواطنة الحقوق القانونية والسياسية للمواطنين في الوطن الذي يحتضنهم

حقوق للأفراد، وواجبات، ومسؤوليات عليهم تجاهه، وبهذا المعنى تشتمل المواطنة الحقوق القانونية والسياسية للمواطنين في الوطن الذي يحتضنهم، بما يضمن تمتع جميع المواطنين بالمساواة، من دون أن يقع على أي منهم أي نوع من أنواع التمييز القائم على الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الموقف الفكري، ومن هنا فإن التمتع بالحقوق تتطلب عدة ممارسات أهمها[9]:

(9) علي خليفة الكواري، «مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية»، بحث مقدم للاجتماع السنوي العاشر لمشروع دراسات الديمقراطية، لندن 2000/8/26

1 ـ إن ممارسة حقوق المواطنة تتطلب مناخاً ديمقراطياً، إذ أن الديمقراطية تؤدي إلى ترسيخ قيم المواطنة ودعم مشاعر الانتماء، وعندما يشعر المواطن بأن صوته ورأيه يسهمان في تحديد الأولويات ورسم السياسات العامة، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الارتباط بالبلد والوطن، ولكي يحدث هذا يجب أن يقبل الشعب سلطة الحكومة التي انتخبها، ويتبع بالتالي قوانينها، وهذا يعطي للحكومة شرعيتها.

2 ـ إن التنازل عن الحرية المطلقة في العمل والحركة، وتسديد جزء من عوائد أنشطتهم الاقتصادية للدولة التي ينتمون اليها، ويشاركون في بناء المجتمع كمواطنين فيه من أجل أن يحصلوا على متطلبات أساسية، لا يمكن لأي منهم أن يوفرها لنفسه أو مجموعته بصورة منفردة، من مثل الأمن والعدالة والمرافق والخدمات العامة من مياه وكهرباء وصحة وتعليم وسكن ن تعد أساسية في التمتع بالحقوق.

3 ـ معرفة أن للمواطنة مستويات من القواعد العامة، التي يمثل الالتزام بها شرطاً أساسياً للتمتع بالحقوق في تلك المستويات، فنحن مواطنون في المدرسة والجامعة ومعاهد التدريب والتأهيل، ونحن مواطنون في الشارع، وفي الحي والمحافظة، ونحن مواطنون لنا الحقوق نفسها وعلينا نفس الواجبات والمسؤوليات.

4 ـ إن ممارسة الحقوق تتطلب النهوض بالمسؤوليات، والتي تعني ما يتوجب القيام به بشكل تطوعي، طالما أن عدم القيام بها لا تعرضنا للمساءلة القانونية، وأن القيام بهذه المسؤوليات يعزز ازدهار الديمقراطية ورفاهية الوطن.

5 ـ إن القيام بالواجبات تعني ما يتوجب علينا القيام به بشكل إلزامي، وأن

الإخلال بهذه الواجبات يعرضنا للمساءلة القانونية، إذ من خلالها تنمو قيم المساواة وتزدهر العدالة، فالحقوق المدنية التي تضمنها الدولة لجميع المواطنين في حدود دولتهم، تبقى مرتبط بتنفيذ الواجب والتحلي بالمسؤولية، لا بل لا نجانب الحقيقة، إذا ما قلنا بأن درجات ممارسة المسؤولية كلما ارتفعت أدت إلى اتساع دائرة التمتع بالحقوق، وقلصت احتمالات نمو الدكتاتوريات بإتاحة الفرص لتوسع دائرة التعسف السلطوي، وشخصنة مؤسسات الدولة.

6 ـ إن مسؤوليات المواطن يمكن حصرها بالأمور الآتية[10]:

(10) قارن مع: فادي صلاح، مسؤوليات المواطن، مدونة نريد 2012/4/30

أ ـ الوعي: الدولة الديمقراطية هي الدولة التي يكون الشعب الحاكم الحقيقي فيها عن طريق ممثلين يختارهم الشعب، لكي ينوبوا عنه في اتخاذ القرارات وإدارة شؤون الدولة، أي أن الشعب هو الذي يحدد شكل الحياة، وإن انتشار الوعي عند الشعب وتنشيط النظرة النقدية للأمور، يعد من أهم مسؤوليات المواطن ومن أهم القضايا التي توجه الدولة في الطريق الديمقراطي الصحيح.

ب ـ المشاركة والتصويت: وتأخذ المشاركة عدة أشكال مثل الترشيح للانتخابات والتصويت، وتعد المشاركة وسيلة أساسية للتعبير عن المطالب، ولتحديد رأي الشعب وتأثيره في تحديد توجه الدولة وصنع سياساتها. وبالتالي فإن المشاركة من أهم مسئوليات المواطن في الدول الديمقراطية. ومن دونه يسهل تحول الدولة إلي دولة ديكتاتورية أو إلي دولة يحكمها تيار واحد هو التيار الذي يشارك .

ج ـ احترام حقوق الآخرين: تسودالمجتمعات الناجحة روح احترام حقوق الغير، ولكي يحترم الآخرون حقوقنا علينا أن نحترم حقوقهم، فأنت حر ما لم تضر، وللمواطن الحرية في حياته الشخصية وفي تصرفاته، طالما إن حريته لم تعتد على حرية شخص آخر، وفي الدول الديمقراطية المتقدمة، يعد احترام حقوق الآخرين هو الضمانة الأساسية لحماية حقوق المواطنين، لأن القانون ينظم المعاملات بين المواطنين ويمنح كل مواطن حقه، وفي الوقت نفسه يمنعه من التعدي على حقوق غيره، بقطع النظر عن منصبه أو حالته المادية والاجتماعية، والاختلاف من الممكن أن يوصل الدولة الى أمرين، فإما أن يؤدي الى صراعات أثنية ودينية، وهذه تحصل عندما تحاول

تؤدي الصراعات لتوترات داخلية، وفي أقصى حالاتها ممكن أن تؤدي لحرب أهلية وانقسام للدولة

كل فئة أو طائفة أن تفرض سيطرتها علي الفئات والطوائف الأخرى، من غير أن تراعي أن تلك الفئات مكونة من مواطنين مساوين لها في الحقوق، وتؤدي الصراعات لتوترات داخلية، وفي أقصى حالاتها ممكن أن تؤدي لحرب أهلية وانقسام للدولة، مثل ما حصل في السودان وأدى الى انفصال جنوبه وتأسيس دولة جنوب السودان .

أو أن يؤدي الى الوحدة القومية وهذه تحصل عندما يكون لكل فئة من المواطنين مبدأ اسمه «احترام التعددية». والمبدأ هذا معناه أن تحترم كل فئة وجود عدد من الفئات المختلفة عنها في الدولة، فتبدأ تتعاون مع تلك الفئات تحت هدف واحد. هو مصلحة الدولة ووحدتها، والدستور العراقي ضمن حقوق مكونات المجتمع والمحافظة على توازن الدولة.

د ـ مراعاة الصالح العام: الصالح العام هو كل ما يفيد الدولة ككل بعيداً عن المصالح الشخصية للحكام أو المواطنين، الصالح العام سينعكس إيجابياً على المصلحة الشخصية لكل منا، لما يمثله من مجموعة العادات والتقاليد والأعراف التي عليها إجماع من الشعب لأنها تحقق مصالحه وتمثل مختلف فئاته، إذ أن مصائرنا جميعاً متشابكة وإن العمل من أجل تحقيق مصالحنا، هو ضمان لحاضرنا ومستقبلنا.

أن مصائرنا جميعاً متشابكة وإن العمل من أجل تحقيق مصالحنا، هو ضمان لحاضرنا ومستقبلنا

7 ـ أما أهم واجبات المواطنة فيمكن الإشارة إلى أهمها بما يأتي[11]:

أ ـ احترام القانون والذي ينبغي أن لا يأتي من القوة الإلزامية القسرية للقانون فحسب، وإنما باعتباره الوسيلة التي بوساطتها يمكن المحافظة على أمن الناس وحقوقهم وممتلكاتهم، أي أن يكون احترام القانون كقيمة داخلية تنعكس على السلوكيات والآراء والمواقف التي نتخذها .

ب ـ تسديد الضرائب إذ أنها تغطي قدراً كبيراً من الإنفاق الحكومي في تقديم الخدمات وبناء المرافق الأساسية.

ج ـ التعلم الذي نتمكن بوساطته من رفع درجات الوعي، وفهم الأمور والحكم على السياسات واستيعاب القوانين بشكل أفضل.

د ـ الدفاع عن أمن وسلامة الوطن، والمعاونة في التصدي للإرهاب.

(11) سعيد عبد الحافظ، المواطنة حقوق وواجبات، مشروع السلام المجتمعي، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، منشور على الرابط الإلكتروني www.imamu.edu.sa\..\

8 ـ أما بالنسبة للحقوق فهي مزايا قانونية وسياسية، يتمتع بها المواطنون بموجب الدستور أو القانون، وقد تكون هذه القوانين مكتوبة أو مستمدة من العرف أو ضمنية، وهي على أنواع من أهمها[12]:

أ ـ الحقوق المدنية وهي الحقوق التي تضمنها الدولة لجميع المواطنين في حدود الدولة، وتختلف باختلاف الدولة بحسب نصوص الدستور والقوانين المعمول بها في كل دولة.

ب ـ حقوق الإنسان وهي حقوق تولد مع الإنسان نفسه وبشكل مستقل عن الدولة، لذا تتميز حقوق الإنسان بوجود شبه توافق عالمي بشأنها، فهي تتشابه في كل المجتمعات، لأنها ليست وليدة نظام قانوني معين، ومن أهم الحقوق والحريات، الحق في الحياة، والحرية، والعيش الآمن والسلامة الشخصية، والمساواة وعدم التمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة، والحرية الاقتصادية في التملك وإقامة الأعمال والمشروعات والنشاطات الاقتصادية المسموح بها، حرية التعبير والتجمع، مجانية التعليم، الصحة العامة والعلاج، الحق في الخصوصية، الحق في التظاهر السلمي، الحق في محاكمة عادلة، الحق في الترشح للانتخابات والتصويت، والحق في تولي الوظائف العامة، إن الإخلال بهذه القيم والحقوق والحريات تؤدي إلى الشعور باليأس والإحباط وعدم جدوى الارتباط بالجماعة والمكان، وأن نيلها يمثل جوهر الأمن الإنساني.

9 ـ المشاركة الإيجابية، إذ أن الكثير من المواطنين لا يشاركون في صنع القرار، أو اختيار ممثليهم أو التعبير عن آرائهم بالموافقة أو الرفض على السياسات العامة، سواء كانت داخلية/ خارجية، فقرار المشاركة تعد حجر الزاوية لبناء دولة ديمقراطية فعالة، وإذا ما أحجم المواطنون عن المشاركة الفاعلة في شؤون دولتهم فإنهم يتحولون إلى رعايا تابعين، بعبارة أخرى أن يكون له دور أساسي في عمل الحكومة ومعارضة سياساتها بشكل مؤثر، أي أن تتوفر قوة معارضة حقيقية بقدر قوة الحكومة، إذ لا يمكن تصور قيام نظام حكم رشيد من دون معارضة فاعلة وقوية، فالمعارضة تقوي النظام السياسي وتكسبه الشرعية المطلوبة، والمتمثلة ليس في قوة القانون وآلياته فحسب، وإنما في القدرة على الإنجاز وتحويل الدولة من مجموعات حاكمة إلى مجموعات خادمة، إن العصر الذي نعيشه هو

إن العصر الذي نعيشه هو عصر الدولة الخادمة، التي تناط بها مهمة تقديم الخدمات والمحافظة على الحقوق وتيسير التمتع بها

(12) الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مجموعة الإتفاقيات والإعلانات والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، جزئين، جنيف ونيويورك، 2010.
(13) للمزيد من التفصيلات أنظر: سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية: إتجاهات نظرية ومنهجية تساهم في فهم العالم من حولنا، جامعة عين شمس، 2005.

عصر الدولة الخادمة، التي تناط بها مهمة تقديم الخدمات والمحافظة على الحقوق وتيسير التمتع بها، وصنع الفرص التي تتيح للمواطن التعبير عن ذاته واحتياجاته، وحل مشاكله، والاستجابة لمطالبه عبر آليات قانونية مبنية على الدستور، والمشاركة الإيجابية تجعل:

أ ـ المواطنون يتأكدون من عدم استخدام السلطة بشكل غير مشروع.

ب ـ الحكومة تتعرف على حقيقة احتياجات ورغبات المجتمع.

ج ـ مساهمة المواطنين في حكم دولتهم أمراً واقعاً.

د ـ القرارات والسياسات أكثر تعبيراً عن رغبات واحتياجات المواطنين.

وإذا ما أراد المواطن أن يجعل أن تكون مشاركته إيجابية وفاعلة أن يعمل على[13]:

أ ـ أالاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع، ومتابعتها في وسائل الإعلام.

ب ـ الدخول في مناقشات مع الآخرين حول القضايا العامة.

ج ـ حضور الندوات ومتابعة البرامج الحوارية التي تناقش قضايا ومشكلات المجتمع.

د ـ الانضمام إلى الجمعيات الأهلية والمشاركة في نشاطاتها بفاعلية.

هـ ـ المشاركة في الترشيح للانتخابات العامة والمحلية والتصويت فيها.

الخاتمة

إن المواطنة الفاعلة تمثل مجموعة قيم وممارسات تمثل بمجملها مشاركة أفراد المجتمع في الشأن العام، وتعاونهم للبناء والتنمية والحفاظ على المجتمع، من خلال العمل على تحسين وتطوير المجتمع الذي ينتمون إليه والدولة التي يعيشون فيها عبر المشاركة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية... الخ.

ومن هنا فإن المواطنة هي عمل مشترك ودؤوب لصنع الحياة، وأن يكون المواطنون على مستوىً عالٍ من الوعي في التمسك بحقوقهم القانونية والدستورية، فالأوطان لا تبنى بالتمنيات، وإنما تبنى بالإرادات المعبر عنها بأفعال شجاعة وهادفة، تبني ولا تهدم، تجمع ولا تفرق فالأوطان تتسع لأبنائها جميعاً.

أزمة الأنبار... من القاعدة إلى داعش

د. جواد كاظم البكري*
باحث وأكاديمي من العراق

* استاذ الازمات الاقتصادية ـ جامعة بابل ـ عضو مركز حمورابي

مقدمة

تشكل أزمة الأنبار إحدى الأزمات الكبيرة التي من الممكن أن تغير مجرى الأحداث في العراق إلى الأبد، نتيجة للتعقيد الكبير الذي يلف أحداثها، فضلاً عن تداخل الأجندات الخارجية ولا سيّما الخليجية، وتعدد قوى الأزمة، فهي تحتوي على أربعة قوى محلية كلاً تدفع باتجاه، وهي جيش العشائر، تنظيم دولة العراق والشام الإسلامية، والجيش العراقي والشرطة المحلية، فضلاً عن الدول الإقليمية التي تدعم الأجندات السياسية في منطقة غرب العراق، من بينها السعودية.

إذ شكلت الاعتصامات التي انطلقت في أواخر شهر كانون الأول من العام 2012 في مدينة الأنبار أعقاب قيام قوة أمنيه بمحاصرة منزل وزير المالية العراقي من القائمة العراقية رافع العيساوي واعتقال أفراد من حمايته، الشرارة الأولى لما آلت إليه الأحداث في العراق اليوم، فكان اعتقال أفراد حماية العيساوي ومداهمة منزله سبباً مباشراً، للدعوة إلى التظاهر ضد الحكومة من زعماء القائمة العراقية، إذ خرج بضعة الآف من المتظاهرين إلى شوارع الأنبار بعد صلاة الجمعة، وقام المتظاهرون بإغلاق الطريق السريع في الفلوجة، وطالب زعماء محليين بمحاسبة القوات التي قامت بمداهمة منزل العيساوي، وإيقاف استهداف رموز مناطق غرب العراق.

خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين متوجهين إلى الطريق الدولي بين العراق والأردن وسوريا وقاموا بإغلاقه، وهم يهتفون بإسقاط النظام ويرفعون علم العراق السابق

وفي 26 كانون الأول 2012 خرج عشرات الآلاف من

المتظاهرين متوجهين إلى الطريق الدولي بين العراق والأردن وسوريا وقاموا بإغلاقه، وهم يهتفون بإسقاط النظام ويرفعون علم العراق السابق الذي يحتوي على النجمات الثلاثة، والذي تم تغييره أعقاب سقوط نظام صدام حسين في 2003، وقد شارك في التظاهر مجموعة من الساسة بينهم رافع العيساوي وزير المالية الذي ألقى كلمة أثناء الاعتصام، وفي سامراء نظمت مجاميع قليلة اعتصاماً يؤيد التظاهرات في الأنبار، في اليوم نفسه أصدر السيد مقتدى الصدر بياناً، عبر فيه عن دعمه للاحتجاجات، وأنه يرفض سياسات رئيس الوزراء نوري المالكي.

وفي 15 شباط 2013 نادى بعض زعماء الاعتصامات في الأنبار والموصل وسامراء، بتوجه المتظاهرين إلى بغداد للتظاهر فيها يوم الجمعة، التي سميت (جمعة بغداد صبراً)، إلا أنهم أعلنوا لاحقاً عدولهم عن الذهاب إلى بغداد درءاً للفتنة كما وصفوها، فيما واصل المحتجون تظاهرهم، وعلى خلفية قيام مسلحين مجهولين بإطلاق النار على دورية للجيش بالقرب من ساحة الاعتصام في مدينة الحويجة في كركوك، وفرارهم إلى داخل مخيمات المعتصمين قامت القوات الأمنية، بفرض حصار وطوق أمني مشدد على ساحة التظاهر ومطالبة العشائر والمتظاهرين بتسليم مهاجمي دورية الجيش، بينما رفض المتظاهرون ذلك قامت قوات الأمن فجر يوم 23 نيسان 2013، بمهاجمة ساحة التظاهر والاشتباك مع المعتصمين، ما أدى إلى مقتل50 متظاهر كان بحوزتهم أسلحة، فيما قتل 6 جنود بنيران المسلحين داخل ساحة الاعتصام، بعد ساعات قليلة من الهجوم، أعلنت وزارة الدفاع عن ضبطها كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد كانت مخبأة في خيام المعتصمين.

أعلنت وزارة الدفاع عن ضبطها كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد كانت مخبأة في خيام المعتصمين.

أولاً: جيش العشائر

على خلفية أحداث الحويجة وفي 24 نيسان 2013، تم تشكيل ما يسمى بـ(جيش العشائر) الذي سيشكل البيت الأول من رباعية الأزمة من المعتصمين، وقام مسلحو هذا التشكيل بالكثير من العمليات المسلحة، بدأت في الحويجة وسلمان باك وامتدت إلى الأنبار والفلوجة، في 29 من نيسان 2013 فشل السيد أسامة النجيفي رئيس البرلمان العراقي في مسعاه،

الذي جاء كمبادرة لحل الأزمة الحالية ومنع دخول البلاد في حرب أهلية، دعا فيها إلى استقالة الحكومة العراقية الحالية التي يتراسها السيد نوري المالكي، وحل البرلمان وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

استجابة لمطالب المتظاهرين أعلنت الحكومة العراقية إفراجها عن 12 معتقلة في سجونها، وكذلك أصدرت قرار بأنه يمكن للمعتقلات غير المفرج عنهن قضاء فترة الحكم المتبقية في محافظاتهن الأصلية، وجاء ذلك بعد مطالبات بالإفراج عن المعتقلات في السجون العراقية من قبل المتظاهرين، فيما أعلنت قيادة شرطة الأنبار في 15 فبراير 2013 عن إطلاق سبع نساء معتقلات من أهالي المحافظة، من سجن الرمادي المركزي وفق أمر قضائي تم تنفيذه وتسليم المفرج عنهن إلى ذويهم.

ثانياً: دولة العراق والشام الإسلامية

تشكل دولة العراق والشام الإسلامية البيت الثاني من أزمة الأنبار اليوم، ودولة العراق والشام الإسلامية، أو ما تسمى اختصاراً بـ(داعش)، هو تنظيم مسلح يُوصف بالإرهاب ويتبنى الفكر السلفي الجهادي، يهدف أعضاؤه إلى إعادة ما يسموه بالخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة، يتخذ من العراق وسوريا مسرحاً لعملياته وزعيم هذا التنظيم هو (أبو بكر البغدادي).

هو تنظيم مسلح يُوصف بالإرهاب ويتبنى الفكر السلفي الجهادي، يهدف أعضاؤه إلى إعادة ما يسموه بالخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة،

بعد تشكيل جماعة التوحيد والجهاد بزعامة أبي مصعب الزرقاوي في عام 2004 وتلى ذلك مبايعته لزعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن، ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، كثف التنظيم من عملياته إلى أن اصبح واحداً من اقوى التنظيمات في الساحة العراقية، وبدأ يبسط نفوذه على مناطق واسعة من العراق إلى أن جاء في عام 2006 ليخرج الزرقاوي على الملأ في شريط مصور معلناً عن تشكيل مجلس شورى المجاهدين بزعامة عبدالله رشيد البغدادي، بعد مقتل الزرقاوي في نفس الشهر جرى انتخاب أبي حمزة المهاجر زعيماً للتنظيم، وفي نهاية السنة تم تشكيل دولة العراق الإسلامية بزعامة أبي عمر البغدادي، وهو التاريخ الذي بدأ به تكوين الدولة الإسلامية في العراق، ففي 15 تشرين الأول 2006 إثر اجتماع مجموعة من الفصائل المسلحة ضمن معاهدة (حلف المطيبين) تم اختيار (أبو عمر البغدادي) زعيماً له، وبعدها تبنى

التنظيم العديد من العمليات النوعية داخل العراق آنذاك، وبعد مقتل أبي عمر البغدادي في يوم 19-4-2010 أصبح أبو بكر البغدادي زعيماً لهذا التنظيم، وشهد عهد أبي بكر توسعاً في العمليات النوعية المتزامنة (كعملية البنك المركزي، ووزارة العدل، واقتحام سجني (أبو غريب والحوت)[1].

(1) Islamic State of Iraq, Institute for the Study of Violent Groups, 2014.

وبعد اندلاع الأزمة السورية بدأ تكوين الفصائل والجماعات المسلحة، ففي أواخر العام 2011 تم تكوين جبهة النصرة بقيادة أبي محمد الجولاني، إذ أصبح الأمين العام ووردت تقارير استخباراتية تشير إلى علاقتها الفكرية والتنظيمية بفرع دولة العراق الإسلامية، بعد ذلك أدرجتها الولايات المتحدة الأمريكية على لائحة المنظمات الإرهابية، وبتاريخ التاسع من نيسان 2012 ظهر تسجيل صوتي منسوب إلى أبي بكر البغدادي، يعلن فيها أن جبهة النصرة هي امتداد لدولة العراق الإسلامية، وأعلن فيها إلغاء اسمي جبهة النصرة ودولة العراق الإسلامية وجمعهما، تحت مسمى واحد وهو الدولة الإسلامية في العراق والشام[2].

(2) Aymenn Jawad Al-Tamimi, Middle East Review of International Affairs, Vol. 17, No. 3 (2013), p. 19.

بعد ذلك بفترة قصيرة ظهر تسجيل صوتي لأبي محمد الجولاني، يعلن فيه عن علاقته مع دولة العراق الإسلامية، لكنه نفى شخصياً أو مجلس شورى الجبهة أن يكونوا على علم بهذا الإعلان، فرفض فكرة الاندماج وأعلن مبايعة تنظيم القاعدة في أفغانستان، وعلى الرغم من ذلك فإن للدولة الإسلامية وجبهة النصرة العديد من العمليات العسكرية المشتركة[3].

(3) Islamic State of Iraq and the Levant, Terrorism. Research & Analysis Consortium, 2013.

أعلن زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري إلغاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

ثم أعلن زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري إلغاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، واستمرار العمل بدولة العراق الإسلامية ضمن حدود العراق، وجبهة النصرة لأهل الشام في حدودها بسوريا.

وانتقد الظواهري في تسجيل صوتي بتاريخ 23 أيار2012، إعلان زعيم دولة العراق الإسلامية أبو بكر البغدادي، عن إنشاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من دون استشارة قيادة تنظيم القاعدة أو إخطارها، وانتقد أيضا قائد جبهة النصرة لأهل الشام أبا محمد الجولاني لرفضه التنظيم المستحدث، وإعلانه الولاء لتنظيم القاعدة من دون استشارة قيادة التنظيم أو إعلامها.

وأوضح الظواهري أن جبهة النصرة فرع مستقل لتنظيم القاعدة وولايته المكانية سوريا، وقرر اختيار أبي محمد الجولاني قائداً للجبهة مدة عام، على أن يرفع مجلس شورى الجبهة تقريراً إلى قيادة القاعدة، لاتخاذ قراره بشأن استمراره أو اختيار قائد بديل، وسمى الظواهري أيضاً البغدادي أميراً لدولة العراق الإسلامية مدة عام، على أن تتخذ قيادة التنظيم قراراً باستمراره أو إعفائه بعد تلقي تقرير من مجلس شورى التنظيم العراقي، وطلب الظواهري من البغدادي والجولاني تبادل المساعدة والحرص على وقف المواجهات بينهما، اليوم تشمل سيطرة (داعش) على مساحات محدودة في المحافظات العراقية، على حين تغطى الهجمات التي تشنها كل الأراضي العراقية، ولكن تعد المحافظات الغربية الست مراكز تواجد دولة العراق والشام الإسلامية.

طلب الظواهري من البغدادي والجولاني تبادل المساعدة والحرص على وقف المواجهات بينهما

أما في سوريا فتتواجد (داعش) وتسيطر على مناطق في محافظات الرقة وحلب وريف اللاذقية وريف دمشق ودير الزور وحمص وحماة والحسكة وإدلب، ويتفاوت التواجد والسيطرة العسكرية من محافظة إلى أخرى، فمثلاً لديها نفوذ قوي في محافظة الرقة وفي بعض أجزاء محافظة حلب ولديها نفوذ أقل في حمص واللاذقية[4].

(4) Christopher M. Blanchard, and other, Armed Conflict in Syria: Overview and U. S. Response, Congressional. Research Service, January 14, 2014.

وتمتلك (داعش) العديد من الدبابات والصواريخ والسيارات المصفحة والسيارات رباعية الدفع، والأسلحة المتنوعة التي حصلت عليها من الجيش العراقي والجيش السوري وغيرهم.

وفيما يخصّ جنسيات مقاتلي (داعش)، فإن معظم المقاتلين على الأرض في سوريا هم سوريون، لكن قادة التنظيم غالباً ما يأتون من الخارج، وسبق أن قاتلوا في العراق والشيشان وأفغانستان وعلى جبهات أخرى، وفي العراق معظم مقاتلي داعش هم عراقيون وعرب، وأن عدداً من قادة التنظيم العسكريين عراقيون أو ليبيون، في حين أن قادته الدينيين من السعودية أو تونس.

ثالثاً: الجيش العراقي

في 22 كانون الأول 2013 أعلن القائد العام للقوات المسلحة السيد نوري المالكي، عن بدء عمليات أمنية واسعة في صحراء الأنبار، بمختلف صنوف

الأجهزة الأمنية لملاحقة أعضاء تنظيم (داعش)، أطلق عليها تسمية ثأر قائد الفرقة السابعة محمد الكروي، الذي قتل ومعه مجموعة من الضباط والجنود في أثناء مطاردته عدداً من عناصر التنظيم في المناطق الصحراوية من الأنبار امتداداً للحدود السورية والأردنية.

وقد حقق الجيش العراقي انتصاراً واضحاً على تلك التنظيمات، حظي بدعم شعبي واسع حتى من عشائر المحافظات الغربية، بعد توغله في وادي حوران المأوى الأكبر لتنظيمات داعش، والذي كان عصياً على قوات الجيش منذ زمن، لما يتمتع به هذا الوادي من ظروف جغرافية وتضاريس وعرة، ساهمت بشكل كبير على جعله ملاذاً آمناً ليس للتنظيمات الإرهابية فقط، وإنما للكثير من المهربين والخارجين على القانون حتى في زمن النظام السابق.

ولكن حدثين في غاية الأهمية قلبا صورة ذلك الانتصار فيما بعد، الأول كان اعتقال النائب أحمد العلواني ومقتل شقيقة بتاريخ 28 كانون الأول 2013، والثاني فض اعتصامات الأنبار من قوات الأمن العراقية بعد يومين من اعتقال العلواني، أدى ذلك إلى نشوء أزمة الأنبار التي تفاعلت فيما بعد، ليدخل جيش العشائر الذي تم تشكيله قبل ذلك بثمانية أشهر طرفاً في الأزمة.

رابعاً: الشرطة المحلية

اندلع في نفس يوم فض الاعتصامات قتال بين جيش العشائر والجيش العراقي، الأمر الذي أدى إلى انسحاب الجيش العراقي من مدينة الرمادي، تاركاً خلفة فراغاً أمنياً استثمره تنظيم (داعش) المطارد من الجيش في الصحراء، ليلجأ إلى المدن ويسيطر على أجزاء كبيرة من مدينة الرمادي ومن ثم مدينة الفلوجة، وليسيطر على (90%) من مراكز الشرطة في المدينة بعد تركها من الشرطة المحلية.

هذا الأمر دعا العشائر إلى مساندة الشرطة المحلية، ومن ثم استعادة أغلب المراكز في الرمادي، ولكن الأمر في مدينة الفلوجة مختلف تماماً، فأغلب العشائر هناك وقفت إلى جانب تنظيم (داعش)، مدعية أنه لا يتواجد مقاتلو التنظيم المذكور في المدينة.

أغلب العشائر هناك وقفت إلى جانب تنظيم (داعش)، مدعية أنه لا يتواجد مقاتلو التنظيم المذكور في المدينة.

أزمة مركبة

تتفاعل الأزمة في ظل تعدد القوى الدافعة لها، وتنحسر حلولها، ولاسيما إذا كانت تلك الأزمة وليدة مشكلات سابقة تراكمت لتولد أزمة مركبة، وجانب التعقيد في أزمة الأنبار اليوم هو تعدد مسبباتها بين مسببات سياسية واقتصادية واجتماعية، وتعدد نتائجها أيضاً، فضلاً عن دفع أطراف خارجية لتأجيجها لمصالح خاصة بتلك الأطراف.

فالوضع اليوم في الأنبار هو وضع شاذ بكل ما تعنية الكلمة، فلا الحكومة لديها القدرة العسكرية الكافية لحل الأزمة، ولا العشائر في المحافظات الغربية ترغب في تدخل القوات الحكومية، فضلاً عن توزع الولاء العشائري هناك بين مؤيد ومعارض لتنظيم (داعش)، أما مجالس الصحوة فأثبتت عدم فاعليتها عندما تتعدد القوى الازموية في المحافظات الغربية.

أما إذا رغبت الأطراف السياسية في الاستمرار باللعب على أوتار هذه الأزمة لأغراض انتخابية، فإن أغلب الظن أن الأزمة ستكون نتيجتها حرب استنزاف أطرافها الجيش العراقي وتنظيم (داعش) وجيش العشائر، وستكون عشائر المحافظات الغربية منقسمة على نفسها بين مؤيد ومعارض للتنظيمات الإرهابية، لذا من غير المستبعد أن تكون هناك حرب أهلية داخل المنطقة الغربية طرفاها العشائر المؤيدة والمعارضة لتلك التنظيمات الإرهابية، وهذا يزيد من قوة تلك التنظيمات فهي عادةً ما تعتاش على الفوضى، وكما اثبتتها التجارب السابقة.

أن الأزمة ستكون نتيجتها حرب استنزاف أطرافها الجيش العراقي وتنظيم (داعش) وجيش العشائر

وتبقى الأحداث التي تلي تصاعد الأزمة مكفولة بالأطراف السياسية الرئيسة على الساحة العراقية، فهناك أطراف تصر على الحلول الأمنية والعسكرية للأزمة، وهناك أطراف ترغب في حلول سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية، وهناك قسم آخر ينادي بالتقسيم على أساس أن آخر الدواء الكي.

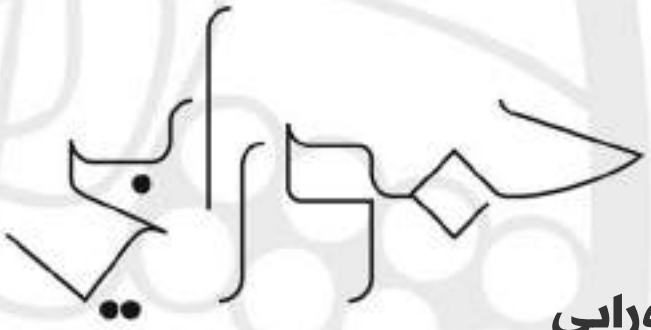

بحوث حمورابي

- مكانة العراق في الإقليم مشاهد محتملة — أ. د. هاني الياس الحديثي
- السعودية خيارات مفتوحة في التعامل مع العراق — د. يسرى مهدي صالح
- تركيا: ايقاعات مختلفة للتعامل مع العراق — رؤى خليل سعيد
- العراق... بين الفدرالية وشبح التقسيم — أ. م. د. لطيف كريم محمد

مكانة العراق في الإقليم
مشاهد محتملة

أ. د. هاني الحديثي*
باحث وأكاديمي من العراق

* أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة اربيل

مقدمة

من طبيعة مراقبة التوجهات حول التوتر والأزمات بين الدول، نستطيع وفق المؤشرات الدولية قياس تحرك الدول والبناء عليها في توقع احتمالات مساراتها، وذلك في ضوء تحليل الموقف وتوقع ردات الفعل لدى الجمهور أو مكوناته المجتمعية، وذلك بناءً على الموقف من المشاركة السياسية ونسب البطالة والسلوك السياسي الحكومي، وتأثيراته الجادة في البنى الاجتماعية وخاصة ذات الصفة التعددية المختلفة آنياً، ونسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، وانعكاس التوجهات لديها الناتج عن الاحباط والانكفاء أو التمرد، وخضوع ذلك الى اهتزاز الأمن أو سيادة الفوضى واختلاف أو تناقض الرؤى العامة تجاه المتغيرات الخارجية وطبيعة المواقف الحكومية والمجتمعية، منها خاصة حين تسود الضبابية أو تنعدم الرؤى المشتركة بين الحاكم والمحكوم، وذلك في ظل غياب أو ضعف منظومات القيم المشتركة وانعدام أو ضعف الثقة، وغياب النظام المؤسسي وسيادة حالات الفوضى وغياب اللغة المشتركة، والفهم المشترك.

تأسيساً على ما تقدم نستطيع أن نحدد الأسس التي يتم عليها تقييم دور العراق في ضوء المتغيرات المؤثرة في السياسة الاقليمية سلباً أم إيجاباً.

اولاً: العراق ومحيطه الاقليمي

إن ملاحظة وقراءة الخريطة الجغرافية والسياسية للعراق، تبين أنه يقع ضمن منظومتين إقليميتين أساسيتين، وكالآتي:

1 ـ المنظومة العربية، فالعراق جزء من محيطه العربي كواقع بنيوي قومي وتاريخي وجغرافي وسياسي ومصالح، وهو محاط بدول عربية أخرى تتوزع على جانبين[1]:

الأول: المنظومة الخليجية التي يشترك العراق معها بمصالح كبيرة، بسبب الموقع والمطلّ على الخليج وما يشكله من أهمية جيو ـ استراتيجية للعراق، وتؤدي السعودية في هذه المنظومة دوراً ريادياً.

الثاني: منظومة غرب العراق حيث سوريا والأردن، وللعراق مصالح اقتصادية وثقافية وسياسية وأمنية معهما، بحكم عوامل عدة، يمكن تحديدها بالآتي:

- موقعهما من البحر الأبيض المتوسط بالنسبة إلى سوريا، والبحر الأحمر حيث خليج العقبة بالنسبة إلى الأردن، وللعراق مصالح حيوية كبرى في صادراته وارداته وفي مقدمتها النفط.
- موقعهما بالنسبة إلى فلسطين حيث الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وأهمية الدور الذي لعبه العراق في هذهِ القضية منذ 1948، ولغاية وقوعه تحت الاحتلال عام 2003.
- البعد الاجتماعي والثقافي والقومي المشترك.
- المياه وخاصة سوريا، إذ يمر نهر الفرات عبرها من تركيا الى العراق.
- التجارة المتبادلة بين العراق وسوريا والأردن.

2 ـ المنظومة الاسلامية: وتشمل كل من تركيا وايران بشكل خاص وعلاقاتهما الإقليمية مع باكستان وبلدان آسيا الوسطى، ويهمنا هنا بالدرجة الاساسية تركيا وايران.

أ ـ ايـــران: تتشكل ايران من مكونات قومية عدة (الفرس، العرب، الأذريين، الاكراد، البلوش وغيرهم)، ويجاور العراق منهم عرب الأحواز وغالبيتهم من الشيعة، الذين يشكلون الأغلبية في جنوب ووسط العراق، وشيعة الأحواز بقبائلهم وجغرافيتهم جزءاً من التكوين الديموغرافي لشيعة العراق، وهكذا الحال بالنسبة إلى الأكراد ايران والعراق وللعرب امتداداتهم

(1) حسن الجلبي، الفكرة الاقليمية في المنظمات الاوروبية والأميركية، بغداد، مطبعة شفيق، 1967، ص3.

التاريخية في أقليم بلوجستان الإيراني، وتؤثر الإشكالية الكبيرة في هذا الموضوع في قضيتين تبدوان مختلفتين:

الأولى: الدعم الإيراني لبعض القوى السياسية التي عارضت النظام السابق تحت شعار (مظلومية أهل الشيعة) في العراق[2].

(2) لبيد الصميدعي، تقسيم العراق يؤذي الى ايران، مقال عن الانترنت في 13 يوليو 2011.

الثانية: التوظيف الايراني لنتائج الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 لخدمة مصالحها الحيوية، ولاسيّما أن انشغال الولايات المتحدة في العراق والمنطقة أعطاها فسحة زمنية، وعدم الاصطدام بالثور الأميركي في مرحلة اندفاعه لبناء قرن أميركي بامتياز .

وجود عرض بوساطة ألمانية وتحديداً في٢٦ نيسان٢٠١٠، يقضي بتقاسم النفوذ في منطقة الشرق الاوسط وافغانستان بين الولايات المتحدة وايران

وتشير بعض التصريحات ولعل أبرزها (فودنهوفر) عضو البرلمان الألماني السابق، إلى عدد من الصحف الألمانية عام 2013، والمتضمن وجود عرض بوساطة ألمانية وتحديداً في26 نيسان2010، يقضي بتقاسم النفوذ في منطقة الشرق الاوسط وافغانستان بين الولايات المتحدة وايران، وهو هدف تسعى إليه إيران وتعده استحقاقاً لها.

ب ـ تركيا: اللاعب الثاني الكبير المجاور للعراق، وتتحكم في مصادر مياهه، وتاريخها مؤثر في العراق الذي شكل إحدى ولايات الدولة العثمانية لحين سقوطها في الحرب العالمية الأولى، بيد أن تأثيراتها في العراق ظلت فاعلة عبر وسائل وممكنات عدة أبرزها:

1 ـ تحكم تركيا بمصادر الثروة المائية في العراق حيث منابع نهري دجلة والفرات.

2 ـ القضية الكردية في العراق والتوافق الحكومي العراقي ـ التركي لغاية 2003 في معالجتها عبر الاتفاقيات الأمنية المشتركة.

3 ـ قضية كركوك إذ ظلت تشكل ركناً في العلاقات التركية ـ العراقية تبعاً لتصدي تركيا المستمر لدفاع عن تركمان العراق لاعتبارات عرقية.

4 ـ الطموح التركي لتأدية دور موازٍ للدور الايراني في العراق، عبر ورقة أهل السنة وهو الأمر الذي بات واضحاً بعد الاحتلال عام 2003، إذ تصدت تركيا لإقامة العديد من المؤتمرات داخل أراضيها دفاعاً عن (مظلومية

أهل السنة) بعد الاحتلال، واللعب على هذهِ الورقة في كسب بعض القيادات السنية العراقية، وفرض النفوذ المقابل.

تصدت تركيا لإقامة العديد من المؤتمرات داخل أراضيها دفاعاً عن (مظلومية أهل السنة) بعد الاحتلال

في ضوء ما تقدم، تعددت المعضلات في العلاقات العراقية مع كل من تركيا وايران. فالعراق يتكون كما أسلفنا من ثلاثة مكونات أساسية عرقياً وطائفياً (السنة، الشيعة، الاكراد) والى جانبهم تبرز مشكلة التركمان والأقليات الرئيسة، من مثل المسيحيين والايزيديين والصابئة وغيرهم، ولطالما شكل العراق وحدة فسيفسائية في مكوناته الاجتماعية منذ تأسيس الدولة الحديثة عام 1921، بيد أن عناصر مهمة لعبت دورها وخاصة بعد تحول النظام في العراق الى جمهوري عام 1958، وتوريط العراق بالحرب مع إيران، ثم انزلاقه نحو حرب لا مسوغ لها مع الكويت، وما نتج عن ذلك من قرارات دولية وحصار اقتصادي، كلها تركت تأثيراتها على طبيعة التناقضات الاجتماعية، ليشهد العراق انفلاتاً مجتمعياً كارثياً بعد الاحتلال عام 2003.

وفي ظل واقع امتداد القوى الاقليمية أصبحت الخارطة السياسية في العراق تشير إلى الآتي:

- الأكراد ولهم مشروعهم القومي المعبر عنه بحق تقرير المصير، الأمر الذي أوجد تعاوناً للقوى الكردية مع كل من تركيا من جهة، وإيران من جهة أخرى.

- العرب الشيعة الذين وجدوا في الدعم الإيراني ضالتهم التي تحقق لهم شيئاً من الحماية في ظل تصاعد منهج التكفير والتطرف الذي تقوده السعودية .

- العرب السنة الذين لجأوا الى المحيط السني متمثلاً بتركيا والسعودية وقطر، الأمر الذي أورث بيئة خصبة لتدخل بعض القوى الاقليمية العربية في الشأن العراقي.

ابتعد المجتمع العراقي كثيراً عن مبدأ المواطنة، ليحل محله مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية

تأسيساً على ما تقدم، ابتعد المجتمع العراقي كثيراً عن مبدأ المواطنة، ليحل محله مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية، وهو ما أسس وشرعن له الدستور العراقي بصيغتهِ الأولى

(قانون إدارة الدولة المؤقت) وبصيغته الثانية (الدستور الدائم لعام 2005)، والذي على أساسهِ شهد العراق ويشهد تشرذماً وطنياً وتجاذبات إقليمية فسحت المجال للتدخل في شؤونه الداخلية.

المتغير الأميركي على الشأن العراقي

إن تحليل أثر المتغير الأميركي في الشأن العراقي، لا ينفصل عن الفعل والمخطط الأميركي في محيط العراق الإقليمي، ويخضع هذا الأمر الى مخطط وأفكار برنارد لويس لتفتيت العالم الأسلامي التي نشرتها مجلة وزارة الدفاع الأميركية[3]:

هذا المنظر الصهيوني يعد من وجهة نظر صحيفة وول ستريت جورنال، المنظر الايديولوجي لإدارة جورج بوش الأب والابن في قضايا الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب، ففي عام1990 كتب مقالة عرضها هنتجتون في كتابهِ (صراع الحضارات) عام 1996، يؤكد فيها أن جذور الغضب الاسلامي ليس أقل من صراع بين الحضارات، وهي رد فعل تاريخي منافس قديم لتراثنا اليهودي والمسيحي وحاضرنا العلماني، وضمن مقولاتهِ عن صراع الحضارات والإرهاب الإسلامي، حذر لويس في 20-5-2005 في حوار أجرته معه وكالة الاعلام الأميركية، من إمكانية تقويض حضارة الغرب على يد (الإرهاب الإسلامي، وعبر ذلك دعا إلى إعادة تقسيم بلدان العالم الاسلامي إلى وحدات عشائرية وطائفية وعرقية، واستثمار التناقضات بينها لصالح الحضارة الغربية.

إعادة تقسيم بلدان العالم الاسلامي إلى وحدات عشائرية وطائفية وعرقية، واستثمار التناقضات بينها لصالح الحضارة الغربية.

ويعد برنارد لويس واضع استراتيجية الغزو الأميركي للعراق ضمن إطار قناعاتهِ الايديولوجية، وهو ما أفصح عنه ديك تشيني نائب الرئيس بوش، في خطابهِ أثناء حفل تكريم خاص لبرنارد لويس، ويتصل هذا الموضوع أيضاً بمحاضرة لوزير الأمن القومي الإسرائيلي السابق (آفيديختر) يوم 4 سبتمبر 2008، في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي(في اطار وحدة الرؤية بين الولايات المتحدة وإسرائيل) أكد فيه[4]:

- إن اسرائيل والولايات المتحدة تلتقي في المصالح مع قوى إقليمية مجاورة للعراق لها اجنداتها الخاصة.

(3) ينظر تصريحات الدكتور «فودنهوفر» في صحيفة «برينز ايتونغ» و«فرانكفورت روندشو» و«كولنر ستاتنز ايغر» الألمانية يوم 2013/10/6..

(4) فتحي شهاب، مخطط برنارد لويس لتفتيت العالم الاسلامي، مقال منشور في الانترنت.

لقد حققنا في العراق أكثر مما خططنا وتوقعنا، إذ لم يتعد ما خططنا له سابقاً، من قيام دولة كوردية مستقلة تسيطر على نفط كركوك

- أن تجنيد العراق بعد 2003 وتكريس أوضاعه الحالية، تشكل أهمية استراتيجية للأمن الصهيوني.
- أن العراق تلاشى كقوة عسكرية وكبلد متحدِ وخيارنا الاستراتيجي بقاؤه مجزءاً.
- مازال هدفنا الاستراتيجي هو عدم السماح لهذا البلد، أن يعود لممارسة دور عربي واقليمي.
- لقد حققنا في العراق أكثر مما خططنا وتوقعنا، إذ لم يتعد ما خططنا له سابقاً، من قيام دولة كوردية مستقلة تسيطر على نفط كركوك.
- أن المعادلة الاسرائيلية تنطلق من تقويض حزمة القدرات العربية في دولها الرئيسة، من أجل تحقيق المزيد من الأمن القومي الإسرائيلي.
- نحن لسنا بعيدين عن ما يجري في العراق منذ عام 2003، وهدفنا فيه أن يبقى منقسماً، معزولاً داخلياً، بعيداً عن البيئة الإقليمية.

وفي هذا الإطار، تحركت السياسة الأمريكية تجاه العراق على ثلاث مراحل:

المرحلة الاولى: الدفع باتجاه الحرب العراقية ـ الايرانية وإطالة أمدها انطلاقاً من سعيها لتدمير قدرات الدولتين المتجاورتين، وكانت أدواتها في هذه الحرب متعددة ولكن أبرزها:

1 ـ السماح بتزويد البلدين بأسلحة متكافئة تضمن إطالة أمد الحرب، وكانت إسرائيل عبر فضيحة كونترا، وبلدان الخليج العربي، وبلدان أخرى حليفة وصديقة وغير صديقة تتسابق في توريد الأسلحة.

2 ـ الدعم المعلوماتي لكلا البلدين وبشكل مباشر وغير مباشر .

3 ـ استخدام وسائل الإعلام والإعلام المضاد للدفع بهذا الاتجاه.

المرحلة الثانية: توريط العراق في حرب احتلال الكويت، وفرض قرارات دولية عن طريق مجلس الأمن الدولي أفضت الى عزلته إقليمياً ودولياً، وتعريضه لحصار شامل وجائر أدى الى تهميش الولاء الوطني، وتهشيم قدراته الاقتصادية والعسكرية، وتعريض سيادته ووحدة أراضيه لمخاطر

جسيمة، تجسدت بشكل خاص في فرض الحماية الأجنبية على أجزاء مهمة من أراضيه، بموجب خطوط العرض، واستقطاع مساحات من أراضيه ومياهه الإقليمية لصالح الكويت. بموجب قرار مجلس الأمن الدولي (833) لعام 1993 بشكل تعسفي ويخرج عنه إطار الصلاحيات القانونية للجنة القانونية إلتي شكلها مجلس الأمن الدولي.

المرحلة الثالثة: احتلال العراق وربط العراق بالاستراتيجية الأميركية .

ومشروع بايدن الذي يقضي بتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات (كوردية، سنية، شيعية)، هي في الأصل مشروع صهيوني نشره المعهد اليهودي العالمي عام 1982، ففي محاضرة جيمي وولي، رئيس وكالة المخابرات الأميركية السابق، وعضو المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي في عام 2006، أكد فيها أن الادارة الأميركية تخطط لصنع (الإسلام) الذي يناسبها، ثم تسعى لإثارة الشارع العربي ضد حكامهم الطغاة، ويتم توظيف الانقسام الناتج بين الجمهور على اسباب عنصرية، باتجاه تهيئة الفرصة للولايات المتحدة وحلفائها للزحف واحتلال بلدان المنطقة، وإعادة تقسيمها على أسس عرقية وطائفية وعشائرية، ومن بين هذه البلدان، العراق ومصر وسوريا وليبيا والسعودية وغيرها[5].

أن الادارة الأميركية تخطط لصنع (الإسلام) الذي يناسبها، ثم تسعى لإثارة الشارع العربي ضد حكامهم الطغاة، ويتم توظيف الانقسام الناتج بين الجمهور على اسباب عنصرية

وفي هذا الإطار، قال مايكل تاتيس، الزميل في معهد واشنطن في محاضرة لهُ عام 1913، إن الادارة الأميركية خططت لتحقيق ما يأتي في العراق[6].

- تحقيق واقع متمرد في مدن متمردة .
- الإفراط في استخدام القوة ضد المدنيين تحت ذرائع متعددة.
- ارتكاب مجازر إبادة (جينوسايد).
- دعم تشكيل مليشيات وتحقيق سلسلة من التفجيرات.
- السعي لتحقيق انفراط عقد المجتمع العراقي وتنشيطه على أسس عرقية وطائفية.
- استثمار القلق من ازدياد النفوذ الإيراني.

(5) برنارد لويس، مستشرق بريطاني الأصل، يهودي الديانة، صهيوني الاتجاه، أميركي الجنسية، ولد عام 1916 وتخرج من جامعة لندن 1936، من قسم التاريخ للدراسات الشرقية والافريقية.

(6) المصدر نفسه.

وفي ضوئه يمكن فهم المشاركة الفعلية لقوى أقليمية ودولية عدة، في مخطط تم تنفيذه يرمي إلى تصفية أعداد كبيرة من العلماء وأساتذة الجامعة والأطباء والمهندسين العراقيين[7]، إن استهداف علماء العراق جاء ضمن خطة الادارة الأميركية في تدمير البنى التحتية والقدرات التقنية للعراق، والتي صرح بها عدد من قادة الأجهزة الاستخباراتية الأميركية، من مثل البريناديرجنرال فينسنت بروكس قبل الحرب على العراق في يناير عام 2003، ومارك كلايتون في تصريحاته لصحيفة كرستيان ساينس مونتيور في تشرين أول (اكتوبر) 2002، فضلاً عن القانون الذي أقره الكونغرس الأميركي مطلع عام 2003، تحت عنوان (قانون هجرة العلماء العراقيين)، وما تقدم يأتي منسجماً تماماً ودعوة مارتن اندك في مجلة الشؤون الخارجية الأميركية 1993، الذي عد علماء العراق الخطر الأكبر في الشرق الاوسط[8].

(7) نص المحاضرة باللغتين العربية والانكليزية منشورة على الانترنت.

مخطط تم تنفيذه يرمي إلى تصفية أعداد كبيرة من العلماء وأساتذة الجامعة والأطباء والمهندسين العراقيين

(8) ينظر مقال منشور في جريدة المستقبل العراقية، في العدد4، الصادر بتاريخ 30 ـ 5 ـ 2011.

وضمن هذا التوافق والاتفاق، أتى قرار مجلس الأمن الدولي الذي يهيمن عليه من قبل الولايات المتحدة بالرقم (1441) عام 2002، الذي تضمن فقرة تلزم العراق على السماح للمفتشين الدوليين باستجواب علماء العراق وفنييه، حتى أن تطلب الأمر تسفيرهم وعوائلهم خارج العراق، لضمان الحصول على معلومات عن برامج التسلح العراقية.

خلاصة

يشهد العراق حالياً حالة وهن عميقة بفعل تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية، وإن الخروج من حالة الوهن الراهنة، لا تتم من وجهة نظرنا من دون تحقيق برنامج متكامل يقوم على ما يأتي:

1) إعادة نظر شاملة بالعوامل التي أوهنت العراق، ويتجسد ذلك في البحث عن بدائل وطنية شاملة للعملية السياسية القائمة حالياً.

2) أن ذلك يعني العمل على إعادة كتابة دستور دائم للبلاد، من فقهاء في القانون الدستوري، وتحت إشراف دولي كي يتم تجاوز أزمة الثقة القائمة في العراق.

3) أن أي تغيير جدي في العراق، لن يتم بدون اشراف أممي على أساس أن

العراق بلد ناقص السيادة ويخضع في مجمل وضعه الداخلي والخارجي لقرارات مجلس الأمن الدولي.

وما يعزز من هذه القناعة التنافر الكامل بين أطراف العملية السياسية الحالية، وفشل جميع الاجتماعات واللقاءات والوثائق التي صدرت عنها.

وفي ضوء المعطيات التي وردت في هذا البحث فإن إعادة توزيع المحافظات العراقية إلى ولايات أو أقاليم، تتمتع بقدر واسع من الادارة اللامركزية ضمن نظام اتحادي فدرالي، وفي ظل دستور جديد يحفظ للسلطة المركزية الاتحادية هيبتها، ويحفظ للعراق مكنتهُ من إعادة التأسيس لدولة اتحادية، تسير نحو المستقبل وفق خطط تنموية طموحة، تعيش الواقع وتنظر للمستقبل، وعدا ذلك سنبقى نعيش مزيد من التمزق لصالح القوى الاجنبية، التي لا تريد للعراق أن ينهض مجدداً.

السعودية:
خيارات مفتوحة في التعامل مع العراق

د. يسرى مهدي صالح*
أكاديمية وباحثة من العراق

* تدريسية ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد

مقدمة

يمثل العراق أحد أهم القوى الرئيسة في النظام الإقليمي الخليجي، أنه ذو طموح لا يتوقف عند تعزيز مكانته الخليجية، بل يتعداه إلى الرغبة في أن يكون مركز السياسة العربية، وهو ذات الهدف الذي تسعى إليه السعودية، لذلك نجد أن عامل الشك والريبة كان حاضراً في علاقتها بالعراق، عبر المراحل المختلفة من تاريخ العراق السياسي، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على العلاقات بين البلدين، خاصة إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية، إلا إن عامل الشك والريبة، ظل مسيطراً على سياسات كل طرف تجاه الآخر، فقد نظر السعوديون إلى التغير السياسي الذي شهده العراق بعد عام 2003، على أنه تهديد لأمن نظام الحكم ومستقبل العائلة الحاكمة .

لذلك مثلت التحديات الأمنية التي شهدها العراق بعد عام 2003، بالنسبة إلى السعودية فرصة مهمة لاحتواء الخطر الذي مثله النظام التعددي المطبق في العراق، وفرصة لاستبعاد العراق من أية ترتيبات أمنية واقتصادية تشمل دول الخليج العربية، والتي من شأنها إحداث تنمية في العراق، بحيث يتحول إلى مركز استقطاب فعلي لدول الخليج خاصة، التي لم تعد ترضى (بالقيادة) السعودية، وإذا تحقق هذا، فذلك سيضع السعودية أمام خيارين: إما استمرار التصلب في علاقاتها مع العراق أو التحول باتجاه التعاون مع العراق.

مثلت التحديات الأمنية التي شهدها العراق بعد عام 2003، بالنسبة إلى السعودية فرصة مهمة لاحتواء الخطر الذي مثله النظام التعددي المطبق في العراق

تخشى السعودية من منافسة العراق لها في السوق النفطية، كيما لا تخسر قدرتها على التحكم بإنتاج الأوبك

وهذه الخيارات تريد منها السعودية تأكيد على امتلاكها البدائل السياسية، مثلما يمتلك العراق البدائل في التقارب من القوى الدولية كالولايات المتحدة أو القوى الإقليمية من مثل الجمهورية الإسلامية في إيران، هذا من ناحية من ناحية أخرى، تخشى السعودية من منافسة العراق لها في السوق النفطية، كيما لا تخسر قدرتها على التحكم بإنتاج الأوبك، لهذا هي تسعى إلى تحقيق هدفين هما:

- رغبة السعودية في السيطرة على السوق النفطية.
- احتكار الهيمنة الكاملة على أمن دول الخليج العربية، وإعادة رسم خريطة أمنية جديدة للمنطقة، تضع العراق في مقدمتها لمواجهة ما تسميه (الخطر) الإيراني.

لذا أدركت السعودية أن سياستها الخارجية، يجب أن تخطط للتعامل مع هذين الهدفين، فهي أي السعودية لا تستطيع أن تنعزل سياسياً ولا حتى اقتصادياً عن العراق، وهذا الأمر يضع السعودية أمام خيارين في التعامل مع العراق: خيار المرونة وخيار التصلب .

1 ـ خيار المرونة

عزل العراق ربما يدفع به إلى الاندفاع في صلات وثيقة مع الجمهورية الإسلامية في إيران، وهذا بلا شك ينطوي على تهديد للنظام السياسي السعودي وهو ما لا تريده السعودية أبداً، فالتغير في العراق قد أصبح أمراً واقعاً، وبغياب التعاون مع السلطة العراقية الرسمية، فإن الفجوة ستصبح كبيرة بينهما، ومن ثم ينعكس هذا الأمر على مستقبل استمرارية حكم آل سعود، لذا نجد هناك نوعاً من المرونة تبديه السعودية في التعامل مع بعض القضايا، وذلك بالتنسيق مع بعض الأطراف العراقية، بما يضمن استمرارية التواصل مع العراق.

وقد أكدت السعودية ذلك عبر تصريحات عدة من مثل تصريح الأمير تركي الفيصل سفيرها في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تحدث أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك قائلاً[1] (. . .دعت المملكة جميع العراقيين إلى العمل معاً، من أجل تشكيل حكومة تمثل جميع العراقيين، للسير قدماً

(1) صحيفة الرياض اليومية، العدد (13750) بتاريخ 15 ـ 2 ـ 2009.

ببلادهم وإعادة الاستقرار والأمن إليها)، وعلى الرغم من إعلان السعودية التزامها بدعم الحكومة العراقية، إلا أنها لم تتخذ خطوات عملية ترتقي إلى مستوى التصريح.

إعلان السعودية التزامها بدعم الحكومة العراقية، إلا أنها لم تتخذ خطوات عملية ترتقي إلى مستوى التصريح

إذ لم تسفر التجارب الانتخابية التي مر بها العراق عن ترسيخ تجربة ديمقراطية حقيقية، فقد توهم البعض أن العراق يمكن أن يدخل عصر الديمقراطية، وأنه سوف يشهد نقلة نوعية باتجاه قيم المواطنة وتحقيق العالة الاجتماعية[2]، غير أن ما شهده الواقع كان مخالف لهذا التوقع، لذا حاولت السعودية إبداء نوع من المرونة في مواقفها حيال العراق، فقد خفت بدرجة كبيرة المخاوف التي كانت تحملها من وجود عراق ديمقراطي.

وبدا العراق أكثر ضعفاً خاصة مع مطالبته دول الجوار الجغرافي، بدعم المصالحة الوطنية والاستقرار الداخلي، وحث هذه الدول على التعاون أمنياً مع العراق، ومن بين هذه الدول التي طلبت الحكومة العراقية منها ذلك السعودية، لدعم المصالحة الوطنية والحفاظ على وحدة العراق وأمن مواطنيه[3].

وقد حاولت السعودية إبداء نوع من الدعم الذي أخذ طابعاً إعلامياً، أكثر منه فعلياً مثل تصريح الأمير الراحل سلطان بن عبد العزيز قائلاً: (تعلمون أن السعودية دولة شقيقة للعراق، تعتز بالصداقة العميقة والعربية الأصيلة، ولا نعلم أن السعودية (عملت في يوم من الأيام أي عمل ضد العراق منذ استقلاله والى يومنا هذا)، وأكد لكم أن خادم الحرمين الشريفين يحمل لشعب العراق، كل التقدير والتمني أن يصل العراق إلى كل ما يتمناه شعبه ورجاله وحكومته)[4].

لقد فهمت السعودية مطالب الحكومة العراقية، بأنها مطالب الضعيف من القطب الإقليمي القادر على تحقيق الاستقرار، وهذا يتقاطع مع ثوابت العلاقات الدولية، التي تشير إلى ضرورة التفاوض من موقع ندي أو من موقع قوة، بمعنى أن الحكومة العراقية كان أحرى بها التفاوض مع السعودية، عبر الولايات المتحدة لتحقيق نوع من المساواة أو التفاوض عبر حليف إقليمي، تأمن جانبه الحكومة العراقية وتخشاه السعودية .

(2) خليل العناني، مأساة العراق... عدوى التفكك في الجوار العربي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع(168)، نيسان 2007)، ص110؛ كذلك ستيفن سايمون، مصدر سبق ذكره، ص80.

(3) صرح رئيس الوزراء العراقي خلال زيارته المملكة قائلاً: (إننا نكن للمملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين كل تقدير واحترام لمواقفه المساندة للعراق وقضايانا العربية، وأضاف (استطعنا من خلال الحكومة الجديدة والبرلمان الجديد، والذي يمثل شرائح مجتمعنا أن نخطو خطوات كبيرة على طريق النصر، وعدنا وسنعود بكل معنى الكلمة أبناء بلد واحد، وجئنا لنقدم الشكر والتقدير على ما ابديتموه للشعب العراقي في ظل حكومته الجديدة... جئنا نبني علاقتنا على أواصر المحبة ونحن نحمل معنا الآم العراق وآمال العراقيين، ونؤكد لكم شكرنا على مواقف المملكة الداعمة لوحدة شعب وأراضي العراق واستقراره، نقلاً عن صحيفة الوطن السعودية، بتاريخ 2 ـ 7 ـ 2007.

(4) صحيفة الوطن السعودية، بتاريخ 2 ـ 7 ـ 2006 www. Saudi EleCtion. Com.

وبما إن الولايات المتحدة [5] إرادة للعراق التفاوض من موقع الضعف، فقد تركته منفرداً أمام السعودية، وهذا ما غاب عن إدراك صانع القرار العراقي، الذي كان أمام خيارين في التعامل مع هذه الإشكالية، أما اللجوء للحليف الإقليمي، وهذا مستبعد إذ إن هذا الأمر سيضع العراق في خانة التخندق الطائفي، وهو ما تخشاه الحكومة العراقية التي تواجه هكذا اتهامات، أو أنها تنكفأ على الذات لتواجه التحديات بشكل تدريجي، وبالاعتماد على الإمكانات الذاتية، وهذا أمر سيجبر السعودية على الانفتاح وطلب التفاوض مع العراق، لتسوية الملفات العالقة وأبرزها الإرهاب، إذ يمكن أن يستثمر العراق هذا الملف للضغط على السعودية عبر الرأي العام العالمي.

(5) راجع ادمون غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأميركية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص123.

فهمت السعودية مطالب الحكومة العراقية، بأنها مطالب الضعيف من القطب الإقليمي القادر على تحقيق الاستقرار

إن حل الأزمة العراقية يقع في المقام الأول على الحكومة العراقية والقيادات السياسية، وبدعم وتعاون الدول العربية ودول الجوار في تفعيل جهود المصالحة الوطنية، لكن ما يسجل على الموقف السعودي الذي تعامل مع العراق بسلبية، جعلت حتى العرب (السنة) تنتقد السعودية، وذلك لعدم تقديمها أي جهد من شأنه أن يقوم بتقوية نفوذ السنة في العراق أو الحفاظ عليه، فالسلطة السياسية السعودية العليا- على حد تعبيرهم، اتجهت نحو التعامل السلبي مع التغير في العراق، وقد انعكس ذلك سلباً على وضع العراق وصورة السعودية في الشارع العراقي.

2 ـ خيار التصلب:

لقد مثل التغير الذي شهده العراق، خاصة فيما يتعلق ببناء الدولة المدنية (الدستور ـ الانتخابات ـ التعددية ـ تداول السلطة)، تعد متغيرات لا ترغب السعودية في ظهورها في الجوار[6]:

(6) مرتضى السيد، الموقف السعودي من الانتخابات العراقية. www.Saudiaffaires.com.2010, P.7.

- الخشية من التغيير الجذري في الطاقم السياسي الحاكم، إذ إن إبعاد القيادة السنية سيؤدي إلى فراغ قيادي في محيط السنة العرب، بما ينعكس سلباً على الأوضاع الجديدة. فالسعودية تسعى لإيجاد نخب حاكمة تسهم هي باختيارهم، ووجود نخب منتخبة سيمثل تهديد بالنسبة إلى السعودية، إن السعودية لا تحبذ ديمقراطية صحيحة تجعل من العراق،

السعودية تسعى لإيجاد نخب حاكمة تسهم هي باختيارهم، ووجود نخب منتخبة سيمثل تهديد بالنسبة إلى السعودية

أنموذجاً يحتذى به أو يؤدي إلى تأثيرات سلبية في وضعها المحلي، وتكثيف الضغوط الأميركية ـ الأوربية على الداخل السعودي من أجل إصلاحات، لا ترى العائلة المالكة أنها مستعدة أو قابلة للقيام بها، فهي لم تكن تريد تقليصاً حاداً لنفوذ السنة، ولم تكن تريد صوتا كردياً يميل إلى الانفصال، أو لم تكن تريد أن يأخذ الشيعة دوراً مطلقاً في قيادة العراق، وهذا التصلب في الموقف السعودي يحمل أثرين لم يأخذهما صانع القرار في حساباته:

الأولى: أن السعودية برفضها دعم التطور الديمقراطي الجاري في العراق، قد تفتح باب العداء على مصراعيه مع النظام التعددي.

الثانية: وتتعلق بمعضلة بقاء العداء للنظام العراقي، فالسعودية لا ترى قدرة على التعايش معه[7]، وحتى إذا كانت السعودية لا تريد أن يشهد العراق حرباً أهلية، فإنها تدرك أن البديل هو خروج النظام في العراق من حربه ضد الإرهاب منتصراً، بالشكل الذي سيؤدي إلى تضخم كبير للقوة العراقية سياسياً واقتصادياً، وربما ذلك يشعر دول الخليج مجتمعة بالبقاء تحت التهديد العراقي.

(7) قبيل عقد المؤتمر حذرت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس دول الجوار العراقي بقولها: (أنها ستخسر الكثير إذا لم تساعد العراق في استعادة استقراره)، نقلاً عن صحيفة المدى، بتاريخ 2 ـ 5 ـ 2007.

● تخشى السعودية بأن يقود اتفاق الإطار الاستراتيجي الموقع بين العراق والولايات المتحدة عام 2011، إلى إيجاد بديل للدور السعودي في المنطقة، لذا تدفع باتجاه تأزم الأوضاع في العراق، حتى تبقى هي البديل الأفضل المتاح أمام الولايات المتحدة.

تسعى السعودية الى إبطال مفعول القوة العراقية نهائياً، ليس في شقها العسكري فقط، وإنما في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية

أي أن المتغيرات المذكورة سابقاً، ستولد مجموعة من القناعات التي تجعل من بديل التصلب في الموقف السعودي، هو البديل الارجح في التعامل مع العراق، فالسعودية تميل إلى الاعتقاد بأن استتباب الوضع السياسي والأمني الداخلي في العراق ـ بعد انتصاراته التي حققها في حربه على الإرهاب- قد يغري الولايات المتحدة بمغامرة جديدة قد تكون هي المستهدفة فيها، لذا تسعى السعودية الى إبطال مفعول القوة العراقية نهائياً، ليس في شقها العسكري فقط، وإنما في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية[8].

(8) السعودية وإيران والنجاة فرادى من المستنقع العراقي، بحث منشور على الشبكة الدولية. www.SaudiAffaires.2010, P.5.

وهذا ما سيسهم في إفشال حكم الأغلبية السياسية المكونة بشكل أساس من

الشيعة والأكراد، وبدرجة أقل التمثيل السياسي السني، الذي قد يهندس خطراً جديداً مستقبلياً بأدوات غير عنيفة، بحيث سيتحول العراق في أقل الأحوال إلى منافس إقليمي قوي[9]، قد يعطيه التحالف مع الجمهورية الإسلامية قوة إضافية، تستقطع الكثير من إمكانات السعودية على الصعيد السياسي والإقتصادي والإستراتيجي، من جانب آخر، فأن السعودية تشعر بالقلق من صعود قوى المقاومة المسلحة للحكم في العراق، هذه المجاميع التي ما فتأت تعلن العداء للولايات المتحدة، التي تمتلك أكبر تواجد عسكري في المنطقة، وهو أمر من الممكن أن يهدد الاستقرار الداخلي للسعودية[10].

ومن هنا وجدت السعودية أن الطريق للمحافظة على مكانتها الخليجية، ومكانتها كحليف مهم للولايات المتحدة الأميركية، تأتي عبر التصلب في التعامل مع العراق والإبقاء على علاقات بروتوكولية، لا ترتقي الى مستوى التصريحات التي تقدمها السعودية، للإبقاء على معادلة اقليمية يتحقق فيها عنصر التفوق السعودي[11]، فضلاً عن استمرار اضطراب الوضع في العراق من الممكن أن يدرأ عن المحيط السعودي المجاور تبعات الأنموذج السياسي الديمقراطي.

وعلى الرغم من كل التأكيدات التي تقدمت بها الحكومة العراقية، إلا أن ذلك لم يحل دون تراجع السعودية عن خيار التصلب، وهذا الخيار غير مجدٍ على المدى البعيد، لأنه يجب أن لا يتوقع أحد أن يلجأ العراق إلى استفزاز أحد عسكرياً، بعد التجارب السابقة التي مر بها، ولأن ما يخدم مصالح العراق بالشكل الأفضل الآن وفي المستقبل المتوسط هو السلام، وأن عائدات العراق من بيع النفط ستضع هذا البلد في مقدمة الدول اقتصادياً، أما التوتر فأنه يحمل آثاراً عكسية على سوق النفط، مما سيلحق الضرر بالعراق، وأن القوة هي احتمال وارد فقط عندما يشعر العراقيون إنهم مهددون، وأننا نعتقد أن العراق ملتزم أساساً بسياسة غير عدوانية، وأنه سيعمل على مدى السنوات القليلة المقبلة على إجراء تخفيضات جوهرية في حجم قوته العسكرية، وتنمية قدراته الاقتصادية.

استمرار اضطراب الوضع في العراق من الممكن أن يدرأ عن المحيط السعودي المجاور تبعات الأنموذج السياسي الديمقراطي

(9) يمتلك العراق ثاني احتياطي نفطي في العالم (300 مليار برميل)، فضلاً عن أنه البلد الذي تعلن الولايات المتحدة عنه، بأنها ستجعل منه أنموذجاً يحتذى به، وبالتالي احتمالية انسحاب الثقل السياسي العربي باتجاه العراق على حساب السعودية، انظر: حمزة الحسن، التغيير في العراق ونهاية الحقبة السعودية.
www.Gulfissues,2009, P.4.

(10) محمد السيد سعيد، الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع (168)، نيسان 2007)، ص74.

(11) محمد الهويمل، الأجندة السعودية في العراق بين مشروعين ديني وسياسي.
www.Saudi affaires.com. 2008, P.6

تركيا.. ايقاعات مختلفة للتعامل مع العراق

رؤى خليل سعيد*
باحثة من العراق

* وحدة البحوث والدراسات ـ مركز حمورابي

مقدمة

تؤدي تركيا اليوم دوراً مركباً وربما متناقضاً في أحيان كثيرة فيما يخص شؤون الإقليم، ولا ينكر مطلقاً أنها تحاول استدعاء بعض من مشتركاتها لتوظيفها لصالح تأدية الدور الذي تسعى لبلوغه، وهو أن تصبح جزءاً مهماً في ترتيب أوضاع منطقة الشرق الاوسط وحتى شمال افريقيا، بل لا نبالغ إذا قلنا أنها تحاول قضم الدول الكبرى في الاقليم، لصالح الفوز بالقبول الأميركي ومن ثم الأوربي، كمرتكز بديل لمصر وايران والسعودية، وهذا ما حاولت أن تصل إليه عن طريق تقديم نفسها كدولة إسلامية، بلباس ديمقراطي يقترب من العلمانية، فمرة تجهد نفسها في التحقيب في مشتركاتها الدينية وصولاً الى المذهبية، ومرة أخرى تتشارك مع بعض البلدان انطلاقاً من الانتماء للإخوان المسلمين، ومع البعض من تراث العثمنة واحتلالها للكثير من دول المنطقة، ولهذا نلاحظ توظيف كل ذلك في سبيل الترقية الأميركية لدورها، ومن ثم إجبار الاتحاد الاوربي لقبولها، كل هذه يشير الى أنها تعتمد ايقاعات مختلفة مع جميع الدول، حتى إن المتتبع لمسار السياسة الخارجية التركية، يلحظ أنها تمثل التواءات غير متسقة مع خطابها المعلن، وبخاصة فيما يخص القضية الفلسطينية، فهي تحتفظ مع (إسرائيل) باتفاقات استراتيجية ومعقدة، وتشيع في خطابها الرسمي دفاعها عن حقوق الشعب الفلسطيني .

هذا التوصيف ربما ينطبق بتمامه وكماله على نمط العلاقة مع العراق، فهي تستدعي كذلك مسارات مختلفة في التعامل معه سواء في الميدان السياسي والاقتصادي... الخ، وهو ما يضع عشرات علامات الاستفهام بإزاء السلوك

التركي حيال عراق ما بعد التغيير .

وفي ضوء ما تقدم لابد من تناول الموضوعات الآتية:

أولاً: ايقاعات الاستراتيجية التركية

إن الاستراتيجية التركية يمكن قراءة ايقاعاتها من زاوية الضرورة الحتمية، التي تفرضها شكل التحولات الأخيرة، سواء على الصعيد الدولي أو حتى الاقليمي، تركيا لا تملك اليوم إلا ورقة إعادة التموضع السريع واللحاق بركب قطار المنطقة، أدركت أنقرة بأنه لم يعد هناك مغامرات، ولعل القفز المبكر من المركب الغارق أمراً ضرورياً، بغية الولوج الى تركيبة المنطقة القادمة عبر تبني استراتيجية مكافحة الارهاب، والتي ستحول تركيا الى شريك أساسي لمعظم دول المنطقة في حربها على الفصائل والتنظيمات الارهابية. الحقيقة أيضاً أن تركيا تسعى إلى تجنب دفع ثمن الانغماس الاردوغاني في المشروع الثلاثي (قطر، الإخوان المسلمين، تركيا)، وهذا يستدعي سياسة انسحاب تضمن لتركيا استثمار واقعها الجيو ـ سياسي في مجمل التركيبات القادمة[1].

أدركت أنقرة بأنه لم يعد هناك مغامرات، ولعل القفز المبكر من المركب الغارق أمراً ضرورياً

(1) عامر سبايله، تيار الامير بندر وتركيا وقطار دمشق، جريدة الرأي اليوم20، اكتوبر 2013.

فتركيا تدرك أن استمرار التقارب الأميركي ـ الايراني سيكلف تركيا كثيراً، وما تقوم به اليوم فهو بداية طريق لضمان الحصول على دور إقليمي، ولعل الانضمام لفريق محاربة الإرهاب في سوريا هو الطريق الأسهل لتجاوز كل تخبطات الماضي، لهذا فمن المتوقع أن يتعاظم الدور التركي في مكافحة الارهاب ومواجهة عناصره، هذا الواقع الجديد لابد من أن يفرض إيقاعات جديدة، وأن لا تكون في خانة الدول الداعمة للإرهاب في ضوء التجربة السورية، لذلك تحاول حصر فكرة الإرهاب وتمويله وتسهيله بجانب واحد[2].

(2) كمال كريسي، حسابات تركيا بشأن سوريا يجب أن تتغير مره أخرى، صحيفة النشننال انترست، 23 سبتمبر 2013.

بيد أن تركيا استفادت من غياب قوى مركزية كمصر وسوريا عن تفاعلات الإقليم بسبب الثورات الشعبية، وانشغال العديد من الدول العربية الأخرى بتحصين ذاتها، لمواجهة امتداد رياح (التغيير) إلى حصونها، هذا في وقت بدأ فيه أن إيران تواجه تحديات غير مسبوقة، نتاج تداعيات التفاعلات السياسية والأمنية، التي تشهدها الأراضي السورية، وتأثيراتها في حزب الله في لبنان.

تركيا استفادت من غياب قوى مركزية كمصر وسوريا عن تفاعلات الإقليم بسبب الثورات الشعبية، وانشغال العديد من الدول العربية الأخرى بتحصين ذاتها

زيادة على ذلك أن ابتعاد حركة حماس عن طهران لمصلحة توثيق العلاقات مع أنقرة، التي تحولت لراعية التيارات الإسلامية (السنية) الصاعدة إلى الحكم في البلدان العربية، أسهم في أن تغدو الأخيرة (**الرابح الإقليمي**)، غير أن سقوط حكم الإخوان في مصر، بحسبانها أكبر دولة عربية، حول أنقرة مرة أخرى إلى (**الخاسر الإقليمي**) الأبرز، وذلك بعد تراجع الدور الإقليمي لتركيا لمصلحة الدور السعودي، الذي تبادل المواقع مع أنقرة وساند ثورة الثلاثين من يونيو، ودعم موقف الجيش المصري في مواجهة حركة الإخوان المسلمين[3] .

(3) لمزيد أنظر: محمد عبد القادر خليل، تآكل القوة: مستقبل الدور الاقليمي لتركيا في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 29 اغسطس 2013.

ويمثل العامل الكردي من أكبر التداعيات الخطيرة التي تقف بوجه الحكومة التركية، وبالأخص عندما وقف حزب العمال الكردستاني الى جانب نظام الأسد، كرد انتقامي ضد الدعم التركي للمعارضة السورية، ولقد استفاد الأسد من هذا الموقف، فأقدم على اطلاق يد حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال سوريا، للعمل بما يراه مناسباً ضد الموقف التركي، والسماح له بإدارة المناطق التي تحت سيطرته، ويأخذ على عاتقه دور الحكومة السورية في المناطق التي يتواجد فيها، مع تنسيق دائم مع حزب العمال الكردستاني في تركيا[4].

(4) غونول تول، احباطات اردوغان في سوريا، صحيفة الفورن بوليسي، 26سبتمبر 2013.

وفي محاولة أخرى لمعالجة التحديات الناجمة عن الحرب الأهلية في المنطقة، التي بدورها زادت تعقيداً آخر على الموقف التركي، هو لجوء الحكومة التركية الى استخدام أو الاستفادة من رافعتها، على حكومة إقليم كردستان في العراق برئاسة مسعود البارزاني، والائتلاف الوطني السوري من أجل تهميش حزب الاتحاد الوطني الكردي، داخل المعارضة السورية وبين أكراد سوريا.

ويبدو أن تركيا لا تفضل أن يكون لديها طرفاً كردياً قوياً آخر في الإقليم، لكن الكرد سيتفانون لإنقاذ هذه اللحظة التحررية، ويبدو أن انشاء دولة كردية، وليس بمقدور حكومة إقليم كردستان العراق أن تحتويها الى الأبد، وهكذا فإن الاعتراف بحزب الاتحاد الوطني الديمقراطي، بأنه الممثل لأكراد سوريا، على غرار حكومة إقليم كردستان في العراق، ربما يصب في مصلحة تركيا لأنه سيساهم في بناء العملية السلمية، ويخفف من حدة المخاطر، ويعمق الروابط الاقتصادية في الاقليم، ولكن على ما يبدو أن

إن تركيا خسرت مصر وسوريا والعراق، فتحتاج الى تعويض ذلك، لهذا ذهبت الى نسج علاقه قوية مع كردستان العراق (البرزاني)

ذلك سيشكِّل مأزقاً لحكومة حزب العدالة والتنمية، بسبب الإخلال بالعملية السلمية والاقتراب السريع من انتخابات 2014، التي ستخلق صعوبة لتوضيح مثل هذه السياسة لمكون الحزب القومي[5].

ومن ذلك يمكن القول، إن تركيا خسرت مصر وسوريا والعراق، فتحتاج الى تعويض ذلك، لهذا ذهبت الى نسج علاقه قوية مع كردستان العراق (البرزاني)، للاستفادة منه لتقزيم الحزب الديمقراطي في سوريا، وهذا فشلت فيه، ومن جهة أخرى تريد تقديم البرزاني زعيماً قومياً، لأنه يسهل التعامل معه لكونه يحتاج تركيا كمنفذ خارجي، ولأن البرزاني ليس لديه أي منفذ أخر، وأن هدف تدخل تركيا في العراق لصالح التركمان وتدخل في كردستان العراق، هو لضمان النفط وتحجيم أكراد تركيا وسوريا.

(5) الزينيل غوكبنار، استراتيجية تركيا لحرب اهلية مطولة في سوريا، صحيفة توادي زمان، 27 سبتمبر 2013.

إن التدخل الواسع لتركيا في العراق لصالح السنة والإكراد هو لقلقلة الحكومة الاتحادية

إن التدخل الواسع لتركيا في العراق لصالح السنة والإكراد هو لقلقلة الحكومة الاتحادية، بجانب الضغط على العراق في جانب المياه ودعم الأحزاب السنية والحزب الإسلامي، ومد خطوط مع بعض القوى الشيعية لأضعاف التحالف الوطني الشيعي، وإغراق العراق بالسلع وبخاصة الألبسة والاغذية ومواد البناء.

وفي أطار ذلك فإن تركيا تدرك الأهمية الجيو ـ استراتيجية للعراق، وتسعى في سياستها حيال العراق الى تحقيق الآتي[6]:

(6) محمد نور الدين، السياسة الخارجية... أسس ومرتكزات، في كتاب علي حسين باكير ومجموعة باحثين، تركيا: بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 136.

1 ـ منع إقامة أي كيان كردي مستقل في العراق، فضلاً عن معارضة أي توجه يرمي الى تقسيم العراق، لما له من أثر على مصالحها الاستراتيجية، فالمسؤولون الأتراك أعلنوا عن أن أية محاولة لتقسيم العراق، سوف تدفع بتركيا لحماية مصالحها في العراق، ومما يشكل خطراً على وحدتها يفوق خطر حزب العمال الكردستاني، إذ عّد اردوغان في تصريح له في 9 كانون الثاني 2007، أن تقسيم العراق أمراً خطيراً جداً وغير مقبول، والعراق له عندنا أولوية حتى على الاتحاد الاوروبي.

2 ـ منع سيطرة الأكراد على مدينة كركوك نتيجة الأهمية المركبة لهذه المدينة بالنسبة إلى تركيا، فالنفط الموجود فيها يمكن أن يساعد الأكراد ـ إذا ما

سيطروا عليها، في إنشاء دولة مكتفية ذاتياً، فضلاً عن أن هذه المدينة تحتوي على أقلية تركمانية .

وإن الأولوية التركية المعلنة في العراق هي عودة سلطة الحكومة المركزية والسيطرة على كامل الاراضي العراقية، وكما حدث في الماضي، فهي تريد أن تكون الحكومة الجديدة في بغداد قادرة على التغلب على الانقسامات العرقية والاقليمية والطائفية، التي مزقت البلاد وبدرجات متفاوتة على مر التاريخ، وهي تريد ايضاً أن يصبح العراق دولة مستقرة لاستئناف العلاقة التجارية المربحة، وهذا يشمل أمن خطي الإنابيب اللذين يحملان النفط من حقول شمال العراق الى محطات الضخ التركية في ميناء جيهان على البحر المتوسط، وقد اعلنت انقرة في مناسبات متفرقة ما تعدها خطوطها الحمراء في العراق، والتي لها علاقة بالتسوية النهائية لوضع شمال العراق أكثر من أي شيء، تم تنقيحها لتتضمن ثلاث نتائج آخر، في البداية، أعلن أن هذه الخطوط الحمراء تعارض أية تسوية فيدرالية كردية في العراق، لاحقاً غير مقبولة: إقامة دولة كردية مستقلة في العراق، وادماج مدينة كركوك- التي تعده أنقرة مدينة تركمانية- في دولة كردية فيدرالية، والضعف المتزايد للتركمان المقيمين في كركوك (الذين قال عنهم الجنرال ايلكر باسبوج، نائب رئيس أركان الجيش التركي وكثير من صفوة الاتراك باستمرار، إنهم ينتمون الى نفس العنصر أو الأصل للأتراك)[7] .

(7) هنري ج. باركي، تركيا والعراق اخطار امكانات الجوار، معهد السلام الامريكي والعراق، 2013، WWW.USIP.ORG.

وانقرة في حيرة من أمرها، فوقوع موارد النفط العراقية تحت السيطرة المحكمة للحكومة المركزية في بغداد، يجعل الأخيرة قوية وقادرة على انتزاع الكثير من التنازلات التركية، في حين تخشى أن يوفر النفط الموارد اللازمة لدافع الأكراد للاستقلال واعلان دولتهم[8].

(8) المصدر السابق.

إن مشكلة أنقرة تمتد إلى أبعد من الظهور المحتمل لكيان كردي في شمال العراق، ويشمل التسوية النهائية في الأجزاء الأخرى من البلاد، بما في ذلك مستقبل الأقلية التركمانية. ومن الواضح تبعاً لتعريف انقرة لمصالحها المباشرة، أنها تعد اسوأ سيناريو بالنسبة إليها هو قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق عاصمتها كركوك، والتركمان تحت وصايتها وتجاور شطراً من دولة عراقية دينية أصولية أو اثنين. وخلافاً لأي اختلاف آخر قد يكون بينهما. وبين

مشكلة أنقرة تمتد إلى أبعد من الظهور المحتمل لكيان كردي في شمال العراق

حليفتها الاستراتيجية الاساسية الولايات المتحدة بشأن قضايا متنوعة، فإن الضلوع المباشر للولايات المتحدة في العراق، يعقد الامور وستحرص على إلا تغضب واشنطن، بصرف النظر عن علاقاتها مع الاتحاد الاوربي، وعلى الاخص بالنظر الى الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لتسوية محتملة للأزمة العراقية، بطريقة لا تسيء الى سمعتها أو مصداقيتها أو نفوذها في المنطقة[9].

(9) لمزيد انظر: احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمه: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص 473.

ثانياً: المواقف والنفوذ التركي في العراق

شمال العراق قد تحول إلى (نقطة انطلاق) لمساعي تركيا للهيمنة الاقتصادية

إن تركيا تتنافس مع إيران لتكون القوة الإقليمية الأكثر نفوذاً في العراق، وإن شمال العراق قد تحول إلى (نقطة انطلاق) لمساعي تركيا للهيمنة الاقتصادية، ففي قطاع الطاقة تعمل الشركات التركية المملوكة للدولة بالتنقيب عن النفط في الجنوب، في حين أن شركات النفط الخاصة تقوم باكتشاف النفط بالقرب من أربيل في كردستان العراق. وقد قال الأكاديمي جريج جوس أن الاتراك لديهم نفوذ أكثر من أية قوة أجنبية، وتنافس بذلك حتى الولايات المتحدة، وأنها فعلت ذلك عن طريق استراتيجية ذكية وهادئة. ويقال إن هذا يتماشى مع طموحات تركيا في أن تصبح جسراً للطاقة بين أوروبا وآسيا.

وذكرت وزارة التجارة في تركيا أن حجم التجارة بين تركيا والعراق، تجاوزت 6 مليارات دولار في عام، ارتفاعا من مليون دولار في عام، إذ أصبح العراق بالنسبة إلى تركيا الشريك التجاري الخامس، بعد ما كان في المرتبة العاشرة، وفي عام كان هناك أكثر من شركة تركية تعمل في مشاريع الطاقة والزراعة والصناعة في العراق[10].

(10) فكرت نامق عبد الفتاح، علي هاشم عبد الله البهادلي، السياسة الخارجية التركية حيال العراق (دراسة مستقبلية)، مجلة قضايا سياسية، العددان 29–30، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص18.

ويعد العراق الآن سوقاً رائجة للبضائع التركية من ناحية، وتتطلع تركيا إلى ممارسة دور اقتصادي كبير في العراق، وتحاول اغتنام الفرص الاقتصادية المتاحة لا سيّما في القطاع النفطي، كونها تعد من البلدان الفقيرة نفطياً في الشرق الاوسط، وهذه اشارة إلى نقطة ضعف في عناصر قوتها، وعليه فإن العراق في المدرك الاستراتيجي التركي، له أهمية كبيرة في تزويدها بالنفط، فضلاً عن تخفيف العبء المالي نتيجة استيراده من دول بعيدة[11].

(11) معمر خولي، الاصلاح الداخلي في تركيا، دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص3.

وأن حجم التبادل التجاري مع تركيا خلال العام 2013 بلغ عشرات مليارات

دولار، ووصل عدد الشركات التركية العاملة في العراق أكثر من 140 شركة تنفذ استراتيجية مختلفة، وتجاوز حجم التبادل التجاري مع تركيا عام 2012 تسعة مليارات دولار، وأن حجم التبادل التجاري مع تركيا بلغ عشرات مليارات دولار وهذا رقم صعب، وأن الشركات التركية دخلت الاسواق العراقية بشكل واسع، وكان عدد من النواب دعوا الى مقاطعة الشركات التركية، نتيجة لاستمرار التدخل التركي بالشأن الداخلي للعراق، واتهامها بدعم وتدريب مجاميع داعش الإرهابية[12].

عدد من النواب دعوا الى مقاطعة الشركات التركية، نتيجة لاستمرار التدخل التركي بالشأن الداخلي للعراق، واتهامها بدعم وتدريب مجاميع داعش الإرهابية

(12) الاقتصادية النيابية: مظاهرات تركيا لم تؤثر على التبادل التجاري مع العراق، صحيفة الجوار، 14/6/ 2013.

إن **الجانب الاقتصادي** يتطور باستمرار بين العراق وتركيا، وهناك طموح بأن يرتفع من عشرة مليارات دولار، كما هو عليه الآن إلى عشرين مليار دولار عام 2020، وذلك عن طريق تطوير المجالات التجارة البينية، فتركيا وتصدر مختلف أنواع السلع والبضائع والمنتوجات الزراعية والصناعية إلى العراق، ومن الضروري أن تكون التجارة متطورة باستمرار لتكون أساساً من أسس العلاقات القائمة على المصالح المتبادلة، وأن دخول الاستثمار التركي إلى العراق مهم جداً، وذلك لوجود مجالات عدة لإنشاء المشاريع نظراً لحاجة البنية التحتية إلى البناء والتطور، وكذلك وضع الأسس السلمية لبناء القطاعات الصناعية والزراعية المنتجة.

أما **المياه**، فقد شهد ملف الموارد المائية بين العراق وتركيا، تقلبات وأزمات تمثلت في بناء تركيا لسدود ومشاريع على منابع نهري دجلة والفرات في داخل أراضيها، ما أدى إلى نقص شديد في كميات المياه الداخلة إلى العراق، وانعكاس ذلك سلبياً على الزراعة والري والسقي، وزيادة مساحات التصحر والملوحة وانعدام الزراعة في مناطق كبيرة، ما جعل القطاع الزراعي يعاني من نقص كبير في الإنتاج، والاضطرار إلى استيراد أكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج، ولاشك أن هذا الوضع لا يمكن القبول به لما يمثله من مخاطر حقيقية على الواقع الزراعي والمعيشي في العراق، وذلك يستدعي اتفاقاً منصفاً مع الجانب التركي، يؤمن حصة مناسبة للعراق من مياه النهرين ويجنبه مواجهة مواقف مماثلة في المستقبل، صحيح إن على الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات عملية من جانبها لإقامة السدود

هذا الوضع لا يمكن القبول به لما يمثله من مخاطر حقيقية على الواقع الزراعي والمعيشي في العراق

الصغيرة واستثمار المياه في موسم الوفرة، ولكن أي أتفاق مع تركيا سيضع الأمور في نصابها ويرتب التزامات تدخل ضمن المصالح المتبادلة ومبادئ حسن الجوار[13].

(13) لمزيد انظر: ناجي علي حرج، المياه في العلاقات العربية التركية، من كتاب: العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 375.

وفي 25 مايو 2011 رفضت الحكومة العراقية التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية مع تركيا، حتى تضمن لها حصة مائية محددة بحسب اتفاق رسمي، وأن تركيا لا تزال ترفض توقيع اتفاقية تزود بها العراق بنسب محددة، وكان العراق قد أتهم العام الماضي تركيا وإيران، بمواصلة حجب المياه عن نهري دجلة والفرات رغم هطول الأمطار والثلوج في كلا البلدين.

الموقف التركي في إيواء العديد ممن يكنون العداء للنظام الجديد في العراق، لا يوفر مساحة لإقامة علاقات متكافئة تقوم على احترام سيادة البلدان

ومن الناحية الأمنية استضافت العديد من المؤتمرات المتعلقة بالشأن العراقي، بعد نفسها المدافع عن المكون السني في العراق، ودلالة ذلك هو رفع صور اردوغان والطلب منه دعم التظاهرات، التي وصلت الى قطع الطريق الدولي الرابط للعراق بسوريا والاردن، وارتكاب التكفيرين جرائم على بحق مستخدمي الطريق عراقيين وعرب، هذا الموقف التركي في إيواء العديد ممن يكنون العداء للنظام الجديد في العراق، لا يوفر مساحة لإقامة علاقات متكافئة تقوم على احترام سيادة البلدان.

وأن التعاون الأمني بين (انقرة) و(تل ابيب)، يؤثر في عنصر الثقة بين تركيا والعراق، وتعد الثقة شرطاً ضرورياً لبناء علاقات متينة بين تركيا والعراق وباقي الجوار الاقليمي، وبقدر ما تنظر تركيا إلى العراق على أساس من الغموض الذي يحيط بيه ومستقبله، يوجد احساس لدى القيادة العراقية بغموض السياسة التركية حيالها، فضلاً عن عدم احترام تركيا لاتفاقاتها الاستراتيجية مع بعض الدول المجاورة لها(سوريا)، بل تحولها الى قاعدة خلفية لتجميع الإرهابيين من كل العالم للمشاركة في القتال بسوريا، هذا الغموض حيال السياسة التركية تعد سبباً رئيساً لتذبذب العلاقات بين البلدين[14].

(14) لمزيد انظر: ادريس هاني، تركيا انشودة العثمنة على ايقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد3، بغداد، 2012 .

إما من الناحية السياسية، فمنذ منتصف عام 2010، وحالما تأسست حكومة الشراكة الوطنية برئاسة نوري المالكي، شهدت العلاقات العراقية التركية تراجعاً كبيراً، على حين حافظت على مستوى علاقاتها الاقتصادية مع

العراق، في حين ظلت الشركات التركية تستحوذ على معظم المقاولات وعقود التوريد وهي حالة تبدو متناقضة.

تم اتهام تركيا بأن لديها علاقات مع اشخاص عراقيين معروفين بصلاتهم مع الجماعات المسلحة العراقية

وتقف أسباب كبيرة وراء التراجع في العلاقة بين البلدين، برغم أن هناك قطاعات سياسية مهمة على مستوى البرلمان والحكومة، استمرت على ادامة علاقاتها قوية مع انقرة، وتحديداً قيادات القائمة العراقية وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيس البرلمان العراقي.

في حين ظلت قائمة رئيس الوزراء من مواقفها بإزاء تركيا، وفي مناسبات عدة تم اتهام تركيا بأن لديها علاقات مع اشخاص عراقيين معروفين بصلاتهم مع الجماعات المسلحة العراقية، فضلاً عن امتعاض الحكومة من نمط العلاقة بينها وبين اقليم كردستان من دون موافقة الحكومة المركزية وبخاصة في ميدان الطاقة[15].

وفي10نوفمبر 2013 أعلن وزير الخارجية (هوشيار زيباري)، عن اتفاق عقده مع وزير الخارجية التركي (أحمد داود أوغلو)[16]، على تفعيل عمل اللجنة الوزارية المشتركة ولجانها الفرعية، وصولاً إلى عقد اجتماع رئيس وزراء البلدين في المستقبل القريب (وهو لم يحدث)[17].

وبعيداً عن الزيارات واللقاءات بين مسؤولي الدبلوماسية، لم نشهد أي تطورات جديدة، وحتى الزيارة المحتملة المزمع قيام رئيس الوزراء العراقي بها، لن تكون نهاية المطاف، إذ إن الفجوة بين الطرفين واسعة جداً وتحتاج الى وقت طويل وتواصل وتفاهم كبير[18].

ولا بد من الاعتراف أن لتركيا دوراً مهماً ونافذاً، حالها حال أكثر من دولة من دول الإقليم في الشأن الداخلي العراقي، وبوسع تركيا تقديم الكثير للعراق سواء في مجال خبراتها الصناعية والتجارية بل والمشاركة في إعادة بناء العراق.

ثالثاً: مستقبل العلاقات التركية العراقية

يمكن دراسة مستقبل سياسة تركيا حيال العراق في ضوء ما تقدم، للانطلاق بتصورات واضحة حول المستقبل واتجاهاته، وفي أطار المستقبل المتوسط:

أما استمرار السياسة التركية باتجاهاتها الحالية: فهذا السيناريو يفترض أن

(15) العلاقات العراقية التركية: امكانية التقارب في اقليم متحول، صحيفة العراق الإلكترونية، 2013.

(16) المصدر السابق.

(17) المصدر السابق.

(18) جريدة المراقب العربي، العدد 4 ـ 9، 14 كانون الثاني 2014.

السياسة الخارجية التركية، سوف تستمر على ما هي علية، نتيجة بقاء المسائل الخلافية في (مسألة الأكراد والمياه ومشكلة الموصل وكركوك)، وعدم استعداد الاطراف المتصارعة لإيجاد صيغة حلول تخدم المصالح التركية، ولا سيّما بعد مطالبة بعض الساسة الاكراد بحق تقرير المصير، ودفع أطراف وأقليات عراقية للمطالبة بإنشاء أقاليم خاصة، فضلاً عن سعي تركيا في تغليب استخدام الوسائل العسكرية في معالجة مسألة حزب العمال الكردستاني، وتطلعاتها في ضرورة أن يكون لها نفوذ في مدينة الموصل وكركوك، وبما يحقق مصالحها الاقتصادية والسياسية، وهذا المشهد يستند على مجموعة مسوغات، وهي[19]:

1 ـ ضعف المعالجات التي يمكن أن يقدمها العراق لحل مشكلة التمرد الكردي (حزب العمال الكردستاني)، نتيجة حالة الانقسام في الرؤى والقرارات المناسبة بهذا الشأن بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان، هذا الأمر من شأنه أن يدفع تركيا الى تفعيل استخدام القوة العسكرية في معالجة المسألة الكردية، فضلاً عن استمرارها استخدام المياه كوسيلة ضغط على العراق، والتلويح المستمر بالتدخل لحماية التركمان في كركوك، وتأكيد على مسألة الحقوق التاريخية للأتراك في الموصل وكركوك.

2 ـ التأييد الأميركي لتطلعات تركيا في أن يكون لها نفوذ في شمال العراق، لأنها دولة حليفة للولايات المتحدة الأميركية، فقد أيد الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب تطلعات اوزال في السابق للسيطرة على مدينة الموصل وكركوك، إبان حرب الخليج الثانية عام 1991. ونتيجة استمرار بقاء الولايات المتحدة الأميركية في العراق، واشتداد حدة الصراع بينها وبين إيران، مما يتطلب استعانة الولايات المتحدة بالتدخل التركي لضمان أمن شمالي العراق في حالة ساءت الامور.

3 ـ تنامي المصالح الاقتصادية التركية في العراق، مما يتطلب أن تبذل تركيا جهودها في حمايتها وبكل الوسائل الممكنة .

أيد الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب تطلعات اوزال في السابق للسيطرة على مدينة الموصل وكركوك

أو أن السياسة الخارجية التركية حيال العراق سوف تجمع بين الاستمرار والتغيير، وهذا التغيير في السياسة الخارجية التركية سوف يكون بمثابة التطور، أي إن هذا المشهد يجمع بين استمرارية سياسة تركيا الحالية، ولكن بنهج وتوجه

(19) محمد ياس خضير، سياسة تركيا حيال العراق بعد عام 2003 الواقع واتجاهات المستقبل، مجلة قضايا سياسية، العدد 23 ـ 24، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين2011، ص 132 .

جديد يختلف عن سياسة تركيا الحالية، وهو يفترض ايضاً أن سياسة تركيا حيال العراق سوف تتغير، ولكن لن تتنازل تركيا عن مصالحها في العراق، فضلاً عن زيادة التعاون بين العراق وتركيا في المسائل الأمنية، وبالأخص في معالجة مسألة حزب العمال الكردستاني التركي[20] .

(20) فكرت نامق، علي هاشم، مصدر سبق ذكره، ص38.

وختاماً يمكن القول، إذا أريد للعلاقات الاقتصادية بين العرق وتركيا أن تأخذ مداها الإيجابي، وتلعب دور المحرك لعلاقاتهما السياسية، ومن أجل إقامة نواة لكتلة اقتصادية تتحرر من هيمنة التكتلات الاقتصادية الكبرى، فيجب أن يراعي كل بلد منها ظروف البلد الآخر، ويتعامل مع حقوقه المضمونة بالقوانين الدولية، على أنها المدخل الوحيد لتكون هذه العلاقات مثالاً يحتذي به من أية دولتين متجاورتين، فليس هناك بلد يأخذ إيجابيات هذه العلاقة، وعلى الطرف الآخر أن يكون مضحياً، فالعلاقات الودية المبنية على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، طريق ذو ممرين يأخذ كل طرف بقدر ما يعطي، وأن تركيا من دول جوار العراق ومهمته بالشأن العراقي الداخلي، فيجب بناء علاقات متوازنة فيما بينهما.

ويجب على تركيا أن تستخدم الديبلوماسية والتفاوض بدلاً من أن تتخذ موقفاً، وتحاول الاستفادة من مبادرة الرئيس الإيراني حسن روحاني في التواصل مع الغرب، وحتى لو لم يتغير موقف ايران بشأن قيادة بشار الأسد لسوريا، فأن من شأن التسوية السياسية التي ستكون ايران طرفاً فيها أن تنهي هذه الحرب الدائرة .

من المفيد لتركيا أن تغير من لهجتها وخطاب العثمنة الجديدة، وأن تقرن سياستها الخارجية بلغة يتقبلها الآخرون

والأمر الآخر، من المفيد لتركيا أن تغير من لهجتها وخطاب العثمنة الجديدة، وأن تقرن سياستها الخارجية بلغة يتقبلها الآخرون. وهكذا يتعين على تركيا أن تعيد تقويم سياستها الخارجية، لكي تتعامل مع الوقائع على الأرض وتسعى الى تحقيق مصالحها، باللجوء الى المرونة بدلاً من اتخاذ مواقف متشددة، لقد ماتت سياسة صفر مع الجيران، ولم يظل بإزاء تركيا إلا الاعتراف بأنها ذهبت أبعد مما يكون، وأن عليها احترام سيادة الدول والقبول بالقوى الاقليمية الأخرى، وأن توظيفها لقضية غزة ظهرت هشاشة موقفها من الكيان الصهيوني، تبعاً لاتفاقاتها الاستراتيجية مع هذا الكيان.

العـراق...
بين الفدرالية وشبح التقسيم

أ. م. د. لطيف كريم محمد*
أكاديمي وباحث من العراق

* كلية العلوم السياسية ـ جامعة تكريت

مقدمة

إن النظم السياسية الفدرالية بمفهومها الإكاديمي (العلمي) هي نظام سياسي واقتصادي واجتماعي عالمي متطور جداً، وأن أغلب دول العالم المتقدمة والمتطورة قد أخذت به ونصت عليه دساتيرها وحققت بموجبه الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني، كالولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية الاوربية بشكل عام، ولكن ذلك تم قبل التطبيق له بموجب (نظرية سياسية) وخط شروع نال رضا الاغلبية المطلقة وليس النسبية. وعليه جاءت دساتيرها ملبية لتلك (النظرية السياسية) والمجتمعية، أي كان هناك (وعي جمعي) قد تحقق مسبقاً بضرورة تحقيق النظام الفدرالي، وأضحت هناك حقيقة مطلقة مفادها بأن هذا النظام الفدرالي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمسألة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ولن يفرض من الخارج.

وبرغم أن الوثائق الخاصة بالفدرالية متضاربة من حيث تاريخ نشأتها، إذ أن بعضها يعتبر أقدم أنموذج هو الاتحاد السويسري عام 1291، وبعدها الولايات الأميركية المتحدة عام 1787 وكندا عام 1897.

والوثائق التاريخية ترجع تاريخ النظم الفدرالية الى ما قبل عام ثلاثة الاف ومائتي سنة خلت، أي الى عام 1186 ق.م، بين قبائل في مناطق كثيرة في العالم، خاصة في المدن الاغريقية والرومانية القديمة، حيث اصبحت روما بموجبها بعد ذلك قوة فدرالية، وارتبطت بها المدن الأكثر ضعفاً باعتبارها شريكة في النظام الفدرالي.

وشهدت العصور الوسطى في العالم الاسلامي نوعاً من النظم الفدرالية تسمى الامصار وتتمتع بإدارة ذاتية.

إما دول أوربا فقد تمتعت بنوع من الحكم الذاتي، فيما يعرف اليوم بشمال ايطاليا والمانيا وسويسرا، حيث قامت في الأخيرة روابط على شكل كونفدراليات، لأغراض التجارة والدفاع استمرت في سويسرا منذ 1291-1897، وتحولت بعدها الى نظام فدرالي عام 1848.

وتوالت النظم الفدرالية في التطبيق، إذ تحولت الولايات المتحدة من الكونفدرالية الى الفدرالية، وكندا اصبحت ثالث دولة فدرالية، كما اشرنا واستراليا عام 1901.

وشهد النصف الثاني من القرن العشرين انتشاراً واسعاً للأنظمة الفدرالية في أكثر قارات العالم:

الهند الصينية	1945
بورما	1948
اندونوسيا	1949
الهند	1950
الباكستان	1956
الملايو	1957
ماليزيا	1963
الامارات العربية المتحدة	1971

فالفدرالية وفق السياق التاريخي لا تعني (التقسيم)، بل تعني (الاتحاد) وتوظيف امكانيات هذا الاتحاد لخدمة المجتمع ورفاهيته، بتوظيف قدرات البلد والإقاليم للتنمية الاقتصادية والبشرية وحماية الهوية الوطنية وتعزيزها لخدمة الفرد والمجتمع. وانطلاقاً من هذه المقدمة نسأل: إن خيار الفدرالية في العراق هل يحقق الوحدة الوطنية أم لا؟ هذا ما ستجيب عليه ورقتنا البحثية.

أولاً: الفدرالية في العراق والخلط في المفاهيم

لقد أساء الكثير من السياسيين فهم الفيدرالية، وفي الوقت نفسه أساء فهمها أيضاً من الجماعات الاجتماعية والسياسية والجماعات الاثنية وكذلك

الحكام والمحكومين غير المتخصصين في العلوم السياسية والاجتماعية، ما عادوا يميزون بين(الفدرالية) التي تعني(الاتحاد) وبين الكونفدرالية

الاحزاب. بعبارة أخرى قبل الحكام والمحكومين غير المتخصصين في العلوم السياسية والاجتماعية، ما عادوا يميزون بين(الفدرالية) التي تعني(الاتحاد) وبين الكونفدرالية، ولهم الحق في ذلك لأن دستور عام 2005، لم يضعه وبلا شك أن سياسة الفقهاء في القانون الدستوري والمتضلعون في علم السياسة، وبالتأكيد فأن المحتل الأميركي والقوى الدولية والإقليمية، كانت واعية لما فرضته بشكل عاجل لتحقيق مصالحها المستقبلية، في بقعة جغرافية تشكل (مصدر الثراء)، ومن ذلك وهدفها الوصول الى (الفوضى الخلاقة)، التي تشتد بموجبها الصراع والعنف القومي والديني والطائفي والاثني بكل أبعاده[1].

فالنظام الفدرالي (Federalism) لا يعني تفكيك الدولة والمجتمع السياسي، بقدر ما يعني مشاركة سياسية وتقسيم إداري إلى وحدات إدارية، تسهل عمل الخدمات على مستوى النواحي والاقضية والمحافظات والإقاليم وتخفيف العبء عن الدولة المركزية[2].

وتؤكد أن استقلال السلطات الثلاثة في الدولة المركزية السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وتكاملها، على أن تخضع سلطات الإقاليم لسلطات الدولة الاتحادية.

ومن الجدير بالذكر فإن هناك ثلاث حلقات للدولة الاتحادية تمارس فيها الصلاحيات كاملة على الاقاليم الفدرالية وهي:

1 ـ المؤسسة العسكرية تكون حصراً بيد السلطة الاتحادية.

2 ـ الموارد المالية والاقتصادية وثروات جميع الاقاليم تخضع لموازنة الدولة الاتحادية.

3 ـ مؤسسة وزارة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي ايضاً تكون حصرياً بيد السلطة الاتحادية. وما عدا ذلك تخضع لمؤسسات الاقاليم.

وعليه فإن الفدرالية في مبادئها الاساسية وفي الفقه القانوني والدستوري واضحة، لا تقبل اللبس في وجود شخصية دولية واحدة مركبة من سلطات اتحادية واقليمية، وإن السلطة الاتحادية لها الأولوية على سلطات الإقاليم وليس العكس[3].

(1) للمزيد ينظر: سعد محمود حسين، مخطط التفتيت الأميركي للوطن العربي، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية 2004–2005، ص97.

(2) للتفاصيل ينظر: شاكر محمود وهيب، سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2005–2006، ص21.

(3) للتوسع ينظر: سعدي ابراهيم حسين، الفدرالية، النظام الاتحادي والهوية الوطنية العراقية، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بغداد، بلا، ص2.

ثانياً: مشروع الدولة العراقية الفدرالية

إن مشروع الدولة الفدرالية في العراق هو مشروع حديث النشأة والتطور، وفيه الكثير من المشاكل والإرباك، برغم أن اقليم كردستان الفدرالي قد أصبح واقعاً ملموساً وناجحاً على المستوى الوطني، إلا أن على المستوى الجغرافي لا زال غير واضح المعالم، وفيه الكثير من المشاكل، لكونه الخارطة الجغرافية هلامية ومحض خلاف واسع على المستوى الديمغرافي والجغرافي والسياسي، برغم أن الاكراد بعد الاحتلال الأميركي للعراق أظهروا رغبتهم مجدداً في العودة الى تبني الدستور الجديد عام 2005، وإلى فدرالية قومية تضمن حقوقهم وتمكنهم من الادارة الكفؤة لإقليم كردستان (اربيل، دهوك والسليمانية) وبما يعزز الوحدة الوطنية العراقية، إلا أن حق تقرير المصير ظل بشكل مطلقاً قومياً لهم على المستوى الشعبي الكردي[4].

أن اقليم كردستان الفدرالي قد أصبح واقعاً ملموساً وناجحاً على المستوى الوطني، إلا أن على المستوى الجغرافي لا زال غير واضح المعالم

(4) انظر: قحطان احمد سليمان، النظرية الاتحادية والمشروع الفدرالي المقترح للعراق، مجلة دراسات عراقية، عدد2، بغداد، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2005، ص 126 وما بعدها.

وقد أقر قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت الفدرالية فقد جاء في المادة الرابعة منه (نظام الحكم في العراق جمهوري، اتحادي (فدرالي، ديمقراطي، تعددي)، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادي والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية، ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات، وليس على أساس العراق أو الاثنية أو القومية أو المذاهب[5].

(5) قانون ادارة الدولة العراقية.

وأن الدستور العراقي الجديد عام 2005 في المادة (1) من المبادئ الاساسية، ينص على: (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهورية نيابي (برلماني) ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)، ونصت المادة (13) من المبادئ الأساسية، ثانياً: (لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور، ويعد باطلاً كل نص يرد في دساتير الاقاليم أو نص قانوني آخر يتعارض معه)[6].

(6) الدستور العراقي الدائم، المبادئ الاساسية، 2005، ص2.

وفي المادة (119) الباب الخامس الفصل الأول: يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين اقليم بناءً على طلب بالاستفتاء عليه بإحدى طريقتين:

أولاً: طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقاليم.

ثانياً: طلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الاقليم.

وفي المادة (120): يقوم الإقليم بوضع دستور له، يحدد هيكل سلطات الإقاليم وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات على أن لا يتعارض مع هذا الدستور[7]، أما المحافظات التي لم تنتظم بإقليم فقد منحها الدستور الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة، بما يمكنها من إدارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الإدارية، على أن ينظم ذلك بقانون المادة (122).

(7) المصدر نفسه، ص6.

وبناءً على ما تقدم فإن الدستور هو ضامن لوحدة العراق من التقسيم، لكون الفدرالية هي ليست تجزئة، ولا يسلب المركز من صلاحياته في حماية وحدة العراق الفدرالي الاتحادي، ونعتقد أن من واجب الدورة البرلمانية الثالثة إزالة بعض المواد المرتبكة والمتناقضة مع روح وفلسفة الدستور الاتحادي الراهن .

مستقبل الفدرالية في العراق

إن المتتبع لمسار العملية السياسية ونظام الحكم في العراق منذ عام 2003 وإلى الآن، والمستوعب لبنود الدستور عام 2005، يصل الى حقيقة مؤداها بأن: خيار الفدرالية لا بد منه، فضلاً عن الى الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي أفرزتها المرحلة الحالية لم يعد بالإمكان تجاهل المطلب الدستوري والمطلب الشعبي، والمطالب المتعلقة بالرأي العام الدولي، وباعتبار أن الفدرالية تكمن فيها حل لمشاكل العراق.

ومن أجل ضمان وحدة العراق وعدم الذهاب الى الكونفدرالية أو التقسيم، نرى أن يطبق النظام الفدرالي (الاتحادي) بشكله الصحيح، على وفق الشروط العلمية والاكاديمية له، وكما يأتي:

ومن أجل ضمان وحدة العراق وعدم الذهاب الى الكونفدرالية أو التقسيم، نرى أن يطبق النظام الفدرالي (الاتحادي) بشكله الصحيح

1 ـ تعديل بعض مواد أو بنود الدستور الغير واضحة، لا سيّما المتعلقة منها بالتداخل في الصلاحيات بين السلطة الاتحادية وسلطة الإقليم أو الأقاليم، فيفترض في حالة وجود نزاع أو التباس في القرارات أن تعطى الأولوية للسلطة الاتحادية.

2 ـ أن لا تكون هناك عبارة (حق تقرير المصير)، بعبارة أخرى أن يكون هناك نص واضح، أو مادة واضحة لضمان وحدة العراق.

3 ـ أن الفدرالية أو النظام الفدرالي الاتحادي: هو ليس اتحاداً اختيارياً بل هو ملزم لجميع الإقاليم والمحافظات.

4 ـ أن الفيدرالية يجب أن لا تكون على أساس طائفي أو قومي أو أثنين أو ديني، بل على أساس إداري (عدا إقليم كردستان).

5 ـ وتبعاً لذلك يمكن أن يكون العراق الفيدرالي وفقاً لما يأتي:

أ ـ فدرالية كردستان.

ب ـ فدرالية الوسط.

جـ ـ فدرالية الجنوب.

د ـ فدرالية الشمال.

هـ ـ الغربية (الأنبار).

المفهوم الاكاديمي للفدرالية أنه نظام إداري وسياسي واقتصادي متطور جداً، وهو يقوي المركز ولا يضعفهُ

6 ـ مع تأكيدنا بأن المفهوم الاكاديمي للفدرالية أنه نظام إداري وسياسي واقتصادي متطور جداً، وهو يقوي المركز ولا يضعفهُ.

7 ـ ويتم التأكيد أن: الجيش (المؤسسة العسكرية)، والمؤسسة المالية والاقتصادية، والخارجية والتمثيل الدبلوماسي، تكون هذهِ المؤسسات حصرياً عن صلاحيات الدولة المركزية.

8 ـ التأكيد بذلك على توزيع الثروة بحسب نسبة عدد السكان، وكذلك توزيع السلطة وعدم تركيزها وفق الصيغ الديمقراطية السليمة.

الخاتمة

يبدو العالم في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين وسط امواج من المتغيرات في انماط الحكم السائدة، من عالم الفوضى الخلاقة، عالم تتضاءل فيه سيادة الدولة، وتتزايد بين الدول روابط شتى. فهناك الآن في هذا العالم أكثر من خمسة وعشرين دولة، تضم أكثر من اربعون بالمئة من سكان العالم، تعكس كل منها الخصائص الاساسية للدولة الفدرالية وتطبيقاتها.

ومن خلال دراستنا للأنظمة الفدرالية لا نستطيع الاقرار بأن أي من هذه النظم تشكل أنموذجاً صالحاً للتطبيق في كل زمان ومكان، لأن ذلك خاضع لأمور عدة كمستوى الوعي الجمعي والتركيب السياسي، ونوع السياسات الحكومية والوضع الديموغرافي ومستوى التماسك في الاندماج الاجتماعي، ولا نغالي اذا قلنا للظروف الدولية والاقليمية دور في تأجيج اللاوعي أو الوعي الجمعي للجماعات، التي تؤسس البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجتمع معين في مكان معين.

وغالبا ما ارتبطت بالوقت الراهن مسألة الديموقراطية وحقوق الانسان بالفدرالية، لأنها اصبحت مطلباً شعبياً ورسمياً، كما يظهر من مطالبات المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وعلى المستوى العالمي نصت عليه المواثيق والعهود والقوانين الدولية. وهكذا اصبح ليس بالإمكان الكلام نظرياً عن الديمقراطية وحقوق الانسان، إلا بتطبيقاتها العملية وتجسيدها دستورياً وعلى أرض الواقع.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن خيار الفدرالية بمفهومها ومضمونها القانوني، يحقق الوحدة الوطنية ويجنب البلد من منزلقات التقسيم بكل أشكاله.

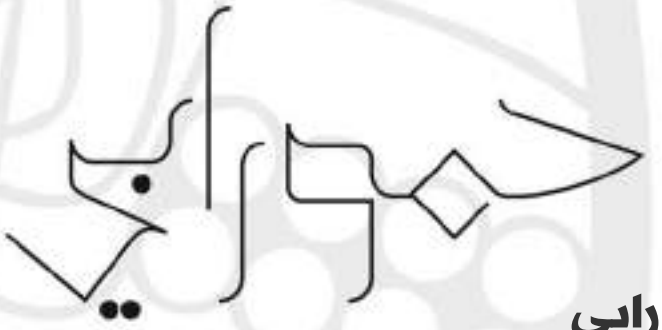

أوراق حمورابي

- ثغرات الدستور العراقي... فرص مفتوحة لعدم الاستقرار — بسمة ماجد حمزة
- صراع الثيوقراطية والعلمانية في عراق ما بعد التغيير — حسين شلوشي
- الانتلجسيا العراقية: بين غياب الدور وضعف الإرادة — عطارد عوض عبد الحميد
- النظام البرلماني العراقي ثنائية المشاركة والمعارضة — نضال جهاد حميد العبيدي
- إسرائيل ومسعى عدم استقرار المنطقة — بسمة عبد المحسن

ثغرات الدستور العراقي... فرص مفتوحة لعدم الاستقرار

بسمة ماجد حمزة*
أكاديمية وباحثة من العراق

* وحدة البحوث والدراسات ـ مركز حمورابي

مقدمة

كانت الخطوة الآتية لتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في آوائل آيار- مايو 2005، هي تشكيل لجنة صياغة الدستور العراقي الجديد، فنصت المادتين (60 ــ 61) من قانون ادارة الدولة المرحلة الانتقالية على أن تقوم الجمعية الوطنية بكتابة مسودة الدستور، وهنا لا يمكن إغفال الدور الأميركي في عملية صياغة الدستور، إذ تلاقت الرغبات الأميركية مع رغبات بعض مما ساهم في كتابة الدستور العراقي الدائم، فلم يقف دور الولايات المتحدة عند حدود الهدف المعلن والذي تمثل في تغير نظام صدام حسين، بل أمتد الى بلورة الدستور الذي تم إقرار مسودته النهائية في 28 آب ــ اغسطس 2005، وتم الاستفتاء عليه في 15 تشرين الأول 2005، وذلك تمهيداً لإعادة تأهيل ادوار العراق الاقليمية والدولية[1].

كذلك شهدت عملية الاعداد لوضع الدستور العراقي الدائم خلافاً عقيماً وجدلاً واسعاً يعكس حالة الطائفية السياسية السائدة في العراق، إذ جاء الدستور ليعكس الواقع الطائفي الجديد الذي يعيشه العراق خاصة مع بروز التنازع السياسي المتنازعة والأكراد بعد انتخابات كانون الثاني 2005، إذ سعت الاحزاب السياسية والأكراد لتكريس هذا الدستور، الذي عّدة كثيرون بمثابة الغام من الممكن أن تذهب بوحدة العراق، وتؤدي إلى فوضى شاملة وعدم الاستقرار على كافة الاصعدة .

شهدت عملية الاعداد لوضع الدستور العراقي الدائم خلافاً عقيماً وجدلاً واسعاً يعكس حالة الطائفية السياسية السائدة في العراق

وقبل الخوض في مناقشة أهم القضايا المثيرة للجدل في

(1) العراق بين زيادة العنف والعملية السياسية، التقرير الاستراتيجي العربي 2005–2006، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006،ص331.

مسودة الدستور العراقي، لابد من الاشارة إلى أن ظروف كتابة هذه المسودة كانت غير ملائمة، وأن هناك مجموعة من الاشكاليات القانونية والسياسية والموضوعية، جعلت هذه المسودة محل تشكيك وجدل في تلبيته لمصالح كل أطراف التنوع الاجتماعي في العراق، لعل أبرز هذه الاشكاليات هي[2]:

أعربت الولايات المتحدة الأميركية وعلى لسان رئيسها ضرورة أنجاز الدستور العراقي في الوقت المحدود له

1 ـ غياب التمثيل المتوازن في الجمعية الوطنية بسبب غياب (42%)، من أبناء الشعب العراقي نتيجة أعمال الترهيب والاجتياح للقوات الأميركية في فترة الانتخابات، والاعمال الارهابية والمقاطعة للعملية السياسية من مكون معين من الشعب، ناهيك عن أعمال الحشد القومي والطائفي، الذي أفرز تمثيلاً غير متوازن في الجمعية الوطنية[3].

2 ـ الجداول الزمنية التي فرضها قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسير العملية السياسية، إذ قيد لجنة كتابة الدستور بسقف زمني لا يتجاوز الشهرين لإنجاز هذه المهمة، وهي في كل الإحوال غير منطقية بالنسبة إلى الحالة العراقية، وهذا الأمر ولد ضغطاً على لجنة كتابة الدستور وعلى القادة السياسيين، بعد أن أعربت الولايات المتحدة الأميركية وعلى لسان رئيسها ضرورة أنجاز الدستور العراقي في الوقت المحدود له، لا سيما أن المخطط هو أن يتم كتابة الدستور من الأميركان كما حدث في الحالة اليابانية.

عملية كتابة الدستور تخضع لموازنات سياسية أكثر من موازنات المصلحة الوطنية العليا، وقد كان دور للسفارة الأميركية والبريطانية دوراً واضحاً في قبول الكتل السياسية به بما ذلك ممثلي المكون السني

3 ـ الضغط الخارجي على بعض القوى السياسية لغرض القبول أو تعديل أو إلغاء بعض المواد في المسودة، مما جعل عملية كتابة الدستور تخضع لموازنات سياسية أكثر من موازنات المصلحة الوطنية العليا، وقد كان دور للسفارة الأميركية والبريطانية دوراً واضحاً في قبول الكتل السياسية به بما ذلك ممثلي المكون السني[4].

4 ـ الاختلاف الحاد بين أجندة الاطراف المشاركة في كتابة الدستور، وتمسك كل طرف بثوابت معينة أو خطوط حمراء، لم تعطِ هذه اللجنة مرونة في التوصل الى صيغه توافقية وطنية، وأتضح ذلك في غياب دور اللجنة الدستورية لصالح القيادات السياسية، التي حسمت الكثير من القضايا عن طريق صفقات سياسية متبادلة، هكذا استمرت عملية كتابة الدستور الى أن جاء يوم 9 آب 2005، إذ استأنفت جميع الكتل البرلمانية العراقية مناقشاتها

(2) علي محجوب، العراق الجديد وحقيقة التحول السياسي، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدرسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد(53)، 2006، ص61.

(3) سلمان الجميلي، الدستور العراقي .. رؤية مستقبلية للتداعيات الداخلية والانعكاسات الاقليمية، بحث مقدم في ندوة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2005، ص14.

(4) مجموعة باحثين، مأزق الدستور: نقد وتحليل، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق،2006، ص3.

الماراثونية لحل(18) قضية خلافية، كانت لا تزال عالقة بشأن صياغة الدستور، وأهم هذه القضايا هي اسم الجمهورية، ودور الدين كمصدر للتشريع، والهوية العراقية، ومكونات الشعب العراقي، ووضع وصلاحيات رئيس الدولة .

وبعد صدور الدستور والموافقة عليه ظهرت انتقادات رئيسية، يمكن إجمالها في نقطتين مهمتين تتعلق بالاستفتاء على الدستور، وطريقة احتساب النتائج النهائية لمسودة الدستور وهما :

النقطة الأولى: هي إلغاء حق العراقيين المتواجدين خارج العراق من حق التصويت على مسودة الدستور، علماً أن عددهم يكل نسبة لا يستهان بها من العدد الكلي للعراقيين، وأن صوتهم مؤثر .

النقطة الثانية: تتعلق بطريقة احتساب النتيجة النهائية لنسب الاستفتاء بصرف النظر عن موضوع التزوير الحاصل، والدليل على ذلك الإعلان عن نتائج الأولية للمحافظات والإبقاء على نتيجة محافظة نينوى الى اللحظة الأخيرة، التي تعد لحظة الحسم للطرف المتحكم في مجريات الأمور[5] .

(5) المصدر نفسة.

إذ أشار قانون إدارة الدولة في المادة (61) الى أن مسودة الدستور ترفض في حال عدم موافقة ثلثي المقترعين لثلاثة محافظات، إي إن النتائج يجب أن تجمع في هذه المحافظات، وتقسم على ثلاثة ويؤخذ المعدل، إلا أن الذي حصل هو أخذ النتيجة لكل محافظة على انفراد وهذا غير صحيح، إذ إن الصحيح هو جمع نسب للمحافظات الثلاثة، والتي نسبة قول (لا) أكثر كما يأتي (96%+91%+55%)، وقسمة على ثلاثة فيكون الناتج أكثر من (77%)، أي من الثلثين وهو(66%).

الملاحظات المدرجة على دستور العراق 2005

يتناول تحليلنا للدستور بداية من الفقرة الأولى المتعلقة بشكل نظام الحكم (برلماني، ديمقراطي، اتحادي) الذي اعتمدته المسودة كأسلوب لنظام الحكم في العراق، والذي يعد امتداد للتجربة التي مورست في المرحلة الانتقالية، وهي من أكثر الموضوعات التي أثارت جدلاً وانقساماً، وذلك يعود لعدة اسباب:

العراق يكاد يكون النموذج الوحيد الذي تتحول فيه دولة من بسيطة الى مركبة

1 ـ أن العراق يكاد يكون النموذج الوحيد الذي تتحول فيه دولة من بسيطة الى مركبة، ذلك أن أغلب النماذج الفيدرالية في العالم كانت على العكس، إي إن الدولة الفيدرالية نتاج اتحاد اختياري بين أقاليم أو ولايات أو فيدراليات، إما في الحالة العراقية فسوف يتطلب الأمر تفكيك الدول لأجل إعادة هيكلتها من جديد[6] .

(6) سلمان الجميلي، مصدر سابق

2 ـ إن الدولة العراقية دولة ضعيفة ومحطمة، وقد ترتب على الاحتلال الأميركي اقتلاع كل مؤسسات الدولة وبناها التحتية، وهذا يعني أن المركز في حالة ضعف لا يقوى على إدارة نفسه، في الوقت نفسه توجد أطراف أقوى من المركز، ومن ثم تشعر هذه الأطراف تشعر بأن لا حاجة لها بالمركز، ولا تقدم تنازلات من وضعها الحالي لأجل تقويته المركز، وهذا ما سيعود الى انعدام وجود قوة محورية تحافظ على وحدة الكيان العراقي .

3 ـ أن الحجة في تبني النظام الفيدرالي البرلماني، هي ضمان لعدم عودة الدكتاتورية والاستبداد والفيدرالية تضمن توزيع الثروات وتوزيع السلطة، غير أن الأمر لا ينطبق على الحالة العراقية، التي لازالت معايير العلاقات والنفوذ والطائفية والقومية هي التي تحكم اختيارات الناس، وأن قيام أقاليم متعددة هو توزيع للدكتاتوريات الصغيرة أو المحلية التي تؤسس كموارد قوة، تجعلها تمارس دوراً اسوأ من استبدادية الانظمة المركزية، وليس بالضرورة كل نظام مركزي هو استبدادي، كما وانه ليس كل نظام فيدرالي هو نظام توزيع عادل للثروة والسلطة .

إن نيات الانفصال واضحة في أجندة الإحزاب والقوى السياسية المحلية، وخاصة الكردية

4 ـ إن نيات الانفصال واضحة في أجندة الإحزاب والقوى السياسية المحلية، وخاصة الكردية منها التي لم تحدد حتى هذا الوقت، أين ينتهي حدود اقليم كردستان، فضلاً عن الدور الاقليمي لبعض الدول التي ترغب في إضعاف العراق عن طريق تقسيمه أو تفتيته، ودفع بعض أطراف والقوى السياسية لتبني هذا الخيار[7].

(7) سعد سلوم، من دستور 1925 الى الاستفتاء الشعبي 2005، جريدة الصباح، العدد 661، السبت 24/9/ 2005.

ويثبت الدستور في ديباجته عبارة (**هذا الدستور ضامن لوحدة العراق**)، ونقول كيف يكون هذا الدستور ضامن لوحدة العراق، من دون أن يوجد ولو نص واحد من بين مواده (144)، يتحدث عن السبل الكفيلة لضمان وحدة البلاد، كما هو الحال في معظم دساتير العالم، ومنها على سبيل المثال

كيف يكون هذا الدستور ضامن لوحدة العراق، من دون أن يوجد ولو نص واحد من بين مواده (144)

(الدستور الأميركي)، الذي ينص على استخدام القوة لمنع أي تمرد يدعو لانفصال هذه الولاية أو تلك عن جسد الاتحاد الذي يحمل اسم (الولايات المتحدة الأميركية) .

لذا ينصب اهتمامنا في هذه الورقة البحثية على دراسة وتسليط الضوء على النصوص المعتلة في الدستور العراقي لسنة 2005:

1 ـ منع التشريعات المتعارضة

إن أحد المحاور الرئيسة الاساس في هذا المعترك، مصادر التشريع إلى جانب شكل الدولة المقبلة، هل هو موحد أم اتحادي؟ هوية العراق وتوزيع الثروات. هل اصبح الاسلام المصدر أساسي للتشريع أم مصدراً اساساً للتشريع؟.

لنتفحص المادة الثانية من المبادئ الاساسية، تقول المادة في فقرتها اولاً (الاسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر اساس للتشريع)، أي ليس المصدر الأساسي، ولكنها جاءت مشفوعة بالفقرة (أ) (لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام)، هل يعني أن الشريعة الاسلامية ستكون المصدر الأساسي للتشريع؟ ويحتاط الطرف العلماني فيضع في الفقرة (ب) نصاً يؤكد (لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية)[8].

(8) باسم محمد حبيب، قراءة في مسودة الدستور الجديد، جريدة الصباح، العدد653، الاربعاء 14/9/ 2005.

أن النصوص الدستورية يجب أن تأتي قاطعة الدلالة واضحة المعاني حتى يسهل على المعنيين تطبيقها

وهكذا نلحظ أن الفقرتين (أ) و(ب) من الفقرة (اولاً) من المادة (2) من الدستور، غامضتان ومن شأنهما فتح باب الاجتهاد والاختلاف، في حين أن النصوص الدستورية يجب أن تأتي قاطعة الدلالة واضحة المعاني حتى يسهل على المعنيين تطبيقها، وعند التوقف عند المادة الثانية من الدستور بغية كشف عدم الانسجام في مواقف المشرع، قد يقول البعض أن هذه الصياغات وليدة التوافق السياسي بين الأطراف المشاركة في العملية السياسية، في الوقت الذي يمكن لهذا التوافق أن يتجلى بطريقة أفضل نضجاً، وبتعابير دقيقة شاملة واضحة في آن واحد.

2 ـ إنشاء مجلس دولة

قضت المادة (101) من الدستور على أنه (يجوز بقانون إنشاء مجلس دولة يختص بوظائف القضاء الاداري، والإفتاء والصياغة وتمثيل الدولة وسائر

الهيئات العامة، امام جهات القضاء، إلا ما استثني منها بقانون)، إن مجلس شورى الدولة أسس بالقانون رقم 65 لسنة 1979 المعدل[9]، وما زال يمارس وظائفه في مجال المشورة والتقنين والقضاء الإداري، ولكنه تابع لوزارة العدل، وهذا يتناقض مع توجهات الدستور في جعل القضاء مستقلاً، ومرجعية هذا المجلس بوزارة العدل، لا يستقيم في أن يكون القضاء، وهو السلطة الثالثة في الدولة تابعاً للسلطة التنفيذية.

لا يستقيم في أن يكون القضاء، وهو السلطة الثالثة في الدولة تابعاً للسلطة التنفيذية

(9) الشيخ محمد اليعقوبي، ملاحظات على الدستور ودعوة الى وحدة الكلمة، جريدة الصباح، العدد 660، الخميس 22/9/2005.

3 ـ ملكية النفط والغاز

نصت المادة (111) من الدستور على أن (النفط والغاز هما ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات)، هنا المشرع أهمل الثروات الطبيعية الأخرى، هل تعد ملكاً للشعب العراقي؟ وأن النص يعتريه الغموض لأن الملكية بوصفها حقاً عينياً أصلياً، لا تتقرر إلا إلى شخص قانوني، سواء كان هذا الشخص طبيعياً أم معنوياً، وبما أن الشعب العراقي لا يتمتع بالشخصية المعنوية، عليه فإن اسناد حق ملكية النفط والغاز إليه يعد مجازاً، فالملكية الحقيقية للدولة بوصفها شخصاً معنوياً بحسب احكام المادة (47) من القانون المدني العراقي، فضلاص عما قضت به المادة (112/ اولاً) من الدستور عن إدارة آبار النفط والغاز، حيث نصت على أنه (تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الإقاليم)، لقد أثار هذا النص شقاقاً في وجهات النظر، فهناك من يقول أن النص ينطبق على الحقول الحالية، ولا يشمل الحقول التي تكتشف لاحقاً، وبناءً عليه وحتى يكون النص المذكور واضحاً لا لبس فيه.

أن الشعب العراقي لا يتمتع بالشخصية المعنوية، عليه فإن اسناد حق ملكية النفط والغاز إليه يعد مجازاً

4 ـ حقوق الأقليات

نصت المادة (125) من الدستور والتي جاءت تحت عنوان الباب الخامس الفصل الرابع ـ الإدارات المحلية، على أن (يضمن الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان والكلدان والآشوريين وسائر المكونات الأخرى وينظم ذلك بقانون)، وفي هذا تناقض فعنوان الفصل يتعلق بالإدارات المحلية، ومضمون المادة يخص حقوق الإقليات، فهل تعد حقوق الإقليات ادارات محلية؟ لذا نقترح أن ترحل

المادة (125) من الدستور الى الفصل الأول من الباب الثاني والمعنون بـ (الحقوق)، فذلك هو مقرها الطبيعي، إما الادارات المحلية فيراد بها إدارات الاقضية والنواحي والقرى والتي تتكون منها المحافظات[10].

(10) علي شيبه احمد، قراءة في الدستور العراقي الجديد، جريدة الهدى، العدد 6، الثلاثاء، 11/22/ 2005.

5 ـ توزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم

إن الدستور حدد اختصاصات السلطات الاتحادية في المادة (110) على سبيل الحصر، ثم جاء في المادة (114) ليحدد الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الإقاليم، وقد أورد في المادة المذكورة سبعة اختصاصات، الترجيح فيها للسلطات الاتحادية بذكره عبارات (بالتنسيق مع حكومات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم) و(بالتعاون مع الإقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم) و(بالتشاور مع الإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم)، ما يلاحظ على نص المادة (114) أنها (قضت بأن تكون الاختصاصات الآتية مشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الإقاليم)، إلا أنه أشرك المحافظات غير المنتظمة في إقليم بهذه الاختصاصات، وهذا غير صحيح، لأنه لا يمكن للمحافظات غير المنتظمة في إقليم أن تمارس الاختصاصات نفسها، التي يمارسها الاقليم، وإلا لسقطت الفروق بين اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية، لأن الأولى تعني تقاسم الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية بين السلطات الاتحادية والإقاليم، في حين أن الثانية تعني تقاسم الوظيفة الادارية بين الحكومة المركزية والمحافظات، ويستفاد من سياق نص المادة (114) من الدستور، أن كفة السلطات الاتحادية مرجحة على كفة سلطات الإقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم عند ممارسة الاختصاصات المشتركة.

إلا أن المادة (115) من الدستور جاءت لتقضي بخلاف ذلك، فقد ورد فيها ما نصه (كل ما لم ينص عليه من الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الإقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، والصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والإقاليم، تكون الإولوية فيها لقانون الإقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما)، إن هذا النص فيه خرقاً من حيث

أن كفة السلطات الاتحادية مرجحة على كفة سلطات الإقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم عند ممارسة الاختصاصات المشتركة

الشكل والمضمون، إذ ورد في النص عبارة (تكون الأولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم)، فظاهر النص أن المحافظات تملك الوظيفة التشريعية كما هو حال الاقاليم، ومن ثم بإمكانها اصدار قوانين محلية تطبق داخل حدودها، وهذا محال لأن النظام اللامركزي لا يسمح للهيئات المحلية ممارسة مثل هذا الاختصاص، فما تتمتع به المحافظات غير المنتظمة في اقليم صلاحيات ادارية ومالية واسعة، بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الادرية، وينظم ذلك بقانون كما نصت على ذلك المادة (122 ثانياً) من الدستور، أما ترجيح قانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم على القانون الاتحادي في الاختصاصات المشتركة في حالة الخلاف بينهما، كما قضت بذلك المادة (115)، فإنه غير جائز.

صراع الثيوقراطية والعلمانية في عراق ما بعد التغيير

حسين شلوشي*
كاتب وإعلامي من العراق

* مستشار مركز حمورابي

مقدمة

انطلقت الأحزاب العراقية جميعها باختلاف مشاربها وانتماءاتها الفكرية والدينية، للعمل في الساحة العراقية بعد الغزو والاحتلال الأميركي للبلاد في، وكانت جميعها محكومة بثلاثة عوامل أو عناصر واقعية وهي، الأول: الصدمة والغموض: وهذا المفهوم هو انعكاس لاستراتيجية الحرب الأميركية المتمثل بـ (الصدمة والترويع)، إذ تمثلت الصدمة بمواجهة حقيقة الفراغ السياسي وحقيقة سقوط النظام، الى جوار الغموض والضبابية بين الإرادة الحزبية (الاحزاب) والارادة الأميركية والارادة الجماهيرية، الثاني: العاطفة: عبّر الجمهور عن عواطفهم في حدود التعبير عن الحرية الشخصية والكشف عن كوامن عقدية وثقافية مكبوتة، الثالث: الإرث التاريخي: تقدمت الاحزاب الى الساحة العراقية وهي غير متهيئة لمشاريع سياسية تفصيلية بعد سقوط النظام.

ولا تملك الاحزاب رؤية واضحة عن البناء والتأسيس بحكم آلية التغيير، التي حصلت والانفصال عن المجتمع لفترة طويلة جداً، على أساس أن معظم الأحزاب كانت في المنفى، والأخرى الداخلية ظرفها العام معروف ومحكومة بضغط النظام، وبذلك فإن هذه الأحزاب وجدت ضالتها في العبور الى الجمهور والاندماج معهم بالرمزيات التاريخية الدينية، فهذه الشخصيات تختصر الطريق عليهم في التعريف والحضور والاضافة في الريادة والقيادة، وقيمة كبيرة للتحرك والاندماج السريع في المجتمع.

هذه الأحزاب وجدت ضالتها في العبور الى الجمهور والاندماج معهم بالرمزيات التاريخية الدينية

أولاً: الوعاء الأوسع

كان الشعار الأبرز الذي حملته الولايات المتحدة قبل وفي أثناء وبعد احتلال العراق هو(الديمقراطية)، والعمل على إرسائها في العراق الجديد ما بعد الحكم الديكتاتوري، وبقدر جاذبية الشعار والمفهوم الديمقراطي فأن انظار العراقيين في الأعم الأغلب، وطبقاً لسمة الشعب العامة الظاهرة في التدين والمحافظة على التقاليد ذهبت صوب المرجعية الدينية، وأظهرت هذه الجماهير التفافاً وولاءً كبيراً لهذه المرجعيات، لا سيّما مرجعية آية الله العظمى سماحة السيد علي الحسيني السيستاني.

الشعار الأبرز الذي حملته الولايات المتحدة قبل وفي أثناء وبعد احتلال العراق هو(الديمقراطية)

وبرغم هذا الاقتراب الذي أبدته الأحزاب الإسلامية والعلمانية من المرجعية والمؤسسة الدينية، لم يكن في ذهن أيّ منها فكرة السلطة الدينية (الثيوقراطية)، أو التفكير بنظرية إسلامية لحكم العراق، لأنهم يدركون أن هذا الأمر لا يمكن للولايات المتحدة أن تقبل أو تسمح به، بل إن واحداً من أهدافها السياسية المباشرة في العراق، تقويض السلطة والحكومة الإسلامية في جمهورية إيران الإسلامية، الأمر الذي دعا آية الله السيد محمد باقر الحكيم رحمه الله، أن يعلن صراحة من على منبر الجمعة في النجف (أننا لا نريد حكومة دينية على غرار النموذج الإيراني أو غيره)، بل يؤكد أننا مع خيارات الشعب العراقي وكل الإديان والطوائف محترمة، وهذا ما إنعكس في ديباجة الدستور العراقي لتعريف الدولة العراقية الجديدة بأنها (تحترم الإسلام).

وفي الوقت الذي كانت الضغوط السياسية الدولية وأخرى شعبية داخلية من طوائف واقوام واقليات موجهة على الاحزاب العراقية، تدعوها الى الانفكاك عن مطلب (الدولة الاسلامية) وحتى الابتعاد عن فرض الشريعة الاسلامية في الدستور ومن ثم بالقوانين، كانت هذه الاحزاب في مورد وحاجة فرض المقبولية على الجمهور وتحقيق الحضور فيه، وبذلك لا يمكنهم الانفكاك عن خطابهم الديني وثقافتهم ودعواهم، الأمر الذي فرض متغيراً مهماً في سلوكية الاحزاب الدينية، هو أقرب الى الانفصام (بالشخصية الحزبية الإسلامية)، وهو المقتل الذي

سلوكية الاحزاب الدينية، هو أقرب الى الانفصام (بالشخصية الحزبية الإسلامية)، وهو المقتل الذي يروق للولايات المتحدة أن تجده في هذه الاحزاب

يروق للولايات المتحدة أن تجده في هذه الاحزاب، وذلك بتفريغها من محتواها (الشرعي) إلى السلوك السياسي (البراغماتي) غير المحدد بثوابت عقدية أو شرعية.

من جانبها وقعت الأحزاب العلمانية هي الأخرى في الاشكالية نفسها، سواء القومية منها أو اليسارية، لأنها تهافتت على السلطة مع الاسلاميين بكافة تفاصيلهم الدينية والطائفية، وتأكيد وقبول (تحكم) المرجعية الدينية في قضايا الخلاف السياسي والقانوني والشعبي، فضلاً عن الالتصاق بالولايات المتحدة الأميركية وإظهار التابعية لها، لتبدو فارغة المحتوى القومي واليساري الثوري، فالصراع الأول بين هذه الاحزاب هو صراع النفوذ الشعبي والسواد السياسي، بعيداً عن الإقناع الفكري والعقائدي المتقاطع حد التناقض أحياناً بينهما لا سيّما في الجذور.

ثانياً: صراع الجذر

أن الأحزاب الاسلامية التي عملت في العراق الجديد وشاركت في العملية السياسية من الشيعة والسنة، تستند الى مباني فكرية شبه متطابقة، أو إنها في أقل تقدير إن اختلفت في التفاصيل فأنها تتفق النتائج، ومن أهم مصادر الثقافة والفكر الأولى لهذه الاحزاب في العصر الحديث (خمسينات وستينات وسبعينات القرن العشرين)، السيد الشهيد محمد باقر الصدر رحمه الله والسيد سيد قطب رحمه الله، وفي ذات السياق داخل المحتوى الفكري لكلاهما هناك الجانب الفكري والتطبيقي لحاكمية الإسلام، والذي تمثل في (الحكومة الاسلامية) التي أسسها السيد الإمام روح الله الخميني.

أن الأحزاب الاسلامية التي عملت في العراق الجديد وشاركت في العملية السياسية من الشيعة والسنة، تستند الى مباني فكرية شبه متطابقة

وهؤلاء الأعمدة جميعهم يؤكدون على (حاكمية الله)، وصلاحية الدين الإسلامي لنظريات عمل سياسي واقتصادي واجتماعي وتنموي في داخل الممكن الشرعي في الدين الاسلامي، بالنسبة إلى سيد قطب، يرى أن الحكم ينقسم الى قسمين أو نوعين (إمّا حكم إسلامي تكون الحاكمية فيه لله وحده أو حكم جاهلي وهو حكم لا تكون فيه الحاكمية لله)[1].

(1) امال الخرافي، سيد قطب في ظلال صاحب الظلال، مركز الحضارة، بيروت، 2000.

ومن المعلوم أن الحزب الاسلامي العراقي هو امتداد وجزء من حزب

أن الحزب الاسلامي العراقي هو امتداد وجزء من حزب الإخوان المنتشر في العالم الاسلامي والعربي

الإخوان المنتشر في العالم الاسلامي والعربي، وأن سيد قطب هو من جغرافيا المنبع وكذلك منبع الفكر للإخوان، وأن سيد قطب يعد أن الحكم في الاسلام مسألة عقيدية، وأنها تدخل في صميم الربوبية والألوهية، بمعنى أن الحاكمية هي التوحيد وبذلك فهي إلزام بالأصول، وكذلك هو يضع استراتيجية عمل لحزب الاخوان المسلمين للوصول الى غايات العقيدة، ويحدد هذه الاستراتيجية في كتابه (**معالم في الطريق**)، الذي كتبه وهو في سجن طره بأربعة محطات أو مراحل يما هي فيها الدعوة الاسلامية الأولى، وانتشار الاسلام على يد الرسول محمد صلى الله عليه وآله، وتمثلت هذه المراحل بـ (الجاهلية، الحاكمية، العصبة المؤمنة، الجهاد)، وهو يرى أن الجاهلية تعني حكومة بلا اسلام وعودة إلى عصر ما قبل الاسلام، وهي اعتداء على الحاكمية الإلهية، وأورد في كتابه (معالم في الطريق)، (الجاهلية تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله في الأرض وعلى أخص خصائص الألوهية وهي الحاكمية)[2].

(2) المصدر نفسه.

وأن هذا التقرير بالحاكمية تنشأ منه عصبة مؤمنة (الحزب) لتفرض الحاكمية ولو بالجهاد، وهو يُفصّل في الدعوة وأخذ المواثيق وقبول الذين يسايرون (الحاكمية)، الوقت نفسه يؤكد حصول الصراع بين العصبة المؤمنة (الحزب)، والأخرى التي لا تريد الحاكمية، بالجانب الآخر الشيعي فإن تجربتي الفكر والعمل جاهزتان كنماذج للقراءة والعمل أيضاً.

إن السيد محمد باقر الصدر رحمه الله قد وضع الأطر الفكرية لهذه الحاكمية، وبدأ التأسيس لمنهجية نظرية متكاملة، فراح يؤسس إلى (فقه النظرية) الذي يبدأ بـ(فقه الفرد) أو الأحكام الشرعية المتعلقة بالمكلف كفرد، ويعبر منه إلى فقه المجتمع وهذا المجتمع يعني **الدولة** أو **الامة**، فهو يرى أن الرسول محمد صلى الله عليه وآله، كان يمارس دورين بوجوده فهو ينقل **تكليف الافراد**، وأخرى يمارس دور **مسؤول الدولة** يماهي كوجود معنوي ومادي. ولذلك فلا بد من وجود نظرية إسلامية في جوانبها (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، وهذه النظرية تأتي بفقه آخر وهو فقه المجتمع والدولة، يتجاوز فقه الفرد، وعبّر عن ذلك في تفسيره الموضوعي للقرآن الكريم باصطلاح (منطقة الفراغ التشريعي)، وأن هذه المنطقة

هذه المنطقة (الفراغ) يملؤها الفقيه العادل على وفق المبادئ والتطورات العامة للإسلام

(الفراغ) يملؤها الفقيه العادل على وفق المبادئ والتطورات العامة للإسلام[3]، ومن جانب آخر فإن النموذج العملي لدولة وحكومة اسلامية موجوداً في الجمهورية الاسلامية الإيرانية، هو يستند إلى ذات الأطر الفكرية والمفاهيم في فقه المجتمع والولي العادل.

هذه المفاهيم والأطر كان قد دافع عنها وأسس لها فكرياً وثقافياً وعملياً السيد الإمام الخميني رحمه الله، ونكتفي بنقل قول للسيد الامام نراه مهماً كما في كتابه **كشف الاسرار**، وهذا الكتاب والقول هما قبل نجاح الثورة، يقول (**جميع الحكومات تتعارض مع مصالح الناس، وهي باطلة، إلا الحكومة الإلهية وكل شرعة باطلة ولاغية عدا شرعة الله**)[4].

ثم بيّن في كتاب البيع «لما كانت الحكومة الاسلامية حكومة قانونية، بل حكومة القانون الإلهية الوحيدة. . . . فلا بد من توافر صفتين في الحاكم هما أساس الحكومة القانونية، ولا يعقل تحققها إلا بهما، احداهما العلم بالقانون (الفقه) والثانية (العدالة)»[5]، وعلى وفق ذلك، فإن الجذر للأحزاب الاسلامية يؤكد **الحاكمية لله** تشريعاً وعملاً، وكذلك ممكناً والاساس في هذه الحاكمية أن نعتقد بها ك (مجموعة) بيقين التشريع، واللافت في الأمر أن المفكرين المنظرين لهذه الحاكمية، قد تمّ اعدامهم من القيادات السياسية القومية في مصر والعراق.

وكذلك فإن الجزء الأكبر من جهد هؤلاء المفكرين، كان موجهاً لتقويض الفكر الماركسي والوجودي والعمل الشيوعي، وإن هؤلاء اجتمعوا اليوم في بوتقة واحدة لإنشاء حكومة ودستور وقوانين للمجتمع، يفترض أنها تؤسس لبناء دولة، والملاحظة المهمة أن الحركات القومية والحركة الوطنية العراقية، لم تكن في عداء مع الحركات والرموز الدينية قبل أن تصل إلى السلطة، بل كان هناك تنسيق وعلاقات وتبادل آراء وأدوار بالمعارضة للأنظمة (في مصر أكثر منه في العراق)، وكانت هذه الحركات (العلمانية) تتكأ على الاحزاب الاسلامية في جوانب التعبئة الجماهيرية والتثوير الشعبي، وبعد النجاح والتغيير في الانظمة بإزاحة الاسلاميين من الساحة السياسية، لأنهم غير جاهزين لتقديم مشروع حكمهم وادواته الناجعة في إدارة الدولة، تتم مواجهتهم مباشرة من جميع القوى غير الأسلامية في الداخل والخارج.

الجزء الأكبر من جهد هؤلاء المفكرين، كان موجهاً لتقويض الفكر الماركسي والوجودي والعمل الشيوعي

(3) محمد باقر الصدر، الاتجاهات المستقبلية لحركة الاجتهاد، بيروت،

(4) حاكمية الفقه بين السلطة والولاية. الفكر السياسي عند الامام الخميني، مركز الحضارة، بيروت،2010.

(5) المصدر نفسه.

إن هذا الصراع هو صراع تحدي بين الطرفين (الاسلامي والعلماني)، فالعلمانيون يعدون الإسلاميين تهديداً مستمراً لهم في خطابهم وسلوكهم والاسلاميون، يعدونهم تهديداً لهم وللمجتمع، ولا بد من تخليص المجتمع من هذه الافكار ومن يتبناها، إن هذا النوع من الصراع يتواصل بأدوات وأطروحات عصره، أي طروحات الديمقراطية وأدواتها الاساسية في الانتخابات ودعاياتها وحملات التسقيط الاعلامي، ليتمظهر في (التنافس) الانتخابي، وأن هذا التنافس لا يلغي مخاوف التهديد لكلاهما، بل يعززه أكثر فأكثر ويتعداها إلى المخاوف الانقلابية.

إن التجربة الحزبية في العراق بدءاً من نشأتها في نهاية الحكم العثماني والاحتلال البريطاني، أو من فترة الاجازة الرسمية لإنشاء وتأسيس الاحزاب والجمعيات في العراق، في الحكم الملكي عام، كانت تعاني من أزمة الثقة فيما بينها بشكل كبير يصل إلى حد قتل الآخر، وليس اقصائه أو تهميشه، وأن صراع القوميين والشيوعيين حافل بالمجازر والمشانق، فضلاً عن حملة الاسلاميين على الشيوعيين، والتي استفاد منها القوميون ثم حملة القوميين على الإسلاميين، التي استفادت منها أميركا وإسرائيل، وأدت الى تجمع الضحايا (إسلام ويسار) في خليط غير متجانس، ثم أضيفت إليها ضحايا الصراع القومي ـ والقومي الاشتراكي ـ والاشتراكي الديمقراطي، إلى هذا التجمع لينتج ما ينتج من خلطة حزبية تتصدر المشهد العراقي[6]، هذا الصراع الحزبي يتغذى ايضاً بمنظومة دولية تتوزع عليها الأحزاب العراقية بشكل عام.

صراع القوميين والشيوعيين حافل بالمجازر والمشانق، فضلاً عن حملة الاسلاميين على الشيوعيين

(6) زهير الدوري، الفكر السياسي للأحزاب والحركات العلمانية بالعراق، 2013.

ثالثاً: صراع النفوذ الدولي

إن الولايات المتحدة الأميركية هي أول من حدد أهدافها الاستراتيجية في العراق، سواءً الأهداف ضمن دولة العراق أو حركته الإقليمية مع دول الجوار أو موقعيته في استراتيجية عصر الهيمنة الأميركية أو القطبية الإحادية للكون، إلّا أنها (أميركا) لم تكن تدرك كامل التفصيل والصورة في المجتمع العراقي، ولذلك كانت في أمس الحاجة الى المجسات العراقية عبر الإحزاب والجماعات الصغيرة والكبيرة، الدينية أو العلمانية، والمعارضة للنظام السابق أو من كانت معه أو حتى جزء منه.

والدولة الأخرى كانت تعرف ما تريد ولديها معرفة تفصيلية أكثر دقة من أميركا في العراق هي الجمهورية الاسلامية الايرانية، وأن هذا الإدراك ناتج عن اسباب عديدة أهمها أنها دولة مجاورة، اسلامية، تقارب واحياناً تطابق فكري مع العراق، تواصل تاريخي مستمر، المعارضة السابقة معظمها مستقر أو مر منها الى خارجها، اقامات طويلة سابقاً ولاحقة بالعراق لمسؤولين ايرانيين، خاضت حرباً لثمان سنوات مع العراق، فضلاً عن أدراك الجمهورية أنها مستهدفة من أميركا بشكل مباشر بعد احتلال العراق، والتي أصبحت على تخومها، والوقت نفسه فإن الجمهورية تعرض نفسها طبقاً لعقيدتها وأدبيات ثورتها الاسلامية، أنها مع استقلال الدول الاسلامية وضد الاستكبار العالمي وعلى رأسه أميركا.

أمّا الدول الأخرى المجاورة (تركيا، الأردن، سوريا، السعودية، الكويت)، فكانت جميعها تتفق أن سقوط النظام في العراق والتغيير هو في صالح ايران، كذلك فإن جميع هذه الدول باستثناء (سوريا)، ولأسباب مختلفة بينها تطمح وتسعى لأسقاط هذه الفرضية بأساليب ووسائل وفاعليات مختلفة، وأن الخطوة البديهية الأولى لهذه الدول، هو أن يكون لها نفوذ ووجود يقوض أو يوازي النفوذ الايراني في العراق، وأن هذا الوجود لا بد أن يكون من العراقيين والأحزاب العاملة في الساحة العراقية، أو خلق أخرى، بمسميات واتجاهات متعددة (دينية وعلمانية) وسواتر مختلفة تنتشر من أقصى اليمين الى أقصى اليسار، ومن خطاب الطائفية المنفرة الى خطاب العنصرية الوطنية، وعلى إيقاع هذا الصراع الدولي الإقليمي ينشب صراعاً حزبياً عراقياً آخر، على أساس الانتماء الى هذه الدولة أو تلك، وهذا الصراع ليس له علاقة بالتصنيف العام (دينية وعلمانية)، أنما هو صراع الحفاظ على خطوط الانسحاب والعمق الاستراتيجي لكل حزب.

ومن خطاب الطائفية المنفرة الى خطاب العنصرية الوطنية، وعلى إيقاع هذا الصراع الدولي الإقليمي ينشب صراعاً حزبياً عراقياً آخر

إنّ ما يزيد هذا الصراع غموضاً وتعقيداً واشتباكاً وتندراً في الخطاب، هو أن هذه الاحزاب لم تعلن ولم تكشف عن مشاريعها السياسية ليتسنى الحكم عليها، فضلاً عن أن بعض هذه الدول تشتبك مع العراق وتشتبك فيما بينها داخل العراق، ومن هذا الاشتباك تتشرذم الأحزاب والقوى السياسية العراقية في هذه الحلبة.

قد يبدو للوهلة الأولى أن هذا الصراع سهل، ويمكن تجاوزه بإرادة وطنية أو مشروع وطني، إلّا أنه ليس كذلك، لا سيّما وأن الارادة الوطنية ومشروعها الوطني لم ينضجا بعد، وأن هذا الصراع الدولي هو صراع مصالح كبرى، وصراع تاريخي قديم وحديث لا مجال الآن للتوسع فيه، لأنه يحتاج الى استعراض صراعات امبراطوريات المنطقة، لا سيّما العثمانية والصفوية، ومن ثم التصاق وانفكاك الأشراف في الجزيرة العربية مع العثمانيين، ومن ثم اشتباك حلف ابن سعود والوهابية ضد الاشراف، وبعدها الاستعمار البريطاني واضمحلال أحزاب الاتراك وامتداد الاشراف الى العراق والشام، وموقعية العراق كدولة ورموز سياسية اجتماعية ودينية في هذا الصراع والحرب العالمية[7].

(7) علي الوردي، قصة الاشراف وابن سعود، شركة الوراق، بيروت،.

لكن ما يهمنا في هذا الصراع أو نقطته الأهم، هو أن القرار العراقي أصبح قراراً خارجياً أو ملغماً بأنواع المحددات الخارجية، واذا اخذنا بالقياس البسيط جداً، فإن الحكومة العراقية لم تستطع تنفيذ مذكرة قبض بحق المدان طارق الهاشمي، لأنه بحماية دولة تركيا، فضلاً عن عشرات الارهابيين المرسلين من السعودية، تتوقف أحكامهم ويطلق سراحهم بدعوى أنهم من الطائفة السنية، وهكذا بالنسبة إلى الدول الأخرى، إنّ الفرز في هذا الصراع يأخذ وقتاً طويلاً من العراق، وربما يحتاج إلى متغيرات كبرى في المنطقة[8].

أن القرار العراقي أصبح قراراً خارجياً أو ملغماً بأنواع المحددات الخارجية

(8) Yoel Guzansky and Gallia Lindenstrauss, Iraq's Future Will Be Shaped By Its Neighbors, Foreign Policy Research Institutē March 29 - 2013.

رابعاً: صراع الدور والمصلحة السياسية

تعاني الأحزاب في العراق الى جانب ظاهرة التشظي، ظاهرة أخرى هي ظاهرة الانسلاخ من هذه الاحزاب أو التحول عنها، وأن الممرات بين الصنفين تبدو مفتوحة وغير مقتصرة على طرف دون أخر، هذه التحولات والانسلاخات تؤكد أن صراع الاحزاب، إنما هو صراع مصالح سياسية ذاتية أو صراع دولي على الاحزاب، وأن هذه الأحزاب تبتعد عن (الفكرة) أو جذر التأسيس لصالح العيش والاستمرار في السلطة، ومن ثم فإن مسمياتها الحزبية بحاجة الى إعادة قراءة وتغيير لتكون أكثر ملائمة لسلوكها السياسي.

الأحزاب تبتعد عن (الفكرة) أو جذر التأسيس لصالح العيش والاستمرار في السلطة، ومن ثم فإن مسمياتها الحزبية بحاجة الى إعادة قراءة وتغيير لتكون أكثر ملائمة لسلوكها السياسي

فالحزب الإسلامي والوفاق والمجتمع العراقي والجبهة الوطنية أصبحوا (العراقية)، والأخيرة أيضاً توزعت الى بيضاء وحرة ووطنية وغيرها، والمجلس الإسلامي الاعلى أصبح اسمه (المواطن)، والدعوة جماعة السيد المالكي أصبح اسمها القانون، وأخرى الإصلاح وثالثة تنظيم العراق ورابعة عزت سليم، والتيار الصدري الى احرار وفضيلة وعدالة وغيرها.

لا شك أن هناك اسباباً عديدة معلنة لهذا التشظي وأخرى حقيقية، ولكنها قد تندرج في نهاياتها في أمور تنظيمية وحقوق الافراد في هذه الإحزاب، ويبدو أن التزاحم على (الدور) هو جوهري وأساسي في هذه الاحزاب، وهو ما يؤشر الانفكاك عن ثوابت الجماعة السياسية والسير بالاجتهاد والارتجال لفرض الذات[9].

(9) رضوان السيد، الاسلام المعاصر، طبعة ثالثة، بيروت.

قد تكون القراءة الأهم في الوقت الحاضر هي قراءة الوسط، التي تلغي فكرة (الجمود والتطرف) في الاحزاب الدينية وتلغي فكرة (الإلحاد والابتذال)، في الاحزاب الليبرالية والعلمانية وهذه لا تكون، إلّا بتثبيت حقوق الفرد في الدستور وانتزاعها من الحكومات وتنشيط المؤسسات الجماهيرية المجتمعية خارج المصالح السياسية الحزبية.

صخب الانتماء الفكري أو العقيدي لا يلغي حق (المواطن) في جغرافيا البلد وثروات البلد

إنّ هذه القراءة لا تلغي فكرة قيام الأحزاب والحركات الدينية والعلمانية، بالمراجعة الحقيقية ونقد الذات لهياكلها بشكل عام، والعودة الى ثوابت هذه الاحزاب وانتاج مشاريع متلائمة مع العصر، وأن صخب الانتماء الفكري أو العقيدي لا يلغي حق (المواطن) في جغرافيا البلد وثروات البلد، الذي ينتمي إليه، إلا بقانون حفظ حق المواطن الآخر، وهذا متطابق في القوانين الشرعية السماوية والأخرى الوضعية.

الانتلجسيا العراقية: بين غياب الدور وضعف الارادة

عطارد عوض عبد الحميد الشريفي*
أكاديمية وباحثة من العراق

* عضو مركز حمورابي ـ طالبة دكتوراه ـ جامعة بيروت العربية

يواجه العراق اليوم مرحلة حرجة ومنعطفاً صعباً في تاريخه، يتمثل هذا في تحديات الحفاظ على اللحمة الوطنية، عن طريق درء خطر الاختراقات الأمنية والتوتر الطائفي ومقاومة الإرهاب الوارد من خارجه، بمقابل ترشيد وتوجيه ومحاولة الوصول إلى تفاهم يوفق بين وجهات النظر والاجتهادات تجاه ذلك، فضلاً عن مواصلة السير في إكمال مسيرة العملية السياسية، وإقرار الديموقراطية في البلد، وتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية لأبنائه، تتمثل في المشاركة السياسية وتقاسم الثروات واستغلالها، بما يخدم تنميته اجتماعيا وًصحياً واقتصادياً وفي باقي المجالات الأخرى.

ولتحقيق مثل هذه الأهداف نعتقد جازمين أن النخبة المثقفة المسماة الانتلجنسيا هي أقدر من غيرها، لو تحلت بالإرادة الذاتية للتغيير وتعديل مسارات المجتمع من جهة، وإتاحتها الفرصة ورفع القيود التعويقية لعملها من السلطة من جهة ثانية، لكي تقوم بخط المفاهيم التي توحد أبناءه، وترشد عصبياتهم المختلفة، وعدم تركهم فريسة لأيديولوجيات دينية ـ طائفية ـ سياسية، تستغل جهل العامة وأزماتهم الاقتصادية وصدماتهم الاجتماعية، التي تولدت عقب انهيار النظام المفاجئ واحتلال البلد، وما ترتب عليها من وقائع تتضاعف يوماً بعد آخر.

أن النخبة المثقفة المسماة الانتلجنسيا هي أقدر من غيرها، لو تحلت بالإرادة الذاتية للتغيير وتعديل مسارات المجتمع

ماهية الانتلجنسيا

الانتلجنسيا[1](Intelligentsia): هي الفئة المتعلمة الواعية المدركة بالضرورة

(1) أصل الانتلجيسيا: كلمة روسية، عنت وصف طبقة من المثقفين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مارست النقد الفكري للأوضاع القائمة، ورفضت النظام القائم آنذاك. نديم البيطار، المثقفون والثورة: الإنتلجنسيا كظاهرة تاريخية، ط1، دار بيسان، بيروت، 2001، ص12.

لمصالح أمتها وبلدها، وهي التي تسعى إلى فرض المشروعات الحضارية، والتي يؤطرها إنتاج أو استقدام التكنولوجيا من جهة، واقرار الديمقراطية في البلد من جهة أخرى، والتي تكفل العدالة الاجتماعية وتقود إلى تقدمه[2].

(2) المصدر السابق، المكان نفسه.

وبذلك يمكن وصفها بأنها: الشريحة التي تمتهن العمل الذهني، المعقد والإبداعي في معظمه وتشتغل بإدارة الانتاج وبتطوير الثقافة ونشرها.

وأن «الانتلجنسيا» تعمل على إعطاء ولائها للأفكار والمعرفة، وتمثل الجانب الخلاق في الفكر الاجتماعي السياسي، إنها تراقب، تدرس وتتأمل وتنظر وتحلل، وتنشغل نقدياً بالأفكار والقيم والتصورات الأيديولوجية، التي تجاوز المشاغل والمقاصد بالأفكار والتحليل الفكري والوقائع يكون منظراً، والذي ينشغل فقط بالأفكار المعيارية والتقويمية يكون أخلاقياً، وهو يصبح جزءاً من الأنتلجنسيا عندما يهتم بالنوعين ويوحدهما في إطار يرفض الأوضاع القائمة عن طريق الفكر المنضبط والمنظم. الانتلجنسيا تتميز إذاً عن المثقفين الآخرين في كونها كما يقولون في بعض الأوساط الفكرية الفرنسية لا تشكل (كلاب حراسة) لهذه الأوضاع، للنظام القائم، لما هو موجود، بل بالأحرى قوة نضالية في خدمة ما يجب أن يكون.

فالمثقف الذي يرتبط بالوضع الراهن، لا يستطيع فصل نفسه عنه وعن قيمه وافتراضاته ومنطلقاته ومؤسساته

فالمثقف الذي يرتبط بالوضع الراهن، لا يستطيع فصل نفسه عنه وعن قيمه وافتراضاته ومنطلقاته ومؤسساته، ومن ثم لا يستطيع القيام بتحليل موضوعي علمي نقدي حوله، أو ممارسة النقد الجذري له، إنه يكون ملتزماً به بشكل مباشر أو غير مباشر، ويجد عقلنة لهُ في ضوء تسويغ فكري يضفي عليه الشرعية الأيديولوجية، وهذا يعني أن يكون مثقفاً دون الوعي الأصيل الذي يميز أو يجب أن يميز المثقف وليس الانتلجنسيا فقط، وذلك لأن هذا الوعي، الوعي غير المزور الذي كان القوة المحركة لتطور الفكر الإنساني نفسه، يعني في ذاته فيما يعنيه ما يأتي:

قدرة الإنسان على الخروج من الذات والوسط الخارجي كله أو في بعض جوانبهما الأساسية، وكأنه ليس جزءاً منهما لتحليلهما وتقويمهما، ومن ثم رفضهما جزئياً أو كلياً في ضوء جديد، هذا هو عنصر الوعي الأساسي[3].

(3) نديم البيطار، مصطلحات ثقافية: الانتلجيسيا، شبكة النبأ، ص1. www.annabaa.org/nbanews/67/534.htm

العلاقة بين الانتلجيسيا والسلطة

هناك جدال الثقافي حول تشخيصات العلاقة بين الثقافة(الانتلجيسيا) والسلطة، يمكن تلخيصها لدى الكتاب العرب بمحورية ثلاثية الاتجاهات، أو أنها محكومة بمدارس ثلاث[4]:

(4) منصور بن عبد الجليل القطري، تربية الحرية بين ثقافة القصور وثقافة الشارع، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت، 2012، ص34.

1 ـ **مدرسة الحداثة**: وتعتمد هذه المدرسة الرؤية الديكارتية لوظيفة المفكر، فترى المثقف ناقداً اجتماعياً يسعى إلى نقد الممارسات الاجتماعية، انطلاقاً من مرجعية نظرية محددة.

2 ـ **المدرسة الماركسية**: وترى هذه المدرسة أن الفكر سلاح يستخدمه المفكر للدفاع عن مصالح الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها ويمثلها.

3 ـ **مدرسة ما بعد الحداثة**: وهي المدرسة التي تشدد على أن المثقف أسير هواجسه السلطوية، وأن مهمة الفكر تفكيك وإظهار التناقضات الداخلية والهاجس السياسي للمثقف.

الحكم الديمقراطي أو الشعبي لا يستطيع في كل الأحوال أن يخفض صوت الفكر الحر قهراً أو غصباً

ولمكانة الانتلجنسيا من السلطة يقول الروائي توفيق الحكيم: الحكم الديمقراطي أو الشعبي لا يستطيع في كل الأحوال أن يخفض صوت الفكر الحر قهراً أو غصباً، ولكنه يستطيع أن يلغي وجوده إلغاءً، بأن يستدرجه إلى حظيرة السياسة العملية. ومتى دخل رجل الفكر تلك الحظيرة فقد بطل نقده وتفسيره وتوجيهه. فواجب رجل الفكر إذاً: أن يحافظ على كيان الفكر وأن يصون وجوده الذاتي حراً مستقلاً[5].

(5) نديم البيطار، مصدر سابق، ص2.

فيجب على شريحة الانتلجنيسيا، أن تتعامل بالأفكار على سبيل التفاعل، وتتعاطى بالمعرفة العقلانية على سبيل التواصل، وتنخرط بالمنهجيات النقدية على سبيل التداول، واضعة نصب عينها بديهية مسلمة، وقد صاغها المفكر عبدالله العروي بأن(الثقافة لا يمكن أن تتقلص إلى الأيديولوجيا)[6].

(6) نقلاً عن: ثامر عباس، الانتلجنسيا المشرقية ولوثنة الايديولوجيا المثقف العراق (انموذجاً)، المركز الخبري للأعلام العراقي، على الموقع: http:// www.kitabat.com/ar/page/19/11/ 2013.

فهناك أراء حول الآدوار التي يمكن ان يؤديها المثقف في تعاملاته، فالبعض يرى وجوب انخراط المثقف في حركة اجتماعية منظمة، أو أن يتولى القيادة الفكرية في إحدى مجالات الحياة العامة، والبعض الآخر يرى أن المثقف لا بّد من أن يكون بمثابة فيلسوف، فتكون له مواقف أيديولوجية

أن المثقف لا بّد من أن يكون بمثابة فيلسوف، فتكون له مواقف أيديولوجية واضحة

واضحة، إلّا أن البعض الآخر يرى أن يقتصر على إنتاج الأفكار المجردة المفصولة عن الشؤون الثقافية العامة، ولا يرى ضرورة لكل ما ذكر آنفاً، فالعادة في الأحاديث الجارية عن المثقفين لا تشترط فيهم هذه الشروط، وإن كانت تعطي لهم مكانة اجتماعية خاصة. ويرى أيضاً أن إثراء أوساط المثقفين بالقادة الفكريين والفلاسفة أمر يتغير بحسب الظروف العديدة .

إن الثقافة في العصر الحاضر، قد أصبحت بضاعة ذات قيمة، وأسواق هذه السلعة، الجامعات والأحزاب والتجمعات الأدبية والمنابر الإعلامية بكافة أشكالها، وحلقات المناقشة من مؤتمرات وندوات وجمعيات مهنية، وذلك بحثاً في ما يمكن أن يقدمه المتعلمون للمجتمع من حلول لمشكلاتهم، وما يثيرونه من مناقشات في التجمعات والمحاضرات والمنابر الإعلامية. ومن هنا تتحدد هوية المثقف، إننا لا نتجاوز الحقيقة إذا أكدنا أن المثقفين في المجتمعات الحرة، وخصوصاً أنهم قد قدموا أدواراً ممتازة في الحياة السياسية، برغم كونهم في واقع المجتمعات الاستبدادية أدوا أدواراً احتجاجية حاسمة.

ويمكننا تشبيه الفيلسوف أو (الانتلجيسي) بسائق القطار الذي يعرف أن يقود مجتمعه، وأي طريق يسلك، وأين يتوقف، وأين يمضي بأقصى سرعته، فأن الرجل المتحمس هو البخار اللازم للقطار حتى تمضي في طريقها[7].

(7) شوقي ناجي جواد، جليس المتأمل: تعليم بلا ثقافة روحية لا جدوى منه، مطبعة الراية، بغداد1990، ص39.

وأن الحالة العراقية على الرغم من خزينها السيء والدوافع الى التشرذم الاجتماعي، إلا أن الانعطافات التاريخية الكبرى في مسيرة أيَّ شعب، لا بّد أن تدفع القوى الحية فيه إلى تبني خيارات الحفاظ على الهوية الجمعية للمجتمع، وأن تنبري الشرائح الاجتماعية المختلفة وعلى رأسها شريحة الانتلجنيسيا إلى اجتراح الحلول للاستظلال بظلال الجامع الوطني، إلا أن صعود القوى المعارضة لسدة السلطة بعد إسقاط النظام، برغم من توافقاتها تحت ضغط الولايات المتحدة وبريطانية في مؤتمري (لندن وصلاح الدين)، قد كشف عن عجزها عن الوفاء أو الأيفاء بوعودها في إعادة بناء الانتماء والمواطنة والهوية الوطنية وأعلاء سلطة القانون، وعلية فأن

العوامل السياسية هي التي أضرت بشكل مباشر بالمواطنة والانتماء والهوية، وبشكل يفوق العوامل الأخرى

العوامل السياسية هي التي أضرت بشكل مباشر بالمواطنة والانتماء والهوية، وبشكل يفوق العوامل الأخرى رغم أهميتها[8].

فعلى السلطة السياسية العراقي، الركون إلى طبقة الانتلجيسيا التي تتميز بالكفاءة والمهنية كأساس لتولي المناصب في ادارة الدولة، وهو ما سيحجم الارتكاز على الطائفية والعرقية في تقاسيم الأحزاب والمكونات للنفوذ في مؤسسات الدولة العراقية الحديثة[9] .

(8) عبد علي المعموري، إشكاليات الانتماء والهوية الوطنية في مجتمعات التنوع (حالة العراق)، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ـ بيروت، العدد(8)، السنة الثانية، كانون أول/ ديسمبر2013، ص139.

(9) المصدر السابق، ص146.

الخاتمة

على الرغم من وجود العديد من التحديات التي تواجه مسار عمل طبقة الانتلجيسيا العراقية (الذاتية والموضوعية)، والتي يمكن وصفها بأنها تحديات من نوع جديد، تتمثل بثورة المعلومات والتقنيات الالكترونية، والتي أصبحت عنواناً للنهضة والتطور في القرن الحادي والعشرون، إذ إنها تحتاج إلى ضرورات الأنتاج وامتلاك العقل المفكر والمتطور والعلم والاتصال مع شبكات الاتصالات العالمية هذه من جهة. وغياب الدور الحقيقي الموكل إليها من السلطة من جهة ثانية.

إلا أن الانتلجيسيا العراقية هي القادرة على النهوض بالواقع العراقي، ومواجهة الإزمات الداخلية المجتمعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتحديات الدولية، عن طريق ما يأتي:

- إرساء أسس الديمقراطية والعدالة، ونبذ العنف والتعصب بكل انواعه، وإشاعة روح التسامح والولاء للوطن، والاحساس بالمواطنة والانتماء، واحترام المغايرة الثقافية والرأي الاخر، وحقوق المرأة والطفل، والرفق بالحيوان، وحماية البيئة، واحترام القانون وغيرها.
- المساعدة في إشاعة الأمن والأمان المفتقد في أغلب عراقنا، والذي يعد جزءاً جوهرياً في تقدم المجتمع بمختلف جوانبه، من خلال استمرارها بممارسة الضغط على الحكومة العراقية، أي تفعيل أرادة هذه الطبقة بالتصدي للحكومة المغيبة لدورها، لغرض تطوير آليات ذلك وتجسيدها على أرض الواقع.

تفعيل أرادة هذه الطبقة بالتصدي للحكومة المغيبة لدورها، لغرض تطوير آليات ذلك وتجسيدها على أرض الواقع

- كما ينبغي على هذه الطبقة ممارسة دورها في الكشف عن العابثين بأمن البلاد، ومن ورائهم تلك الاطراف التي تدعمهم بالكلمة أو بالمال أو بالسلاح.
- دور هذه الطبقة في توعية المجتمع العراقي بفئاته المتعددة، من خلال مساعدتها في تنظيم نفسها، لتشكل جماعات ضغط سلمية على الجهات الحكومية لغرض الحصول على حقوقها، وتوعيتها بمسؤولياتها والواجبات التي تقع على عاتقها.

ممارسة المثقف للنقد البناء في الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي، رغبة في كشف الحقيقة

- ممارسة المثقف للنقد البناء في الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي، رغبة في كشف الحقيقة، وتحديد وتفكيك وتحليل القضايا، لتجاوز العوائق التي تقف أمام تحقيق الهدف المنشود تحقيقه.
- دور المثقف العراقي في رسم مستقبل أفضل، وسد أبواب التشاؤم والصورة السوداوية التي تمارس ضد المجتمع العراقي بشكل عام، والعملية السياسية في العراق بشكل خاص.
- وبذلك تكون فئة الانتلجنسيا العراقية، قد فعلت دورها المغيب عن طريق تحفيز ارادتها للعب دور مؤثر في المجتمع .

النظام البرلماني العراقي
ثنائية المشاركة والمعارضة

نضال جهاد العبيدي *
باحثة من العراق

* وحدة البحوث والدراسات ـ مركز حمورابي

مقدمة

إن التحولات التي حصلت في العراق مع احتلال الولايات المتحدة الأميركية عام 2003، وتغير نظام الحكم بالقوة وانشاء شكل جديد وطرق جديدة لإدارة النظام وشؤون الدولة، بالشكل الذي فتح الباب واسعاً أمام الروئ والأفكار المختلفة والمتضاربة، في بعض الأحيان برزت إشكالية إدارة الشؤون السياسية، وعبر أي نظام من أنظمة الحكم المعروفة عالمياً للتعامل مع التركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الثقيلة، والوضع السياسي الجديد الناشئ عن طبيعة الاحتلال والبيئة السياسية الداخلية والخارجية للعراق، إذ برزت العديد من القوى الاجتماعية على الساحة السياسية العراقية، فبرزت العشائر والمرجعيات الدينية العليا فضلاً عن بعض الأحزاب الكبيرة ذات النفوذ الاجتماعي.

ومع تطبيق مبدأ الديمقراطية التوافقية في العراق على أساس أن العراق يمر بفترة انتقالية حرجة، جمعت الحكومة كافة الاحزاب والاطياف لتطبيق مبدأ العدالة والمساواة، لكن المعروف أن مبدأ الديمقراطية التوافقية هي محطة أولية في سيرورة الديمقراطية وبناء الدولة الديمقراطية، فهي نموذج يقوم على أسس ومعايير خاصة وتوازنات دقيقة ذات طابع تجريبي، ناشئ عن واقع موضوعي/ تاريخي لا يمكن تجاوزه، إلا باعتماد تركيبة تقارب إلى حد معقول بين عناصر الانسجام الاجتماعي، وبين المثل الديمقراطية ومرتكزات الدولة.

الديمقراطية التوافقية هي محطة أولية في سيرورة الديمقراطية وبناء الدولة الديمقراطية

تطبيق النظام البرلماني في العراق

إن اختيار النظام البرلماني دون غيره من الأنظمة السياسية المطبقة في العالم، يتطلب مقومات أساسية لا غنى عنها لكي يحقق الغاية من اتخاذه شكلاً للحكم، ومن دون هذه المقومات فإن النظام السياسي سيكون نظاماً هجيناً وكيفياً فاقداً لخصائصه ومميزاته، وهذه المقومات هي[1]:

- **التوازن**: لكي يستطيع النظام البرلماني تحقيق الغاية من اتخاذه شكلاً للحكم، لابد أن يكون التوازن واقعاً بين السلطة التشريعية (البرلمان) والسلطة التنفيذية (الحكومة)، ولا يجوز بأية حال من الأحوال إضعاف إحداهما على حساب الأخرى.

- **الاستفتاء الشعبي**: إن النظام البرلماني هو أشبه بنظام الاستفتاء الشعبي على سياسة الحكومة، وهو الأقرب لتحقيق الديمقراطية من غيره من أشكال الحكم، فسحب الثقة هو إجراء ديمقراطي قائم على رغبة ممثلي الشعب، وبالمقابل فإن حل البرلمان هو بمثابة استفتاء شعبي على سياسة الحكومة، تتحقق به المشاركة السياسية لجميع أفراد الشعب في اتخاذ القرار السياسي.

- **الرؤية**: إن الحكمة من تكليف الكتلة النيابية الأكبر بتشكيل الحكومة، امتلاكها لرؤية متميزة عن غيرها أكسبتها التفوق في الانتخابات، وأن الشعب هو من قرر الكتلة القادرة على تشكيل الحكومة، وفق برنامج واضح ومعد سلفاً، فعلى هذا الأساس يجب أن تتفق جميع الأطراف السياسية في تبني هذه الرؤية، وأن تتحد جميعها في تحقيقها.

- **المعارضة**: إن المعارضة السياسية تعد من أهم مقومات النظام البرلماني، وانعدام هذه المعارضة يفقده مزياته، فالمعارضة ضرورية لتفعيل دور الرقابة البرلمانية من جهة ولخلق البديل السياسي، من حيث الرؤية والبرامج من جهة أخرى[2]، ففشل البرنامج الحكومي يعطي للناخبين الخيار البديل، ومن هنا تبرز أهمية النظام البرلماني كنظام حكم ديمقراطي.

إن المعارضة السياسية تعد من أهم مقومات النظام البرلماني، وانعدام هذه المعارضة يفقده مزياته

- **التمايز الطبقي**: إن نجاح تطبيق النظام البرلماني، يتطلب أن يكون هناك تمايزاً بين طبقات المجتمع لإيجاد مصالح

(1) للمزيد ينظر: ساجد حميد الركابي، التنظيم الدستوري لإقليم الجنوب، مجلة العراق الفيدرالي، مركز السلام والتنمية للأبحاث والدراسات، بغداد، العدد الثاني، حزيران ـ 2007، ص 82.

(2) للمزيد ينظر: آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسنين زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2006، ص6.

متضاربة تحقق التوازن. فوجود المحافظين الذين يمثلون الطبقة البرجوازية على سبيل المثال، يقابله وجود العمال الذين يمثلون الطبقة الكادحة، أي أن تنشأ رغبات سياسية متعارضة تخلق مناخاً ايجابياً، لخلق برامج متعددة تعبر عن شرائح اجتماعية متنوعة.

فالتوازن المطلوب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تحول إلى تنافس، وانعكس ذلك بشكل سلبي على العملية السياسية المتعثرة

إن إسقاط هذه المقومات على الواقع السياسي في العراق، يظهر لنا مدى الخلل الكبير في تطبيق النظام البرلماني، والذي أدى بدوره إلى استفحال الأزمات السياسية، وفشل في حل المشكلات العالقة في الداخل والخارج، فالتوازن المطلوب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تحول إلى تنافس، وانعكس ذلك بشكل سلبي على العملية السياسية المتعثرة، وأدى إلى أن تعمل كلا السلطتين لإضعاف الأخرى.

في حين أن النظام البرلماني يتطلب خلاف ذلك، أي إن تقوي أحداهما الأخرى، وأن استقلال سلطة عن أخرى لا يعني أن تناصبها العداء، أن الاستفتاء الشعبي، الذي يميز النظام البرلماني مغيب تماماً، فالشعب أصبح ما بين متفرج وناقم، في الوقت الذي يؤدي فيه الشعب دوراً بارزاً في ظل الأنظمة البرلمانية، فهو صاحب الاختيار وهو من تدين له السلطتين في الوجود. أما الرؤية كمقوم من مقومات النظام البرلماني فإنها جاءت لاحقة لتشكيل الحكومة، ومن هنا نشأ الخلاف بين الأطراف السياسية واستعصى إيجاد حل للمشكلات العالقة بين الفرقاء السياسيين.

إذ كان الأجدى أن يقدم رئيس مجلس الوزراء رؤية متكاملة للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج عمل تتفق عليه وتقره جميع الأطراف السياسية المشتركة في تشكيل الحكومة[3]، بحيث تتبنى جميعها البرنامج الحكومي الذي لا بد من أن يستوعب الجميع، ومن ثم يشرع رئيس مجلس الوزراء بتشكيل فريق عمله المؤمن بهذه الرؤية، لكي يحقق استراتيجيته الناجحة في حل جميع إشكاليات العملية السياسية والمشاكل العالقة.

(3) أحمد المالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد "334"، كانون الأول ـ 2006، ص50.

أن اشتراك المعارضة في الحكومة لا يمكن قبوله في النظام البرلماني، لأن وزراء المعارضة يمثلون رؤية مختلفة عن رؤية الكتلة التي شكلت الحكومة

أن اشتراك المعارضة في الحكومة لا يمكن قبوله في النظام البرلماني، لأن وزراء المعارضة يمثلون رؤية مختلفة عن رؤية الكتلة التي شكلت الحكومة، ما سيؤدي إلى تشكيل

وزارة من دون برنامج واضح وبدون رؤية مشتركة، ومن ثم فإن وزراء المعارضة سيعيقون عمل الحكومة، وسينعكس ذلك بشكل كبير على أدائها بوجه عام، يرد على ذلك، إن انعدام التمايز الطبقي داخل المجتمع العراقي لا يخلق مناخاً مناسباً للنظام البرلماني، فلا مصالح متعارضة تؤدي إلى برامج تنافسية تخدم المواطن، ولا اختلاف بالرؤى لشرائح المجتمع[4].

(4) آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مصدر سبق ذكره، ص11.

لقد ظن الجميع أن بإمكانهم حكم العراق أو البقاء في السلطة إلى ما لا نهاية، ولاسيما وأن الحكم قد سار وفق مبدأ (المحاصصة والتوافق)، وليس بناء على ما تفرزه نتائج الانتخابات. تعوّد صغار السياسيين وكبارهم، ممن وجد نفسه فجأة في السلطة، ممن يستحق ولا يستحق، من له تاريخ طويل في المعارضة والسياسة أو من اصطنعته الأحداث وصار دخيلاً عليها، تعود الجميع على المشاركة في الحكم، سواء في السلطة التشريعية أو التنفيذية. مادام أن كل عراقي لا بد وأن ينتمي إلى عشيرة ما، حزب ما، طائفة ما أو قومية ما، فإنه يعتقد أن من حقه أن ينتمي إلى فئة الحاكمين. إذا ما استثنينا قوى الإرهاب البغيض.

تعود الجميع على المشاركة في الحكم، سواء في السلطة التشريعية أو التنفيذية

ونحن نشهد اليوم انه لا أحد من الأحزاب والتنظيمات والمكونات السياسية العراقية، يريد أن يعترف بخسارته في الانتخابات ويحترم نفسه ويتخذ موقف المعارض للسلطة، ويسمح للفائزين أن يشكلوا الحكومة فلا أحد في العراق، يريد أن يكون معارضاً ولو لفترة انتخابية واحدة، فالأسباب كثيرة وبعضها مريع، منها أن يظن البعض أن من حقه التاريخي والعشائري والطائفي أن يكون هو الحاكم الفعلي وليس سواه؟ وعلى وفق ذلك سَمح قسم من السياسيين العراقيين لأنفسهم وأحزابهم بأن يكون له أوصياء وأولياء من الخارج يتحكمون فيه، وبفضله يؤثرون على مسيرة التحولات في البلاد؟، ولا ننسى انخرط معظم رجال الدين في العمل السياسي .

سَمح قسم من السياسيين العراقيين لأنفسهم وأحزابهم بأن يكون له أوصياء وأولياء من الخارج يتحكمون فيه

ولا يمكننا غض النظر عن أن هناك كيانات سياسية بعضها هش ومصطنع، تشكلت في السنوات الأخيرة لأسباب نفعية أو طائفية أو أثنية، يخاف (القيّمون عليها) أن ينفرط عقدها، في حالة لجوئها إلى صفوف المعارضة، باستثناء قلة من الأحزاب القديمة التي تعودت على أن تكون في

صفوف المعارضة في ظروف متنوعة، لا أعتقد سواها، بوجود طرف سياسي عراقي قد ينجو من عاقبة التشظي في حال لجوئه إلى صفوف المعارضة البرلمانية أو خارجها، أن تكون في السلطة يعني أن يلتف حولك فضلاً عن عناصرك الحزبية المنتفعون الجدد، كل سلطة لها مؤيدوها وزبانيتها. وفي الواقع العراقي الحالي يعني أن بإمكان المكون الحاكم أن يضعف منافسيه ويكسب بعض ممثليهم في البرلمان، وربما يشتت قواهم تماماً، وهذا عامل مضاف يخيف البعض من دور المعارض .

أن القوى السياسية العراقية ما تزال في طور الصيرورة، وأن ابتعادها عن السلطة قد يجهض طموحاتها الذاتية ومشاريعها الحزبية

علاوة على ذلك، أن القوى السياسية العراقية ما تزال في طور الصيرورة، وأن ابتعادها عن السلطة قد يجهض طموحاتها الذاتية ومشاريعها الحزبية .

إن العوامل الخارجية أقوى من العوامل الداخلية، ولها الأثر الكبير في عرقلة مسيرة الديمقراطية التوافقية، وخاصة فيما يتعلق بإجهاض العملية الديمقراطية الوليدة في البلاد، أن تلك القوى قد نجحت في تشويه صورة الوضع الجديد، إن صراع المصالح والإرادات بين دول الجوار وبين بعضها والطرف الأميركي له دور فعال في ظهور معارضة حقيقية، همها الأول والأخير هو مصلحة الشعب العراقي.

إن وضعاً غريباً قد نشأ في العراق لا مثيل له في العالم، مفاده أن المعارضة انتقلت من خارج السلطة إلى داخلها. يعني، شاركْ في السلطة، وتمتعْ بامتيازاتها، وعارضْها في نفس الوقت، أو تخلَّ عنها قبيل الانتخابات التشريعية بقليل. لذلك نرى، أنه طالما بقيت السلطة في العراق قائمة على فكرة التوافق والمحاصصة البغيضة، ومن ثم فقدان المعارضة البرلمانية الفاعلة / الكل يريد أن يحكم على أساس أن الفرصة يمكن ألا تتكرر مطلقاً، فإن الكل وبنسبة ما، مسؤول عن الفساد الواسع الانتشار في الحياة العامة وأجهزة الدولة ومؤسساتها[5]، وعن عدم تنفيذ المشاريع والخطط، والكل مسؤول عن انعدام أبسط مقومات الحياة للمواطن العراقي، والكل مسؤول عن عرقلة العملية السياسية في البلاد وعن زعزعة هيبة الدولة.

(5) رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 334، كانون الأول ـ 2006، ص 88.

إن وضعاً غريباً قد نشأ في العراق لا مثيل له في العالم، مفاده أن المعارضة انتقلت من خارج السلطة إلى داخلها

فإذا لم يرفض المشرعون الجدد مبدأ المحاصصة والتوافقية السياسية، ولم يعرف الناخب العراقي خطورة هذه الإشكالية

ويسعى لتغييرها في أقرب انتخابات تشريعية، بحيث يمنح ثقته لطرف دون الآخر، بناء على نزاهته وبرنامجه الانتخابي، وإذا لم يحصل ذلك ستفشل التجربة العراقية الوليدة بعد 2003، لأن المتربصين فيها في الداخل والخارج كثيرون .

وفي ضوء ما تقدم، فإن النظام السياسي في العراق لا يحمل مقومات النظام البرلماني في التطبيق العملي، وإن الحل الأمثل للمشكلات التي تعترض العملية السياسية، يكون بالعودة مجدداً إلى تحديد رغبة الأطراف السياسية في اتخاذ نظام حكم قابل للتطبيق، فالنظام البرلماني في العراق لم يحقق خصائصه ومميزاته، بسبب التشويه في الممارسات وأن جميع الأطراف السياسية المشتركة بالعملية السياسية تفضل النظام الرئاسي كشكل من أشكال الحكم ولا تؤمن بالنظام البرلماني.

النظام السياسي في العراق لا يحمل مقومات النظام البرلماني في التطبيق العملي

لذا نجد كثيراً من تطبيقات النظام الرئاسي داخل النظام البرلماني العراق، وأن الأحرى بأطراف العملية السياسية في العراق أن يكونوا مؤمنين بنظام الحكم، وأن يلجأ مجلس النواب إلى تعديل الدستور إذا تطلب الأمر، لأن الاستمرار بهذه الكيفية سوف يضيف تعقيدات جديدة، ولن نجد حلاً لأية مشكلة تعترض العملية السياسية مهما كان صغرها، وسوف تؤدي إلى عزوف الناخبين مستقبلاً عن المشاركة في الانتخابات لانعدام الدافع والمحفز للمشاركة السياسية .

إسرائيل ومسعى عدم استقرار المنطقة (مصر، العراق، سوريا)

بسمة عبد المحسن سعيد*

أكاديمية وباحثة من العراق

* وحدة البحوث والدراسات ـ مركز حمورابي

مقدمة

صاغت إسرائيل نظريتها الأمنية التي اقامتها على (ذريعة الحرب)، أي تحويل أي عمل عربي تراه إسرائيل خطراً على أمنها، إلى ذريعة لإشعال فتيل الحرب، عادة ذلك خرقاً لحال قائمة، وهي تبادر من ثم إلى شن هجمات وقائية ومسبقة، ثم تتحول فوراً إلى نقل الحرب إلى أرض العدو، لتحقيق الحسم السريع بواسطة (تدمير العدو)، واحتلال أراضيه، والاستفادة من مزية العمل على (خطوط داخلية ضد عدو) يعمل على خطوط خارجية، وإنهاء الحرب بصورة سريعة، قبل أن تتدخل الدول الكبرى لفرض وقف إطلاق النار[1].

تنطلق نظرية الأمن الإسرائيلي دائماً من فرضيتين: **الأولى** أن الدولة تواجه خطراً يهدد وجودها من جانب الدول العربية، و**الثانية** أنه لا يوجد لدولة إسرائيل حلفاء مخلصون تستطيع الاستعانة بهم لمواجهة هذا الخطر[2] وهناك أهداف قومية عدة تسعى إسرائيل إلى تحقيقها[3]:

1 ـ تجزئة الدول العربية وبلقنة الوطن العربي.

2 ـ تمكين الدولة اليهودية النقية من التكامل.

3 ـ تحويل إسرائيل إلى قلعة صناعية ودولة خدمات سياحية.

4 ـ ربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الإسرائيلي من منطلق السيطرة ومبدأ التبعية.

(1) مجدي حماد: السلام الإسرائيلي استراتيجية الهيمنة، ط1، (بيروت، باحث للدراسات، 2011)، ص430.

(2) المصدر السابق، ص431.

(3) عبد الوهاب المسيري: نظرية الامن الصهيونية، (جنين، مركز المرشد للدراسات والابحاث، 2012)، ص2.

5 ـ تحويل القدس إلى عاصمة عالمية مصرفية وصناعية.

6 ـ تجزئة دول المنطقة غير العربية.

7 ـ إن إسرائيل تواجه مجموعة من المخاطر التي لا يجوز الاستهانة بها، وهي لن تقف صامتة بإزاء تلك المخاطر.

أسهمت الثورات العربية بانكفاء العالم العربي في شؤونه الداخلية، على حين استمرت إسرائيل في اتباع سياسات إدارة الصراع وليس حله، وتهدف سياسة إدارة الصراع الإسرائيلية إلى فرض حقائق على الأرض تحسن من وضعية إسرائيل التفاوضية، وترمي كذلك إلى إبقاء الوضع القائم حتى تسنح الفرصة السياسية لإسرائيل لفرض حل يناسبها[4].

(4) يسرى العزباوي: (إسرائيل) والمتغيرات في المنطقة العربية: التوظيف والتحريك، مجلة حمورابي، العدد الثامن، 2013، ص29.

فمصر وحدها تستطيع، إذا قدرت لها القيادة الصالحة على تعبئة القدرات والاستخدام الأمثل للإمكانيات، أن تحجم إسرائيل

وعلى الرغم من أن مصر هي الدولة الوحيدة في المنطقة، التي ظلت ستة آلاف عام تمثل تماسكاً قومياً ثابتاً، فإسرائيل تعلم أن المخاطر التي يتعرض لها الكيان الصهيوني، إن ظلت مصر في تماسكها أولاً، وفي تضخمها الديموغرافي ثانياً، وفي تقدمها التكنولوجي ثالثاً هي مخاطر قاتلة، فمصر وحدها تستطيع، إذا قدرت لها القيادة الصالحة على تعبئة القدرات والاستخدام الأمثل للإمكانيات، أن تحجم إسرائيل، وهي لذلك أكثر إلحاحاً في تطبيق مفهومها للتجزئة على مصر[5].

(5) عبد الوهاب المسيري: المصدر السابق.

وترى إسرائيل أن عزل مصر عزلاً كاملاً عن المشرق والخليج العربي، من النواحي الاقتصادية والأمنية، وإبقاء علاقاتها السياسية والثقافية بحدها الأدنى في السودان وليبيا، "وإذا ما تجزأت مصر، فإن بلاداً مثل ليبيا والسودان بل حتى الدول الأكثر بعداً عنها، لن يكتب لها البقاء على صورتها الحالية وستلحق بمصر عند سقوطها وانحلالها[6]:

(6) دينا محمد جبر الربيعي: البعد المستقبلي في التخطيط الاستراتيجي (الإسرائيلي)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2006)، ص186.

ويذكر أنشيل فيفار المحلل السياسي لصحيفة «هاآرتس» كبرى الصحف الاسرائيلية أنه: «يصعب عدم التقاط موجات الرضا في إسرائيل، ومرسي بالتأكيد ليس محباً لإسرائيل، ولكن العام الذي شغل فيه منصب الرئيس في مصر لم يضر بالعلاقات الإسرائيلية ـ المصرية، بل على العكس»[7]، أن السنة التي قضاها مرسي في الحكم لم تكن سيئة من الناحية الإسرائيلية، فقد حافظ على اتفاق السلام وعلى التعاون الأمني مع إسرائيل، واتخذت حكومة

(7) هيام سليمان: إسرائيل تبكى على «الإخوان» .. وتشتاق إلى «مرسى»، صحيفة الوفد المصرية، الخميس 25/ 7/ 2013.

الإخوان خطوات صارمة في أكثر من مناسبة في مواجهة الارهاب في سيناء،[8] وعدد فيفار الأسباب التي تجعل إسرائيل حزينة على مرسي بل تشتاق اليه[9]:

السنة التي قضاها مرسي في الحكم لم تكن سيئة من الناحية الإسرائيلية، فقد حافظ على اتفاق السلام وعلى التعاون الأمني مع إسرائيل

السبب الأول: أنه بقيادة مرسي قام الإخوان المسلمون بالتصديق على اتفاق كامب ديفيد، وهو الأمر الذى لا يصدق من إسرائيل، ومع أنهم تحدثوا عن إمكانية تغيير الاتفاق، فإنهم عملياً نفذوه، بالضبط مثلما فعل نظام مبارك من قبلهم،

(8) عصام نعمان: هكذا تفاضل (اسرائيل) بين العسكر و(الاخوان)، صحيفة القدس، العدد 6468، 25/ 8/ 2013.

السبب الثاني: عدم منع مرسي إسرائيل من شن حملة (**عمود السحاب**)، الضربة الشديدة لقيادة حماس وإحلال وقف اطلاق النار بشكل سريع، الأمر الذى احترمته حماس في النصف سنة الأخيرة بحرص.

(9) هيام سليمان: المصدر السابق.

السبب الثالث: إرسال الجيش لحملات مركزة ضد عناصر القاعدة ممن سيطروا على مناطق واسعة في شبه الجزيرة وما لا يقل أهمية بالنسبة إلى إسرائيل، ونفذت حملات واسعة لهدم إنفاق التهريب الأمر الذى لم يقم به مبارك .

السبب الرابع: من وجهة نظر إسرائيل أن مرسي قد أبطل مخاوف تل أبيب من أن يتحقق تقارب بين إيران ومصر في أعقاب صعود الإخوان المسلمين إلى الحكم.

إذ اتسعت الفجوات بين مصر وإيران تحت حكم مرسي، وهو ما يصب في مصلحة اسرائيل، لأن كل احتمال للتعاون بين القوتين العظميين في المنطقة ليس وارداً، مادام الاخوان في الحكم، وبحسب يوسي نيشر محرر الشؤون الشرق أوسطية، بالإذاعة الإسرائيلية، فإن نظام الرئيس المعزول محمد مرسي منح (شرعية إخوانية ضمنية) لاتفاقية كامب ديفيد، وأن عهد مرسي وخلافًا للتوقعات المتشائمة التي سبقت ثورة 25 يناير، لم يشهد انهيار العلاقات بين القاهرة وإسرائيل.

اتسعت الفجوات بين مصر وإيران تحت حكم مرسي، وهو ما يصب في مصلحة اسرائيل

وأكد الفريق حسام خير الله وكيل أول المخابرات العامة لرئاسة الجمهورية، المرشح المحتمل لانتخابات الرئاسة، أن هناك قوى إقليمية ودولية تسعى إلى زعزعة استقرار مصر، بهدف إضعافها بأيدى أبنائها، عن طريق ضخ ملايين

إن دولة مثل إسرائيل من مصلحتها عدم استقرار مصر سياسياً واقتصادياً وأمنياً

الدولارات، لإثارة الفوضى والتحريض على الإضراب والعصيان المدني، مؤكداً أن تلك الدعوات تمثل دعوة للتخريب وليس البناء، وقال خير الله في مؤتمر جماهيري بمدينة أطسا بالفيوم، إن دولة مثل إسرائيل من مصلحتها عدم استقرار مصر سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وأن تكون تابعة لها، وأن يتراجع دورها في عملية السلام، وأن لا تمارس ضغوطها على تل أبيب، لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة[10].

(10) حسام خير الله قوى إقليمية ودولية تسعى لزعزعة الاستقرار في مصر، صحيفة اليوم السابع، الاثنين 13/ فبراير/ 2012.

أما **العراق** فإنه يمثل بسبب الثروة النفطية مصدر تهديد لإسرائيل، ولذا يمكن تمزيقه إلى أجزاء تتمحور حول المدن الكبرى، دولة شيعية في الجنوب حول البصرة، ودولة سنية حول بغداد، ودولة كردية حول الموصل[11].

(11) عبد الوهاب المسيري: المصدر السابق، ص4.

وإسرائيل لم تكن بعيدة عن التطورات التي حدثت في العراق عام 2003، وكان هدفها الاستراتيجي ومازال عدم السماح للعراق أن يعود إلى ممارسة دور عربي وإقليمي، لأن إسرائيل ستكون أول المتضررين، وسيظل الصراع على هذه الساحة فاعلاً طالما بقيت القوات الأميركية، والتي توفر لإسرائيل مظلة وفرصة لكي تحبط أية سياقات لعودة العراق الى سابق قوته ووحدته، وأن إسرائيل تستخدم كل الوسائل غير المرئية على الصعيد السياسي والأمني، وتريد أن تخلق ضمانات وكوابح ليس في شمال العراق بل في العاصمة بغداد، وأن إسرائيل تحاول أن تنسج علاقات مع بعض النخب السياسية والاقتصادية، حتى تبقى بالنسبة إلى إسرائيل ضمانة لبقاء العراق خارج دائرة الدول العربية، التي هي في حالة حرب مع اسرائيل[12].

إسرائيل تستخدم كل الوسائل غير المرئية على الصعيد السياسي والأمني، وتريد أن تخلق ضمانات وكوابح ليس في شمال العراق بل في العاصمة بغداد

(12) اسرائيل تعترف بسعيها «لتقسيم» العراق ودعم الاكراد بالسلاح من اجل تأسيس دولة كردية، موقع افكار حرة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، عبر الرابط: http://afkarhura.com

فما يحدث في العراق الآن هو جزء من خطة صهيونية واسعة بتنفيذ أميركي، فالمحاولات الرامية إلى إشعال الحرب الطائفية وتأجيج الفتنة بين العراقيين، تصب في إطار الاستراتيجية (الإسرائيلية) المستقبلية، وتقسيم العراق إلى فيدراليات أو اقاليم غاية عليا في الفكر (الإسرائيلي)، لتسهيل السيطرة على موارد العراق الاقتصادية الهائلة غير المستغلة، وتشكيل أسس جديدة للتعامل المحلي والإقليمي والدولي، ليؤدي ذلك إلى إنشاء علاقات مع أعداء

سابقين ومنهم (إسرائيل)، وإحكام السيطرة بدعم أميركي على بلد شكل دائماً عنصر تهديد مستقبلي في المنظور (الإسرائيلي)[13].

(13) دينا محمد جبر الربيعي، المصدر السابق.

أما **سوريا** فيذهب التصور الإسرائيلي إلى تقسيمها لمناطق عرقية أو دينية خالصة، فتقسم سوريا إلى دولة شيعية علوية على طول الساحل السوري، ودولة سنية في حلب، ودولة سنية معادية لها في دمشق، ودولة درزية في حوران والجولان[14].

(14) عبد الوهاب المسيري: المصدر السابق، ص4.

وتهم الرئيس السوري بشار الأسد إسرائيل بالعمل على زعزعة الاستقرار في بلاده والسعي لإضعافها، وأكد الأسد عند لقائه مع أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي، سعي إسرائيل إلى زعزعة استقرار سوريا وإضعافها، وصولاً إلى التخلي عن مواقفها وثوابتها الوطنية والقومية[15].

(15) الأسد: يتهم إسرائيل بزعزعة استقرار سوريا وإضعافها، صحيفة المصري اليوم، الاحد 2013/2/3.

وأوضحت صحيفة (برافدا) الروسية في نشرتها باللغة الإنجليزية: أن وسائل الإعلام الأميركية والإسرائيلية ركزت على فكرة نشر الديمقراطية وإنهاء الديكتاتورية، وضرورة تدخل المجتمع الدولي من منطلق المسؤولية لحماية المدنيين، ومنع حدوث كارثة إنسانية في سوريا، غير أن الهدف من ذلك كان صرف انتباه الرأي العام العالمي، عن الهدف الأميركي الإسرائيلي الحقيقي المتلخص في حماية أمن إسرائيل»، وأضافت الصحيفة أن المرحلة الأولى من الخطة كانت تقتضي تغيير النظام السوري، والاستعاضة عنه بنظام أقل تهديداً لتل أبيب، وأكثر رغبة في إبرام اتفاق سلام معها، وحال فشل ذلك تأتي المرحلة الثانية من الخطة، وهي التي تجرى الآن، وتتمثل في نزع أسلحة سوريا الكيماوية وحرمانها من قدرة ردع قوية ضد الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية، مشيرة إلى أن المرحلة الأولى من الخطة فشلت ويجرى تنفيذ المرحلة الثانية الآن[16].

أن وسائل الإعلام الأميركية والإسرائيلية ركزت على فكرة نشر الديمقراطية وإنهاء الديكتاتورية

(16) صحيفة روسية: إسرائيل العامل الخفي في سوريا، صحيفة المصريون، الإثنين 14/ أكتوبر/ 2013.

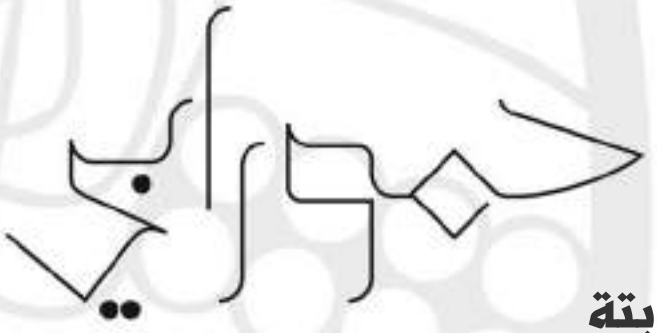

الأبواب الثابتة

- **البحث المترجم:** هارون ي. زيلين
  الجهاد عام 2020: تقييم تنظيم القاعدة لـ 20 عاماً

- **متابعات:** د. فايق حسن الشجيري
  حلقة نقاشية بعنوان (دور القوى الإقليمية في تمدد
  تنظيم القاعدة في العراق.. وأثره على العملية السياسية)
  في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

- **رسائل وأطاريح جامعية عرض:** نضال جهاد العبيدي
  ـ واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق
  بعد العام 2003 ومستقبله
  ـ صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي (دراسة مستقبلية)

- **عروض الكتب:** د. سناء حمودي ـ رؤى خليل سعيد

- **قراءة في كتاب:**
  (بصمات الفوضى... إرث الاحتلال الأميركي في العراق) بسمة عبد المحسن

البحث المترجم

الجهاد عام 2020:
تقييم خطة تنظيم «القاعدة» لـ 20 عاماً

ترجمة: وحدة الترجمة ـ مركز حمورابي

هارون ي. زيلين*
معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

* هارون ي. زيلين هو زميل ريتشارد بورو في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

منذ اندلاع الانتفاضات العربية قبل عامين ونصف، توسعت الحركة الجهادية العالمية وانتشرت في مجموعة من الأماكن الجديدة في جميع أنحاء العالم العربي، كانت آخرها في سوريا وليبيا وسيناء وتونس، وفي حين فاجأت هذه الاضطرابات الكثيرين في المنطقة، إلا أن تنظيم (القاعدة) كان قد توقع حدوث مثل هذه النتائج حين صاغ خطة استراتيجية أمدها20 عاماً (2000 - 2020) كانت قد انكشفت عام 2005، وقد تطور ذلك المخطط حتى الآن وفقاً لخطة [معينة]، وإن كان ذلك بسبب وجود قوى خارجية وهيكلية أكثر من جهود الجهاديين أنفسهم، ونتيجة لذلك، كانت الحركة في وضع جيد يؤهلها الاستفادة من التطورات الجديدة.

وفي كتابه (الزرقاوي)، الجيل الثاني للقاعدة، يوضح فؤاد حسين تفاصيل خطة (القاعدة) لـ 20 عاماً، تشمل سبع مراحل، ويشكل فيها عام 2013 بداية المرحلة الخامسة، وفيما يلي وصفاً للكيفية التي يصور فيها تنظيم (القاعدة) ـ الذي سرب الخطة لفؤاد حسين ـ طريقة عمل كل مرحلة:

المرحلة الأولى: (الإفاقة)، 2000 ـ 2003، كان الهدف من هجمات 11/ 9 هو استفزاز الولايات المتحدة من أجل إعلان الحرب على العالم الإسلامي، ومن ثم (إفاقة) المسلمين، وكان تنظيم (القاعدة) يأمل أيضاً بأن تساعد الهجمات على بث رسالته لجمهور عالمي، وعندما أَجرى كاتب هذه السطور بحوث ميدانية في تونس في شباط/ فبراير الماضي، سمع أعضاء من الجماعة الجهادية (أنصار الشريعة) يكررون هذا الشعور، وقال له

أحدهم، مشيراً إلى هذه الفترة، «لقد أصبح الكثيرون أكثر تثقيفاً في هذا المجال»، وأضاف، حتى لو خسرنا [بعض] المتعاطفين، حصلنا على أنصار جدد.

المرحلة الثانية: (فتح العيون)، 2003 ـ 2006. في هذه الفترة، كان يأمل تنظيم (القاعدة) أن يحوّل نفسه من منظمة إلى حركة أوسع نطاقاً، فضلاً عن نشر قاعدته إلى بلدان عربية أخرى.

وفقاً للمرحلة الثانية من خطة القاعدة، يكون العراق مركز الجهاد لإعداد الكوادر للميادين المستقبلية، هناك دلائل على أن هذه المرحلة أتت ثمارها أيضاً، فـ (جماعة التوحيد والجهاد) أصبحت تنظيم (القاعدة في بلاد الرافدين) (العراق) في عام 2004.

وبعد ذلك بعامين، أنشأت مجموعة من السجناء اليمنيين الهاربين تنظيم (القاعدة في اليمن)، والذي أصبح فيما بعد تنظيم (القاعدة في شبه الجزيرة العربية) عندما اندمج مع الفرع السعودي في عام 2009، وفي أوائل عام 2007، انضمت المنظمة الجهادية (الجماعة السلفية للدعوة والقتال)، والتي مركزها في الجزائر إلى حظيرة الجهاديين أيضاً، متعهدة بـ (البيعة) لأسامة بن لادن وغيرت اسم الحركة إلى تنظيم (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي).

المرحلة الثالثة: (النهوض والوقوف على القدمين) 2007 ـ 2010، إن هذه المرحلة- التي كانت ستشهد المزيد من التركيز على بلدان المشرق العربي وعلى سوريا على وجه التحديد، ولكنها شملت أيضاً شن هجمات على إسرائيل وتركيا والأردن ـ كانت فشلاً ذريعاً، فقد أُطلقت بعض الصواريخ على إسرائيل ولكنها لم تلحق أضراراً كبيرة، حتى مع قيام (حماس) بأعمال قمع شديدة ضد الجهاديين في غزة، وفي الأردن، نفّرت القضية الجهادية الأردنيين وسُجن العديد من كبار أعضاء الحركة في أعقاب التفجير الذي وقع في حفل زفاف في عمان عام 2005، وفي غضون ذلك، تم احتواء حملة إرهابية مدعّمة على مستوى منخفض ضد نظام الأسد في سوريا وهزيمتها.

المرحلة الرابعة: (استعادة العافية وامتلاك القوة القادرة على التغيير)2010-2013، توقع تنظيم (القاعدة) بأن تشهد هذه الفترة الزمنية سقوط الأنظمة

العربية الديكتاتورية، فضلاً عن قيام أعمال الإرهاب السيبراني ضد الاقتصاد الأميركي.

وعلى الرغم من كون تنظيم (القاعدة) محظوظاً كما يُحتمل، إلا أنه كان أيضاً بعيد النظر تماماً فيما يتعلق بمعايير الاستدامة الكامنة للأنظمة العربية.

فلم يلعب الجهاديون أي دور في الانتفاضات التي أسقطت الأنظمة في تونس والقاهرة وصنعاء وطرابلس، والتي أدت إلى الحرب الدائرة في سوريا، بيد، تمكنت الحركة من الاستفادة بصورة كبيرة من الاضطرابات.

فمن خلال برنامج «الدعوة» في البلدان التي انفتحت أبوابها أمام الجماعات الجهادية، كانت هذه الحركات ـ بما في ذلك المنظمات الجديدة المعروفة بـ «أنصار الشريعة» في شمال أفريقيا ـ قادرة على نشر رسائلها وتوسيع قواعدها من كونها في طليعة (المنظمات الجهادية إلى تحوّلها) إلى حركات اجتماعية.

وقد أظهرت الحركة الجهادية بأنها قد تعلمت أيضاً من إخفاقاتها في العراق، ففي مناطق الحرب مثل سوريا، حاولت حشد الدعم لها بتوفيرها الخدمات الاجتماعية، وحاولت أيضاً تجنب تنفير السكان السنة عن طريق استعمال العنف المفرط، والتركيز بدلاً من ذلك على اختيار أهدافها ضد القوات العسكرية والأمنية وضد المسلمين من غير السنة أيضاً.

وفي حين كانت الحركة الجهادية العالمية قد تعثرت وتأخرت في مرحلة واحدة، إلا أنها فتحت جبهة في سوريا بحلول عام 2013، وحصلت على قاعدة لوجستية تُسهل قيامها بعمليات في جنوب تركيا، وأقامت وجود جهادي صاعد في شمال سيناء لبسط الإرهاب في إسرائيل، ولا يزال تنظيم (القاعدة في العراق) ـ الذي استعاد نشاطه ـ يحتفظ بعلاقات وثيقة مع السلفيين في الأردن، لذلك، فإن الحركة كلها بنت نفسها جيداً نحو المراحل المقبلة من خطتها الأوسع.

المرحلة الخامسة: (إعلان الدولة) 2013 ـ 2016، يأمل تنظيم (القاعدة) بإقامة دولة إسلامية أو خلافة في السنوات الثلاث المقبلة، وذلك بفضل تراجع النفوذ الغربي في العالم الإسلامي، فضلاً عن ضعف إسرائيل، وقد تم بالفعل تقلص نفوذ الولايات المتحدة والغرب في المنطقة، وكذلك يتضح من عجز واشنطن في الآونة الأخيرة على صياغة الأحداث في مصر

وسوريا، ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بوجود عسكري كبير في المنطقة فضلاً عن حفاظها على علاقاتها مع الدول العربية، ونظراً لعدم الاستقرار القائم في جميع أنحاء المنطقة، ضمنت إسرائيل لنفسها تفوق عسكري نوعي أكثر مما تمتعت به من قبل.

المرحلة السادسة: (المواجهة الشاملة)2016 ـ 2020، بحلول هذه الفترة، يتوقع تنظيم «القاعدة» اندلاع حرب شاملة مع الكافرين، الأمر الذي سيؤدي إلى الوصول إلى المرحلة السابعة والأخيرة ـ (الانتصار النهائي) في عام2020- التي من شأنها أن تؤدي إلى هزيمة الكفار ونجاح الخلافة.

تبدو هاتان المرحلتان الأخيرتان خياليتين إلى حد ما، وذلك بسبب العقبات الرئيسة المتبقية في مسار تنظيم (القاعدة) في الفترة المقبلة، أول العقبات انه في الوقت الذي يعاني فيه الغرب من صعوبات اقتصادية ويتقلص نفوذه نسبياً، إلا أنه لا يواجه أزمة وجودية، كما توقع تنظيم (القاعدة)، وإسرائيل هي الأخرى لا تواجه أزمة كهذه. ثاني العقبات التي تواجه تنظيم القاعدة هي أن سجل الجهاديين الحافل في مجال الحكم ضعيفاً، خاصة عندما يبدأون بتطبيق تفسيراتهم الضيقة للشريعة.

يشمل فشلهم المعروف بشكل كبير كل من أفغانستان والعراق والصومال واليمن ومالي، وذلك بسبب الوحشية البالغة والسعي إلى تطبيق الأعراف الاجتماعية التي هي أكثر تحفظاً إلى حد كبير من تلك القائمة بين السكان المحليين، ولذلك، من المرجح أن تكون هناك ردة فعل معاكسة ضد أي مشاريع جديدة في سوريا أو في أي مكان آخر.

ومع ذلك، فإن استمرار عدم الاستقرار في المنطقة الأوسع يعني أنه من المرجح أن تستمر الحركة الجهادية ـ الماهرة جداً والتي تتعلم من تجاربها الماضية ـ في البحث عن متعاطفين، ومن غير المعقول جداً أن يحقق الجهاديون «نصراً نهائياً» وأن يقيموا خلافة تفرض سيطرتها على السكان المسلمين بأجمعهم، بيد أنه لن يختفي تنظيم (القاعدة) عن الوجود في أي وقت قريب، وعلى الرغم من أن المراحل الأخيرة من خطته الاستراتيجية لا تزال بعيدة المنال، إلا أن (التنظيم) أمراً واقعاً ومن المرجح أن يواصل الصمود في العقود المقبلة.

متابعات

حلقة نقاشية بعنوان (دور القوى الإقليمية في تمدد تنظيم القاعدة في العراق.. وأثره على العملية السياسية)

د. فايق حسن الشجيري*
أكاديمي وباحث من العراق

* كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد

عقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية في بغداد بتاريخ 25 ـ 1 ـ 2014، وقد شارك فيها اساتذة من مختلف الجامعات ومسؤولين من الأجهزة الأمنية العراقية، فضلاً عن باحثيي المركز، وقد قام بإدارة الحلقة النقاشية الأستاذ الدكتور سعيد دحدوح رئيس الوحدة البحثية في مركز حمورابي.

وكانت الورقة الأولى للأستاذ الدكتور سرمد الجادر ـ أستاذ الاستراتيجية في كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين، وهي بعنوان (دور القوى الإقليمية في تمدد تنظيم القاعدة في العراق.. وأثره على العملية السياسية)، وتناول فيها أسباب الدعم الإقليمي لتنظيم القاعدة في العراق وآلياته، والانعكاسات المترتبة على العملية السياسية في العراق، فيما كانت الورقة الثانية (الغزل السياسي رؤية في حقيقة ساحة الاعتصام) للأستاذ الدكتور عزيز جبر شيال ـ أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة المستنصرية، والتي مثلت التطبيق العملي للتوظيف السياسي للإرهاب، فيما تناول الدكتور سعد الكرخي (مستقبل تنظيم القاعدة في العراق)، واختتمت الأوراق المقدمة بورقة د. كامل القيم (دراسة وتحليل منطلقات التضليل الإعلامي في الخطاب السياسي العراقي).

بعدها جرى فتح ابواب الحوار والنقاش الذي أجمع على إعادة النظر بفلسفة الأمن في العراق، مروراً بهياكله وآلياته وانتهاءً بالدور المجتمعي في إسناد العمل الأمني، ومن إجمالي النقاشات التي يمكن بيان الآتي من توصيات:

1 ـ إن حلول موضوعة الأمن في العراق تتغذى من معين حزمة من

الاجراءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتشريعية، وتنظيم العمل الإعلامي والديني.

2 ـ اجهزة الأمن العراقية بحاجة الى تبني الدولة لمشروع (إصلاح الأمن).

3 ـ توظيف العلاقات الدولية وتفعيلها لصالح لجم وكبح تغذية الإرهاب فكراً وممارسة.

4 ـ تطوير أجهزة الاستخبارات في مختلف المجالات بما فيها التقنية والمعلوماتية.

رسائل وأطاريح جامعية

عرض: نضال جهاد العبيدي*
باحثة من العراق

* وحدة البحوث والدراسات ـ مركز حمورابي

واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام 2003 ومستقبلها

الطالب: أثير ادريس عبد الزهرة
اطروحة دكتوراه ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد 2013

شهد العراق عقب التغيير الذي حصل بعد التاسع من نيسان عام 2003، محاولة لبناء دولة ديمقراطية مدنية تقوم على أساس حكم المؤسسات والقانون، وكان لا بد أن تقوم هذه المحاولة على مجموعة أسس، وقد حاول واضعو الدستور العراقيّ لعام 2005 التعبير عنها، عن طريق مبدأ الفصل بين السلطات، والحقوق والحريات العامة، وسواها من الأسس.

إن عملية البناء هذه ليست أمراً سهلاً، فكل التجارب المماثلة التي شهدها العالم مرّت بمراحل صعبة، إذ إن بناء الدول لا يقوم على أساس التمنيات، بل يتطلب جهوداً حقيقية تـُبذل في عملية البناء، هذه العملية يُفترَض أن ترتكز على دراسات علمية، وأكاديمية موضوعية، الغاية منها وضع تصوّرات لشكل الدولة المقترحة، وتشخيص المشكلات، ووضع حلول لها قدر المستطاع.

وكان لمعطيات الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام 2003، نصيب من الدراسة عن طريق البحث في النصوص الدستورية بعد العام 2003، وسلوك المؤسسات، وكيفية تطبيق مفهوم (المواطنة)، وتطرقت إلى دور النـُخـَب في هذه التجربة، لبناء الدولة الديمقراطية المدنية، والمؤسسات

الدستورية القائمة بعد العام 2003، ودورها في عملية بناء الدولة، لما لها من دور محوري في هذه العملية.

وقد وصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، والتي آمل الباحث أن تسهم في عملية بناء الدولة، لأن الغاية الأساسية التي ننشدها هي التصويب والتقويم لهذا المشروع.

إن أكثر ما تحتاجه هذه التجربة لتحقيق النجاح هو اتفاق كل الأطراف المجتمعية على أهمية الاحتكام إلى الدستور بوصفه سقف القوانين، وفي حال وجود اعتراضات على بعض فقراته يتم العمل على تعديلها من دون تعطيل الدستور.

كما إن تثبيت المؤسسات الدستورية، وتطوير عملها قضية في غاية الأهمية لنجاح مشروع بناء الدولة بعد 2003، فالأداء المؤسسيّ سيثبت مفهوم المواطنة، ويعمل على إشعار المواطن بالطمأنينة بأن حقوقه مضمونة، فمؤسسات مهمة مثل مؤسسة رئاسة الجمهورية بصفتها حامية للدستور ومؤسسة الادّعاء العام وسواهما، لم تنهض بمسؤولياتها المرسومة دستورياً، وهذا أمر بحاجة إلى تصحيح فوريّ لأهميته.

إن أبرز ما يُؤخَذ على المؤسسات الدستورية القائمة حالياً، ومنها البرلمان هو ضعف الأداء التشريعيّ، فعشرات القوانين الدستورية التي ذكرناها في الأطروحة لم تُقرَّ، وهذا يؤدي إلى اختلاف الاجتهادات، وتضارب الصلاحيات بين الجهات المتعارضة والمستفيدة من تلك القوانين، وإن الأداء الرقابيّ ضعيف، ويكاد يكون معدوماً .

إن إعادة إنتاج شخوص السلطة التنفيذية نفسهم، والتي لا تحقق نجاحاً في مهامها ليس أمراً حكيماً، ولن يدفع سوى إلى مزيد من الفشل، فازدياد مؤشرات الفساد، وقلة الخدمات، والتردّي الأمنيّ أمور غير إيجابية، ولا تُظهر نجاحاً للسلطة التنفيذية، ونحن هنا لا أحمّل جهة أو شخصاً مسؤولية الفشل، بل أن جميع المشاركين في السلطة التنفيذية مسؤولون عن هذا الفشل.

إن السلطة القضائية في العراق تعاني من الضعف، وتظهر في كثير من الأحيان أنها تابعة للسلطة التنفيذية، ولا يمكن بناء دولة ديمقراطية مدنية في

ظل ضعف السلطة القضائية؛ لذا فإعادة النظر بمسؤولي هذه السلطة، والقوانين التي تحكم مؤسساتها أمر في غاية الأهمية .

إن هناك فهماً خاطئاً لمفهوم (الفيدرالية) فهو يتراوح بين الانفصال وبين التوسُّع في الصلاحيات عن طريق قراءات خاصة للدستور، لذا يجب إعادة النظر بالقوانين المُشرَّعة لإقامة الأقاليم، وفي نوعية العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة العراقية؛ لأنها في إطارها غير السليم.

إن الاستفادة من الدراسات الاكاديمية المعنية بالشأن العراقي مازال غير مفعل من الجهات المعنية، سيكون للأخذ بهذه الدراسات ذات الطابع الاكاديمي الرصين، يكون آثار ايجابية كبيرة في الواقع العراقي، كون الباحث الإكاديمي يعتمد مناهج علمية هدفها الوصول إلى الحقيقة دون دوافع سياسية أو طائفية أو قومية .

إن أيّ مشروع بناء دولة ديمقراطية مدنية خصوصاً في دولة مثل العراق، سيواجه عقبات في بداياته، ولكن من أهم أسباب نجاحه هو الرغبة في النجاح، وسلوك الطرق القانونية حتى لو طال أمدها، والعراقيون اليوم مدعوون أكثر من أيّ وقت مضى إلى التزام لغة القانون، وتجاوز الماضي، والنظرة إلى المستقبل، ومن أجل ذلك نطرح التوصيات الآتية:

- أهمية التثقيف على الدستور كمرجعية سياسية وقانونية، مع الاخذ بالحسبان كل الملاحظات على بعض مواده، ومحاولة ايجاد اتفاق مجتمعي من أجل تعديلها بالطرق التي أقرها الدستور للتعديل.
- ضرورة انشاء المؤسسات الدستورية وتشريع القوانين الخاصة بها، ومن أهم هذه المؤسسات: مجلس الاتحاد لضمان حقوق الاقاليم والمحافظات في موارد الدولة الاتحادية، وفي وظائف الحكومة الاتحادية.
- إن تعزيز مفهوم المساءلة والنزاهة والشفافية أمر مهم لما يشهده العراق من ارتفاع نسب ومعدلات الفساد الاداري والمالي، ومن أجل ذلك يجب تعزير دور البرلمان في الرقابة، وقيام السلطات القضائية وهيئة النزاهة بواجبها بمحاسبة الفاسدين من مسؤولي الدولة، لتعزيز مفهوم خضوع الجميع للقانون.

- يجب اقرار القوانين المتعلقة بالسلطة القضائية، وأهمها قانونا السلطة القضائية والمحكمة الاتحادية بعيداً عن المزايدات السياسية، من أجل الحفاظ على استقلالية السلطة القضائية التي ثبتها الدستور، وشوهتها بعض ممارسات السلطات الأخرى.

- إعادة النظر في مخرجات الاحتلال بكل ما فيها من قوانين وأشخاص وآليات .

- إن من واجب النخب المثقفة والمؤسسات الوطنية الإعلامية منها والتعليمية، النهوض بمسؤولية الارتقاء بالثقافة المجتمعية، لما للمجتمع الواعي المثقف من حظوظ أفضل بكثير في إيجاد نخب حاكمة كفؤة، ومؤسسات فاعلة وسياسات ناجحة.

- إن تعزيز وانجاح مشروع الدولة الديموقراطية المدنية بحاجة إلى تضافر كل الجهود، ونجاح المشروع يجب أن تكون هماً وطنياً .

صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي (دراسة مستقبلية)

الطالب: إياد نوري جاسم
رسالة ماجستير ــ كلية العلوم السياسية ــ جامعة النهرين 2013

تعنى هذه الدراسة بالتركيز على الأمن الوطني العراقي، إذ لابد له من استراتيجية فاعلة تنتظم فيه القدرات بحاضنة عقيدية واضحة، وأن تنشط ذاكرة القائمين عليه بما يكفل لهم القدرة والإمكانية على استثمار مقوماته على أكمل وجه، حتى يغادر الأمن الوطني العراقي من حافة التأثر إلى حافة التأثير، وتلك مرحلة متداخلة الفعل والزمن معاً، مرحلة تحتاج من العراقيين رؤية ذاتهم وقد استوت مع وجودهم، فحماية الذات يستدعي أولاً الاقتراب من حماية الوجود.

فإن من غير المتصور ولا المعقول في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أن ترى دولة تمتلك أرثاً غائراً في التاريخ، وإمكانيات تفوق التصور، أن تستجدي رؤى ومواقف لحصانة وجودها، بل وصيانة أمنها من

الآخر، فالعراق منذ عام 2003 إلى هذه اللحظة، لم يعثر بكل مؤسساته على مقتربات بناء استراتيجية، تعين قادته وأبنائه على الاقتراب من حافة التفكير بالذات الوطنية، التي يمكن اعتمادها كناموس قياس للمصالح والأهداف معاً.

في كل ما تعرض له الأمن الوطني العراقي من استباحة من الداخل والخارج، ومع كل ما تم فعله بهذا الاتجاه، إلا أنَّ الحصيلة لم تزل غير مقنعة، ليس لأن الإرهاب مازال حاضراً، والإقليم مازال متخماً بالمتغيرات الهائلة التي تنعكس بآثارها سلباً للعراق، حتى أصبح الأخير ساحة قياس لتأثيراتها، بل وساحة بناء لتداعياتها المختلفة، لأن أبناءه مازالوا دون عتبة بناء استراتيجية حقيقية له، ومن دون عتبة العثور عن نموذج لإدارة ملفاته المتعددة.

إن الأمن الوطني العراقي، وأن بدا حالة شاخصة بعد انسحاب القوات الأجنبية من العراق عام 2011، إلا انَّهُ بقى مجبولاً على تصورات ورؤى ومواقف، دون خطط مؤطرة تعلّم أداءه وتستثمر مقوماته وتحيلها إلى قدرات دافعة قادرة على مواجهة التهديدات والتحديات معاً، وإذا ما أستمر الحال على هذه الشاكلة، سنكون أمام حالة من الوهن لا تنعكس مفرداتها على ماهية الأمن الوطني العراقي، بل على هيبة ودور الدولة العراقية ووجودها، لذا لابد من استراتيجية وطنية شاملة له تُعيد إدارة المقومات وتنشط القدرات من جديد .

لقد وصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، التي تُعد مهمة في صياغة رؤية استراتيجية متكاملة عن الأمن الوطني العراقي وتحدياته، ومن هذه الاستنتاجات:

- ينبغي أن يُنظر لمفهوم الأمن بشمولية أكبر، على أساس أنه مفهوم مجتمعي يرتبط بقضايا التنمية والاستقرار السياسي، وأن الدولة تستطيع تحقيق أمنها بما تملكه من إمكانات اقتصادية وسياسية وجغرافية وبشرية، فيما تستهدف القوة حماية الأمن. ويمكن وصف الأمن بأنه حالة من الاستقرار وعدم الاضطراب والتوتر النفسي.
- إنَّ الأمن الوطني العراقي في زمن النظام السابق لم يكن ليعتمد على

المواطن والوطنية، لكونه نظاماً شمولياً، فقد كرس الأمن بأجهزته المختلفة لضمان حماية السلطة ورموزها، وممارسة أشكال مختلفة من الترهيب والترغيب لتحقيق غاية البقاء في السلطة لأطول مدة ممكنة، وتكريس كل موارد الدولة لصالح النظام وأمنه وليس لصالح الدولة وبنائها .

- ومع تشابه بناء العراق بين الأمس واليوم، يبدو أن بناء العراق اليوم أصعب، فالبناء يأتي على أنقاض تراكمات انظمة حكم فردية سلطوية ووجود سياسة عراقية متنافرة.

- أحد المقومات الاساسية لضمان وحماية الأمن الوطني العراقي، تعزيز دور القوات المسلحة عبر تعزيز البناء الاستراتيجي لهذه القوات، ورفع مستوى جاهزيتها وبما يمكنها من الدفاع عن أمن البلاد، وإن مهام القوات المسلحة تتحدد بمجموعة عناصر تشكل الإطار العام لدورها، وهي تنبثق من التفويض الذي توافره الحكومة لها.

- إن العراق اليوم يمر في مرحلة انتقالية صنعها تاريخ سيئ، هو تاريخ الشمولية ومستقبل صعب هو مستقبل انجاز الديمقراطية، عليه فإنَّ مرحلة تتعايش معها وفيها التناقضات وتزخر بالمتغيرات، والتي نتلمسها في سلوكيات النخب السياسية. وإن التحول الديمقراطي يستوجب تجاوز هذه المتناقضات واستكمال بناء دولة المؤسسات، شرطاً لازماً لاستكمال التحول الديمقراطي، ولا يتم ذلك دون استكمال بناء دولة المؤسسات .

- ينماز الأمن الوطني العراقي بحساسية مفرطة، لكونه يتعرض إلى جملة من المتغيرات المتسارعة، إذ لا تدع مجالاً لصناع القرار في السياسة العراقية والمعنيين بالشأن الأمني، من الإحاطة بكل تلك المتغيرات والتعامل معها .

- لا يخفي بأن الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة لم تستطع إنهاء المشكلة الكبيرة في العراق التي تسبب بها الاحتلال الأميركي، إذ جعل العراق ساحة رئيسة وجبهة لمحاربة الارهاب، بكل أبعاده وترجع هذه الابعاد الى التداخل الكبير والمعقد الحاصل في عالمنا هذا، بين المصالح والأهداف وتأثير المصالح الدولية في الأحداث المحلية.

- تمثل استراتيجية الأمن الوطني كمعطى خطة عمل منظمة طويلة الأمد لحماية ودعم المصالح الحيوية للدولة، وقد اعتادت الدول على بناء مثل هذه الخطط وتضمينها التدابير اللازمة ليس لحماية الدولة من أي تهديد، بل ولأداء مهمة مزدوجة تجعل إتمام مفرداتها صورة بناء متواصلة، لما ينبغي أن تكون عليه مكانة ودور وأهمية تلك الدولة، وتتضمن هذه المهمة المزدوجة بناء نظم اكتشاف وتوظيف الممكنات للدولة، بقصد وضعها موضع الفعل مثلما تتضمن حيازة القدرة والوعي على اختيار الدروب اللازمة لاستثمار عوائد توظيف لمضامين أمنها على خلاف ما كان سائداً.

عروض الكتب العربية

رؤى خليل سعيد*
باحثة من العراق
* وحدة البحوث والدراسات ـ مركز حمورابي

العلاقات العراقية التركية: الواقع والمستقبل، عمان

المؤلف: أحمد نوري النعيمي

الناشر: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010

تعد تركيا من الدول الرئيسة المجاورة للعراق، وقد ارتبط شعبها بالشعب العراقي بروابط دينية وسياسية واقتصادية منذ حقبه زمنية ليست بالقصيرة، ولم تستطع المؤثرات السياسة الخارجية خارج المنطقة الجغرافية النيل منها، وقد تطورت العلاقات العراقية التركية في نهاية الستينات من هذا القرن، وكان من نتائجها انشاء أنابيب للنفط في السبعينات، والتي أدت إلى تنمية العلاقات بينهما في المجال السياسي والاقتصادي، وكانت هذه الانابيب من جانب آخر تدر على الاتراك منافع اقتصادية هائلة.

وأشار الباحث في الفصل الثاني الى موقف تركيا من الحرب العراقية الايرانية، إذ اتسم موقفها بالحيادية، مما أعطاها وزنا في المنطقة، تسطيع أن تستغله للتأثير في العراق وايران معاً، وخصوصاً أن لها علاقات جيدة مع البلدين، أما في الفصل الثالث فقد أشار الباحث الى موقف تركيا من دخول العراق الى الكويت، إذ أعربت تركيا بوضوح عن عدم موافقتها بالوجود العراقي في الكويت، إلا أنها شعرت بالحرج بسبب طبيعة علاقتها مع

العراق من جانب، ولأن المسألة هي معضلة بين قطرين عربيين، وأن العرب كانوا في بداية الأمر يبحثون عنها في أطار الجامعة العربية وبأساليب دبلوماسية، وهذا يعني أن تركيا كانت مترددة في مخالفه مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية لجيرانها العرب. وهكذا اتسمت البيانات التركية بالشجب وبصورة غير عنيفة.

وتطرق الكاتب، إلى إن تركيا اسهمت مساهمة فعالة في حرب الخليج، بتقديم التسهيلات للمنشآت العسكرية الأميركية المقامة في الاراضي التركية، كان من شأنها اتباع خطة الولايات المتحدة والتحالف الغربي ضد العراق، لاسيما أن الادارة الأميركية منذ نشوب أزمة الكويت بدأت تؤكد على الدور الجديد للاستراتيجية التركية في الشرق الاوسط، وقد جاء هذا التأكيد عن طريق القواعد العسكرية الأميركية في تركيا، والأنابيب النفطية العراقية التي تمر عبر الأراضي التركية إلى البحر الأبيض المتوسط.

مدونتي ليوميات احتلال العراق: مقامات الحزن والغضب

المؤلف: حليم بركات

الناشر: منتدى المعارف، بيروت، 2012

ركز الباحث في مدوناته بأن الهيمنة الأميركية تنبع من مصالحها الخاصة الضيقة، وليس عما تراه مصالحها المتوافقة مع حقوق الآخرين، بأن تكون لهم هم ايضاً مصالحهم في نطاق الأسرة العالمية المتعاونة لخير البشرية.

وجل اهتمام الباحث، أن الإدارة الأميركية كي تخدع العالم في ما يتعلق بسياساتها الاستراتيجية وبأهدافها لشن الحرب على العراق، كان لابد لها من أن تهيئ شعبها لقبول فكرة الحرب والعمل على احتواء المعارضة الأميركية في الداخل، وقد كان من السهل لها في هذه الحالة أن تحقق هدفها في تعطيل المؤسسات الديمقراطية بمختلف الوسائل وخاصة التلاعب بمخاوف الشعب الأميركي عن طريق التركيز على خطر التهديد الأمني. ولهذا

نبه عدد من المفكرين الامريكيين الى أن أزمة الحقوق المدنية تحت إدارة بوش تشكل مرحلة أولى لبدايات ظهور نوع من الفاشية، كتلك التي مارستها المانيا في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين. هذا الكلام يبدو غريباً ويصعب تصديقه، ولا سيما أن هذه الادارة تدعي أنها تريد تغيير النظام العراقي من نظام مستبد الى نظام ديمقراطي، ومن أوجه الغرابة في هذا المجال تداول مصطلح فرض الديمقراطية بالقوة.

وتناول الباحث، أحد نماذج لغة التضليل وتسويغ الحرب، وتشكل بعض ما أسميه هنا الأهداف المعلنة، وهي على عكس الاهداف الاستراتيجية الخفية التي تقصد الهيمنة الكلية بالاستيلاء على موارد المنطقة، ودمجها في النظام الاقتصادي العالمي الحر، وبذلك يتغير العراق تمهيداً لتغيير المنطقة كلها، وليست هذه اللغة السياسية سوى جزء مدروس من عملية التظليل وتخفي في طياتها الأهداف الخفية، فيما تشدد على أهداف معلنة لا علاقة لها بالاستراتيجية الأميركية التي ظهرت بوضوح كلي بعد انتهاء الحرب في خطاب ألقاه نائب الرئيس ديك تشيني في الاكاديمية العسكرية في غروس بوينت كما ورد في وسائل الاعلام الامريكي، اعتبر فيه: (إن المعركة العراق انتصار في الحرب على الارهاب. . . . وأن الارهابين ما زلوا يواصلون العمل على صنع اسلحة الدمار الشامل لاستعمالها ضدنا، وتجاه مثل هذا العدو، ليس من الممكن التوصل الى معاهدة سلمية معه، ولن يكون من المفيد اتباع سياسة الاحتواء أو الردع، وأن الطريقة الوحيدة للتعامل مع هذا التهديد هو تهديمه كلياً أو نهائياً).

عولمة القتل: الحضارة الأميركية الجديدة

المؤلف: عبد علي كاظم المعموري

الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2012

إن فكرة القتل والابادة بكل أنواعها من الجسدية الى الثقافية، عنواناً لثقافة العلو الأوربي ـ الأميركي، المتحمورة حول دونية الشعوب الأخرى، لذلك

ذهبوا الى الافتتان بأساليب قتل وتدمير الشعوب والمجتمعات، التي تقع تحت سطوتهم، فأحتلال الارض والسادية في القتل ليست هي كل شيء، بل الهدف إحداث (المحرقة الأخيرة للوجود) سحق الثقافة والتاريخ والتراث، لأي شعب تقع سطوتهم عليه.

يبدأ المؤلف كتابه بتوصيف المرتزقة شكل من أشكال المجرمين، الذين ساندوا تاريخياً عمليات الابادة البشرية في مواقع عديده من الأرض، والاستعانة بهم في الحروب الحديثة، يعد أمتداداً لسلسلة الاستخدام الهمجي المنهج للقوة، وأسلوب منظم يستهدف التهرب من المسؤولية القانونية والمواثيق الدولية، والافلات من الملاحقة للجيوش النظامية.

انتقل الكاتب في تحليله بعد ذلك الى الظهور المكثف للشركات الأمنية في الحروب الحديثة، ومساهمتها كمسند أساسي للقوات المحتلة لبلدان مستقله وأعضاء في المنظمات الدولية، وتم استجلاب أغلب المرتزقة الذين تلاحقهم قوانين بلادهم، على خلفية ارتباكهم لجرائم كبرى تصل بعضها الى جرائم ضد الانسانية، هؤلاء استجمعتهم الولايات المتحدة الأميركية عبر شركاتها، وعن طريق القوانين تسمح لهم بذلك، وهذا لم يعد جديداً على سلوك الولايات المتحدة الأميركية، مع عملها في طبيعة القوانين الدولية التي تقف موقفاً معارضاً، لكل ما يرتبط بالارتزاق وما يتعلق به.

وأشار الباحث إلى الاهتمام الأميركي الكبير بالشركات الأمنية الخاصة المرتزقة، إلى الحد الذي جعلت حمايتها من الملاحقة القانونية سواء الدولية منها أو القوانين المحلية للدول، موضوعه ذات أهمية كبرى لها، جعلتها شرطاً في الترتيبات ما بينها وما بين الدول، التي وقعت عليها سطوة الاحتلال الأميركي وتدخله في شؤونها، ناهيك عما ترتب على سلوك هذه الشركات على خلفية تغذية ايدلوجيا دينية، أريد منها أن تكون سنداً في حروب ذات نزعه شوفينية أو دينية ذات بعد ثأري، انسجاماً مع واقع الخطاب السياسي المؤدلج ضد البلدان، التي استهدفتها استراتيجية أميركا وتطلعها الكوني لما بعد الحرب الباردة.

وهذا يعد أمراً واقعاً على الأرض في حالة كوسوفو والعراق وافغانستان وغيرها من مناطق العالم، وفي جميعها جرى استهداف مكون ديني محدد، وهم المسلمين أينما كانوا، وهو تجسيد لأطروحات الفكر السياسي الذي

جاء بعد 11 سبتمبر عام 2001، وما تضمنه خطاب بوش الابن عشية تلك الاحداث وافصاحه علانية عن مضمون وطبيعة الحرب القادمة، على أن تكون حرب صليبية على الاسلام.

ويخلص الكاتب في دراسته إلى أن القيادة العسكرية وارتباطها بجماعات الضغط، وأبرزها الشركات على اختلاف تخصصها ونشاطها، كانت منساقة لتوفير مساحة لنشاط هذه الشركات بل دعمها، وغدت بفضل ذلك ظهيراً اساسياً للقوات الأميركية، وأن المهمات التي كلفت بها الشركات الأمنية في العراق مثلاً، قد رفعت الحرج العسكري والقانوني عن القوات المحتلة.

عشية الاحتلال آذار ـ نيسان 2003: (نصوص وثائقية)

المؤلف: غانم محمد الحفو

الناشر: مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، 2012.

إن فكرة هذا الكتاب رصد اليوميات الاخبارية، التي كانت تصب في مجملها بمتابعة تطور القضية العراقية باتجاه تهيئة الأجواء العامة، التي قادت اخيراً الى غزو العراق واحتلاله، ومن جهة أخرى كانت هذه اليوميات التي سعى الباحث الى تدوينها "نصوص وثائقية مختارة".

إن انقسام الدول الكبرى الى معسكرين متضادين هما: الأول المعسكر الامبريالي الرأسمالي (الغربي) الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية، والثاني المعسكر الشرقي لمنظومة الدول الاشتراكية الشيوعية الذي يقوده الاتحاد السوفيتي، وهذان المعسكران دخلا في منافسة سرية وعلنية، عمادهما: الايدلوجيا وتوازن الرعب (أي سباق التسلح في كلا المعسكرين بكل انواع اسلحة الدمار الشامل) واطلقوا عليها الحرب الباردة.

في عام 1991 تفاجأ العالم بانهيار الاتحاد السوفيتي، انهار التوازن الدولي في استعراض القوة، ونشأت مرحلة جديدة اطلقوا: منظومة القطب الواحد، التي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية ومن وقف معها من الدول الرأسمالية، وبدأ السعي لنشوء امبراطوريات أمبريالية جديدة لاجتياح العالم

تحت شعارات العولمة، التي ترمي إلى زعزعة وتفكيك الهوية الذاتية والحضارية للبلد الذي تستهدفه.

وأشار الكاتب الى أن الامبريالية الجديدة فتحت حربها الثالثة، أول ما افتتحها في الشرق الاوسط فهناك لها مصلحتان اساسيتان، الأولى: النفط، والثانية: الحفاظ على أمن اسرائيل ودعمها بأسباب القوة عن طريق قوتها وبمعونة الانظمة المحلية السائرة في ركابها، وتناول الباحث إلى أحداث 11 أيلول منعطف جديد لبرمجة العالم على وفق ما تراه الولايات المتحدة الأميركية (قائدة الامبريالية الجديدة).

واخيراً يمكن القول، إن هذا الكتاب تناول معلومات اخبارية يومية بإزاء القضية العراقية، لم يقتصر أمرها على التي كانت تصدر عن العراق، بل إن هناك تفاصيل كثيرة عن مواقف دول الجوار الجغرافي: تركيا وايران وسوريا والأردن والكويت والسعودية، إلى جانب مواقف الدول الكبرى: الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ـ قائدتا حملة غزو العراق واحتلاله ـ وروسيا الاتحادية وفرنسا والصين. ودول أخرى صدرت عنها تصريحات ومواقف بإزاء القضية ومنها: المانيا وايطاليا والهند وكندا وغيرها، فضلاً عن مقتطفات ومواقف من بعض الصحف العراقية والعربية والدولية، وما تناولته وكالات الأنباء والوكالات الدولية.

احتلال العراق ربح الحرب، وخسارة السلام

المؤلف: علي عبد الامير علاوي

الناشر: دار فارس للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.

إن غزو العراق واحتلاله يؤلف مجموعه من الأخطاء سواء في الفعل أو عدم الفعل، فهناك الكثير منها أنها تتضمن عدد القوات التي نشرت ونمط الافراد الذين يديرون البلاد والتغيرات في السياسة والتسرع في اتخاذ القرارات المهمة ذات النتائج الخطيرة، وأن سعة هذه الأخطاء وعددها واثارها الخائبة كانت مذهلة.

ويرى الباحث، إن الولايات المتحدة قامت بغزو العراق من دون أن تكون لديها أية خطة عن كيفية ادارة البلاد، مع أن هذه القضية المتعلقة بحكم العراق ما بعد الحرب كانت قد بحثت على نطاق واسع قبل الغزو، وكانت المعارضة العراقية منقسمة بشأن هذه المعضلة، إذ كانت بعض المجموعات تدعو إلى تشكيل حكومة انتقالية لكي تتولى السلطة فوراً بعد الأطاحة بنظام الحكم القائم، ولكن الواقع هو أن المعارضين العراقيين في الخارج كانوا مهتمين بالدرجة الاولى بالترتيبات السياسية التي بموجبها يستطيعون تولي السلطة أو وراثتها، وليس بالمهمة الفعلية الخاصة بإدارة البلاد على أساس يومي، وإن الترتيبات المنفصلة ومتطلباتها لنقل السيطرة من حكم بعثي ومركزي وديكتاتوري الى هيئة حكم فعالة قد ترك أمرها إلى الولايات المتحدة الأميركية لكي تنظر فيه، غير أن هذه قد اخفقت هذه الدولة العظمى في معالجته.

وتطرق الباحث الى أن الاقطار العربية في الشرق الاوسط غير قادرة على التكيف مع الأحداث في العراق، وذلك لأسباب منها اثر العدوى للتغيرات الجارية، وإن عدم قدرة تلك الاقطار على التكيف لم تكن عائدة فقط لعدم الاستقرار، الذي قد ينقل إليها من العنف الجاري في البلاد المجاورة، بل هي عائدة بأكثر من ذلك الى إحلال نظام لا يعترف بالتعددية والديمقراطية، وكان من الممكن أن تنطبق شن حرب عادلة على العراق، لو أن القضايا التي دفعت الى غزو العراق كانت قضايا أخلاقية بشكل واضح.

وختاماً، إن الدولة العراقية الحالية التي ظهرت نتيجة التغيرات العاصفة التي حدثت في السنوات القليلة الماضية لم تزل دولة لا يمنحها عدد من الناس ولاءهم، وأشار الباحث إلى أن البلاد قد تستطيع أن تخطو بعض الخطوات نحو شكل من أشكال التوازن إذ كانت المنطقة بأسرها تشهد استقراراً، أو اذا أغمد الشيعة والسنة سيوفهم ووضعوا معا خطة حكم لعراق عربي، وبذلك يجعلون من دولة ثنائية الطوائف أمراً ممكناً، والعراق بما لدية من موارد طائلة من الممكن أن يواجه ظروفاً هي أشبه بظروف حرب أهلية لسنين قادمة، وقد قال أحد كبار المسؤولين العراقيين للمؤلف وبارتياح أن التمردات لا تستغرق عادة أكثر من عشر سنوات، ولكن هذه الحقيقة ستجعل الشعب العراقي يواجه أعواماً من العنف وعدم اليقين بالمستقبل.

عروض الكتب الأجنبية

د. سناء حمودي*
باحثة وأكاديمية من فلسطين

* تدريسية ـ جامعة بيروت العربية

Democracy in Iraq,
History, Politics, Discourse
Ashgate Publishing Company, 2012
Benjamin Isakhan

يناقش الكتاب مسألة الديمقراطية في العراق مرتكزاً إلى العمق التاريخي لهذه الدولة. وعلى هذا الأساس يشرح الكاتب رؤيته عن طريق مراحل ثلاث في تاريخ العراق الحديث. المرحلة الأولى يسميها مرحلة الاستعمار وتمتد بين الأعوام 1921 ـ 1958، أي مع وصول البريطانيين إلى العراق بعد الحرب العالمية الأولى حتى قيام الثورة عام 1958. وتمتد المرحلة الثانية ويسميها مرحلة ما بعد الاستعمار بين 1958 ـ 2003، وتغطي الأنظمة التي حكمت العراق حتى بداية الغزو الأميركي. فيما يطلق على المرحلة الثالثة تسمية الاستعمار الجديد وهي المرحلة التي تمتد بين 2003 ـ 2011، أي منذ الاحتلال الأميركي حتى انسحاب القوات الأميركية من العراق.

إلا أن الكاتب يبدأ بمقدمة تغطي التاريخ القديم لحضارة ما بين النهرين طارحاً موضوعاً للنقاش، حين يسأل إذا عاشت تلك الحضارة ديمقراطية حقيقية، ويصل إلى الإسلام طارحاً النقاش نفسه. ويرى الكاتب أن حضارة

ما بين النهرين شهدت فعلا نوعاً من الديمقراطية، وأن الإسلام لم يكن في أي وقت ليتناقض مع الديمقراطية، ولهذا بحسب رؤية الكاتب، لا يجب أن ننظر إلى الإسلام كسبب رئيس في فشل السياسة العراقية.

في دراسته عن مرحلة العهد الاستعماري الأول في العراق، يطرح الكاتب أسئلة حول الديمقراطية الغربية عن طريق الاحتلال البريطاني للعراق. ويخلص إلى أن بريطانيا، إحدى أكثر الدول دفاعاً عن الديمقراطية، لم تطبق شيئاً منها في العراق، بل أدخلت الملكية المستبدة إلى هذا البلد. ولم تقف ممارسات البريطانيين عند هذا الحد، بل سعوا إلى سحق كل مطالبة بالديمقراطية وطالبوا باتفاقيات ومعاهدات مع العراق. وانطلق البريطانيون في ممارساتهم المنافية للديمقراطية من مقولة أن العراقيين غير قادرين على حكم أنفسهم، وغير قادرين على إيجاد بنى سياسية متطورة. وهنا تظهر حقيقة الدولة الاستعمارية، فهي تطبق الديمقراطية وحقوق الإنسان على أرضها، بينما تمارس الاستبداد والظلم خارجها.

هل مارس العراقيون الديمقراطية بعد انتهاء مرحلة الاستعمار البريطاني؟ يجيب الكاتب أن العراق لم يشهد ممارسة الديمقراطية بمعناها الصحيح برغم الانسحاب البريطاني وانتهاء الحكم الملكي. كما أن الأنظمة التي جاءت في هذه المرحلة وعدت بإنشاء المؤسسات الديمقراطية لكنها كانت مجرد وعود لا أكثر، الهدف منها المكاسب السياسية. ويرى الكاتب هنا، أن نظام حزب البعث كان من أكثر هذه الأنظمة مهارة في تسخير مصطلح الديمقراطية لمصلحته.

أما في مرحلة الاحتلال الأميركي للعراق، فيجد الكاتب أيضاً أن الأميركيين احتكروا المؤسسات في العراق وسخروا الإعلام لخدمتهم وتدخلوا في الانتخابات، وبذلك انتفت الديمقراطية التي جاءوا إلى العراق باسمها.

يؤكد الكاتب بعد عرض دراسته الشاملة لمراحل الحكم في العراق، أن القاسم المشترك بين هذه المراحل، برغم كل الظروف الصعبة، أن الشعب في العراق هو شعب حي يتوق إلى الديمقراطية، بل إن الديمقراطية موجودة في نفوس العراقيين، وهي إذا وجدت فليس ذلك بفضل المثالية الأميركية، إذ إن ما حصل في العراق يناقض مقولة المهمة التي أسندتها الولايات المتحدة لنفسها وهي نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط .

ويضيف الكاتب إلى أن حضارة العراق ومجتمعها لا يناقضان أشكال الحكم الديمقراطي، ولا يوجد برأيه سبب واضح لتحوّل العراق إلى دولة فاشلة بدلاً من دولة ديمقراطية.

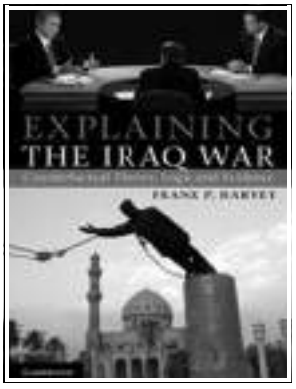

Explaining the Iraq War
Counterfactual Theory, Logic and Evidence
U.K: Cambridge University Press, 2012

Frank P. Harvey

كما يدل عنوان الكتاب، إن الكاتب يحاول وضع تفسير جديد لأسباب الحرب على العراق في العام 2003، مستخدماً طريقة التحليل القائمة على براهين واقعية وأخرى افتراضية وغير واقعية. والكاتب هنا يدمج عدة آليات في تحليله كي يصل إلى النتيجة المبتغاة.

وفي الصفحات نجد الكاتب يركز على قرارات الرئيس الأميركي جورج بوش الخاطئة في حربه على العراق، لكن هذه القرارات الخاطئة لا يتحمل مسؤوليتها فقط الرئيس بوش، بل هناك عدد لا يستهان به من صناع القرار والمشاركين في صناعة القرار كالمستشارين والوزراء وعلى رأسهم فريق المحافظين الجدد الذي يظهر تأثيره فيما يتعلق بالأمن القومي الأميركي.

ويحاول الكاتب أن يحلل قرارات أكثر من رئيس للولايات المتحدة من ناحية الصوابية والخطأ والفرضيات التي يضعها للقارئ كي يصل إلى تحليل سليم. وفي هذا الإطار يربط الكاتب بين نظريات العلاقات الدولية ونظريات السياسة الخارجية، فيما يعتمد مستويات عدة منها القيادة السياسية، والسياسات المحلية، والخلفية الاجتماعية، والمؤسسات التنظيمية والدولية.

وبرغم أن الكاتب اختار "الحرب على العراق" كحالة دراسية، إلا أنه يقرّ أن حرب العراق في العام 2003 ربما تشكل أسوأ حالة دراسية تستخدم للدفاع عن الذرائع المتعلقة بمذهب ما قبل الشفعة، إذ إن هذه الحرب كلفت

البحث عن الكثير من الظروف المؤاتية لشنها، ولهذا تّعد نموذجاً للحدث الذي يعيق مذهب ما قبل الشفعة.

من أهم الأسباب التي ساعدت في إيجاد الذرائع إليها لشن الحرب على العراق:

1 ـ صدور 17 قرار عن الأمم المتحدة تتهم العراق بخرق ميثاق الأمم المتحدة حول عدم التسلح، وهذه القرارات استندت بحسب الكاتب إلى تقديرات استخباراتية من قبل الولايات المتحدة ومفتشي الأمم المتحدة.

2 ـ فشل المجتمع الدولي في مواصلة برنامج النفط مقابل الغذاء، وهو ما يطلق الكاتب عليه «فشل نظرية الاحتواء والعقوبات».

3 ـ موافقة من الكونغرس مع تفويض رسمي للولايات المتحدة باستخدام القوة.

4 ـ نشر 100 ألف جندي أميركي وبريطاني في الكويت بهدف الضغط والتهديد.

5 ـ الدعم الذي تلقته الولايات المتحدة من الحلفاء الرئيسين وبشكل خاص من بريطانيا.

6 ـ القرار 1441 الصادر بالإجماع عن مجلس الأمن، والذي كرر مقولة خرق العراق للالتزامات السابقة والنتائج الخطيرة المترتبة على ذلك.

7 ـ إجماع ساحق في المجتمعين الأميركي والدولي بالاستناد إلى ذات المعلومات الاستخباراتية الخاطئة حول أسلحة الدمار الشامل في العراق.

8 ـ مفاهيم خاطئة كانت لدى الرئيس العراقي صدام حسين فيما يتعلق بالنوايا الأميركية وقوة الأمم المتحدة لمنع أي هجوم محتمل.

بالنتيجة يجد الكاتب في تحليله الواقعي والافتراضي الكثير من الأسباب التي كانت لتحول دون وقوع هذه الحرب، إلا أن واقع الأمر ما كان ليمنع وقوعها، وإن كان الرئيس بوش مخطئاً في اتخاذ قرار الحرب.

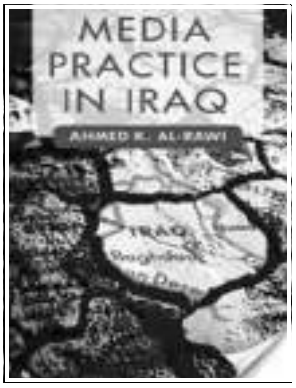

Media Practice in Iraq

Houndmills, Basingstoke, Hampshire:

Palgrave Macmillan, 2012

Ahmed K. Al- Rawi

يقدم هذا الكتاب دراسة عن وسائل الإعلام في العراق. ويتضمن عرضاً تاريخياً للإعلام العراقي منذ انطلاقته حتى عام 2010 أي تاريخ الانتخابات النيابية في العراق. ويركز الكاتب على فترة ما بعد العام 2003 وتأثير الانقسامات السياسية والاجتماعية التي حصلت في العراق بعد الاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة.

وللمقارنة بين وسائل الإعلام العراقية قبل الاحتلال وبعده تعطي صورة واضحة عن تطور الإعلام في العراق، خاصة من ناحية النوعية والتعددية، فنلحظ تعدد وسائل الإعلام المرئية بعد العام 2003. إلا أن هذا التعدد لا يعني طبيعة صحيّة، إذ إنه يعود إلى الانقسامات الطائفية والمذهبية التي ظهرت إلى السطح بعد العام 2003.

ويستعرض الكاتب أمثلة تظهر كيفية تعامل وسائل الإعلام المتعددة مع النبأ الواحد، كل وسيلة من وجهة نظر الجهة التي تنتمي إليها. وهنا يلمس القارئ التفاوت والاختلاف في طريقة صياغة الأخبار بين محطة وأخرى، وفقاً للميول السياسية والطائفية. وفي هذه الحالة تبدو مبادئ الصحافة السليمة، كالموضوعية والنزاهة خاضعة لمعايير قد تجعلها مجرد مبادئ لا تنطبق عليها معايير الصحافة في العراق.

وفي عام 2010 جرت الانتخابات النيابية في العراق، وهي حدث مهم لوسائل الإعلام التي تسابقت في تغطية هذه المناسبة، ويذكر لنا الكاتب أربع محطات تلفزة رئيسة اختارها لإظهار مدى الانقسام في الشارع العراقي، وهي: القناة العراقية التابعة للحكومة، وقناة الفرات، وقناة بغداد، وقناة الحرية.

في الانتخابات وقعت أحداث كثيرة في العراق شكلت مادة دسمة لوسائل الإعلام العراقية، فمثلا بثت هذه المحطات نبأ جريمة قتل وقعت في إحدى الضواحي جنوب بغداد، استهدفت عائلة بكاملها. وهنا يظهر الاختلاف والانقسام واضحاً لدى وسائل الإعلام. إذ قررت كل محطة استغلال هذه الجريمة كجزء من الحملة الانتخابية عن طريق تغطية الخبر من وجهة نظر مختلفة.

بشكل عام يقدم الكاتب نظرة جديدة عن الإعلام العراقي، سواء في حكم صدام حسين أو بعد العام 2003، إذ يناقش عملية تحليل الأخبار والمراقبة الإعلامية وطريقة تعاطي الصحافيين العراقيين مع وسائل الإعلام.

وما هو متميز في هذا الكتاب، هو طريقة الربط بين الممارسة الإعلامية والواقع السياسي والاجتماعي على الأرض، مع طرح تساؤلات حول حرية العمل الإعلامي، ويجزم الكاتب أن الإعلام في العراق ليس حراً بالمعنى المطلوب لحرية الإعلام. فهناك عملية استقطاب واسعة للإعلاميين جعلتهم يخضعون لوسائل إعلامهم، التي تخضع بدورها لعوامل طائفية واجتماعية متعددة.

ويتحدث الكاتب عن فشل الولايات المتحدة في وضع العراق على سكة الديمقراطية، بل يضيف أن هذا المنحى الأميركي كان له نتائج كارثية على المستويين الاجتماعي والسياسي في دولة العراق، ويرى الكاتب أن الأمر يعود إلى السياسة الأميركية البراغماتية التي استتبعها قراءة خاطئة لتاريخ ومجتمع العراق، مع حسابات خاطئة حول الضرر الكبير الذي تسببه الانقسامات الطائفية في دولة كالعراق.

من وجهة نظر الكاتب، يتعين على الولايات المتحدة وبعض الحكومات الأوروبية لعب دور أكبر للتأكد من أن العراق لن ينزلق مجدداً إلى العهد التسلطي، وما يستتبع ذلك من صحافة ووسائل إعلام متسلطة، ويشير الكاتب إلى دور إيجابي تلعبه منظمات حقوق الإنسان في هذا المجال. ويلفت إلى ما يعده ثورات شعبية في العالم العربي قد تؤثر في العراق، الذي قد يشهد حريات إعلامية أكثر وقنوات إعلام أفضل تطبق معايير مهنية تجعلها أكثر مصداقية.

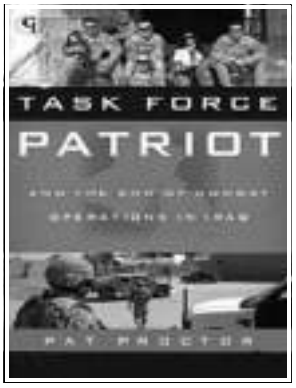

Task Force Patriot
and the End of Combat Operations in Iraq
U.K: Government Institutes, the Scarecrow Press, Inc. 2012

Pat Proctor

يناقش الكتاب المرحلة التي سبقت إنهاء الوجود العسكري الأميركي في العراق، من خلال قصة إحدى الكتائب العسكرية التي كانت تعمل في العراق. ونقرأ أحداث هذه القصة على لسان الكاتب الذي كان من بين أفراد هذه الكتيبة.

إذ يجد القارئ بين يديه صفحات مليئة بالأحداث اليومية، وقصص عن جنود أميركيين وجدوا أنفسهم غارقين في وحول الحرب العراقية، حيث كان عليهم أن يواجهوا مقاتلين من مختلف الأطراف، كما كان عليهم تنفيذ أوامر القتال والهجوم المضاد.

ويروي الكتاب أحداثاً واجهت كتيبة المدفعية إلى وصلت إلى العراق في أواخر صيف 2009، وكانت لديها مهمة محددة هي احتلال مسقط رأس صدام حسين في تكريت. ويصف الكاتب العراق في تلك المرحلة بأنه كان بلداً غريباً، يغرق في حالة من اللاحرب واللاسلم، بل إن العراق كان حينها على عتبة تغير كبير. إذ كان هناك حدثان قريبان، الانتخابات البرلمانية وانسحاب القوات العسكرية الأميركية. وكان من شأن هذه التغييرات القادمة، إن تمت كما ينبغي، أن تقود إلى فترة من الاستقرار الدائم تحول دون العودة إلى الاقتتال الطائفي، الذي كاد أن يدمر العراق في العام 2006.

يتحدث الكاتب عن يوميات المعارك التي خاضتها كتيبته، إذ واجهت ميليشيات من أنصار حزب البعث وما تبقى من عناصر القاعدة في العراق، ويروي كيف اضطرت هذه الكتيبة إلى السيطرة على منطقة تتجاوز تكريت، لتغطي ما يوازي مساحة نيوجرسي وتضم أكثر من مليون عراقي.

يصف الكاتب تلك المرحلة من تاريخ العراق، بأنها كانت مرحلة من الشك وعدم اليقين، فنرى أن الكاتب وضع منظوره الخاص لكشف الظروف، التي أجبرت كتيبته على القتال في الشهور الأخيرة من العمليات العسكرية الأميركية، ويعد الكاتب هنا، أن كتابه يروي القصة المخفية عن تلك الأيام الحاسمة الأخيرة من حرب العراق.

بالنسبة إلى الكاتب، ظروف القتال كانت صعبة جداً، حتى أنه كان يتمنى الهرب من كتيبته، ففي كل يوم كان هناك جنود أميركيون يتعرضون لإطلاق النار عليهم، وكان عدد الإصابات في صفوفهم كبير، حتى إن الجنود الأميركيين كانوا يواجهون معارك جانبية في أمكنة كانوا يعدونها آمنة، ويعد الكاتب أن الأيام الأخيرة من المعارك في العراق، كانت توحي بأنها ليست كما وصفت بـ(الأيام الأخيرة)، وأن الطرح الأميركي في عام 2010 بإبقاء (20) ألف جندي في العراق، كان يترك شعوراً لدى هؤلاء الجنود بأن هذا القتال لن ينتهي.

The Middle East in Turmoil

Iraq After Saddam Hussein

Facing Challenges, Securing Gains

New York: Nova Science Publishers, Inc. 2012

Alex M. Janckson, Madison S. Jones, Editors

يضم الكتاب عدداً من الدراسات التي تتناول أوضاع العراق بعد مرحلة صدام حسين، في سبعة فصول يطلع القارئ على التطورات التي طالت مختلف أوجه الحياة في العراق بعد العام 2003، فنجد مواضيع عن السياسة والحكم وحقوق الإنسان والمهجرين العراقيين، فضلاً عن قضية الأكراد والعلاقات الإيرانية ـ العراقية.

وفيما يتعلق بقضايا السياسة والحكم نقرأ عن تقاسم السلطة والقتال الطائفي والإثني، الذي ضرب العراق بعد أن أتم مرحلة انتقالية سياسية من

ديكتاتورية صدام حسين إلى الحكومة الجامعة. لكن الخلافات بدأت تضرب في معظم النواحي، حتى إن كل فريق أخذ يدعي الحق في السلطة والموارد الاقتصادية والنواحي السياسية، فتأججت الخلافات وأصيب الجمهور العراقي بالإحباط لاسيما، وأن الخلافات لا تقتصر على النواحي السلمية بل تحولت إلى اقتتال تستخدم فيه القوة والعنف، حتى أن الحكومة التي تشكلت بعد انتخابات العام 2010، تمت بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية، عندما اتفقت الأحزاب الكبرى الإثنية والطائفية على حكومة برئاسة نوري المالكي.

ويتضمن التقرير الأميركي حول حقوق الإنسان في العام 2010، تفصيلات عن الفشل في كبح الفساد الرسمي في العراق، والعوامل السياسية وغيرها التي أعاقت عمل المؤسسات ضد الفساد.

أما فيما يتعلق بقضية الأكراد فيتحدث الكتاب عن المنطقة الكردية في شمال العراق، التي تحظى نسبياً بالسلام والازدهار بعد سقوط صدام حسين. لكنه يشير أيضاً إلى أن الحكم الذاتي الكردي والمتطلبات المناطقية والاقتصادية، تسببت بخلاف مع المالكي وغيره من القادة العرب في العراق ومع المسيحيين وغيرهم من الأقليات في الشمال.

لا شك أيضاً أن تركيا وإيران كانت لديمها شكوك من الحكم الذاتي الكردي، لكنهم في النهاية قبلوا بهذا الواقع ودخلوا كمستثمرين كبار في المنطقة الكردية.

بالنسبة إلى إيران، يعرض الكتاب لتاريخ العلاقات الإيرانية ـ العراقية، فنقرأ أن إيران سعت بعد عهد صدام حسين، إلى تأكيد أن العراق لن يشكل تهديداً بعد الآن لإيران. ويعتقد البعض أن نوايا إيران تذهب أبعد من ذلك في محاولة لاستغلال العراق لمصالح إيرانية على الصعيدين الأمني والاقتصادي.

يناقش الفصل الرابع مسألة الدين الخارجي للعراق الذي قدّر في ربيع 2003 بـ 130 مليار دولار، فجعلت الولايات المتحدة من قضية تخفيض هذا الدين إلى مستوى مقبول، أولوية لها، وهكذا بدأت المفاوضات منذ العام 2003 عبر المؤتمرات والمنتديات، التي أدت إلى إلغاء مبالغ كبيرة من الدين الخارجي للعراق.

ونقرأ في الفصل الخامس عن الإنجازات الأمنية الأميركية في العراق، والوضع بعد انسحاب القوات الأميركية، بحسب الكتاب، فإن الأوضاع أصبحت مشجعة بعد العام 2010، فهناك حكومة مستقرة، والتزام للقادة العراقيين بالعملية السياسية خاصة بعد أن كادت الحرب الطائفية تؤدي إلى انهيار الدولة بين العامين 2006 و2007، إلا أن الكتاب يشير إلى أن هذه الإنجازات تبقى هشة ومتقلبة، فالقاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية تواصل سعيها في العراق لإثارة العنف والقتال الطائفي، ويبقى الكثير من القضايا السياسية الأساسية من غير حل، وبينما يمتلك العراق المقومات ليكون دولة غنية، يواجه ظروفاً مالية صعبة في الأقل حتى العام 2014، حيث من المتوقع أن يكون هناك زيادة في انتاج النفط.

أما في الفصل السادس فنجد أن الولايات المتحدة تواجه حالة فريدة في العراق، فالمحافظة على الإنجازات بعد ثماني سنوات من القتال كلفت أكثر من 4 آلاف جندي أميركي. وهنا يوصي كاتب الدراسة بزيادة حضور الولايات المتحدة في العراق، كي تكمل إنجازات الجيش الأميركي، إلى أن يستقر الحكم في العراق.

وقضية المهجرين العراقيين في الداخل يناقشها الفصل السابع، فنقرأ عن أعداد هؤلاء الذين قارب عددهم حوالى 1،6 مليون نسمة، فضلاً عن عدد آخر في الدول المجاورة. وفيما عاد الآلاف من العراقيين إلى وطنهم، فإن المنظمات الدولية تدرس ظروف إعادة استيعاب هؤلاء في إطار استراتيجية إعادة الاندماج.

وفي المحصلة يقدم الكتاب نظرة شاملة من وجهة نظر أميركية تشرح الوضع العراقي بعد الانسحاب العسكري الأميركي من العراق.

قراءة في كتب حمورابي

بسمة عبد المحسن سعيد*
باحثة من العراق

* وحدة البحوث والدراسات ـ مركز حمورابي

بصمات الفوضى إرث الاحتلال الأميركي في العراق

المؤلف: مجموعة باحثين

الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ـ 2013

عدد الصفحات: 339

تتميز دول العالم النامي بمجموعة من السمات الرئيسة مثل (المركزية، الاستقلال النسبي، تضخم أجهزة الدولة، التسلطية في الحكم)، وسمات أخرى تختلف بحسب طبيعة كل مجتمع، إلا أن السمة التي تبدو غالبة في جميع دول العالم النامي، هي التنوع الاثني والديني لسكانها، ولكن ينبغي أن لا تغيب عن الأنظار حقيقة أن جميع دول العالم تعيش واقع التنوع الثقافي، من دون أن يتحول إلى مشكلة سياسية أو أن يكون مصدراً لعدم الاستقرار السياسي، وسبب ذلك أن دول العالم المتقدم تجاوزت اجتماعياً إشكالية الفوارق الأثنية بين أبنائها، عندما اعتمدت مبدأ المشاركة السياسية للجميع واحترام الحقوق والحريات، وأغلب دول العالم النامي، فلم تزل مجتمعات تقليدية تحدد فيها الفروقات مكانة القرد بإزاء الجماعة، فضلاً عن الحكم الفئوي لبقية التكوينات الاجتماعية، ممّا جعل التنوع الثقافي مشكلة حقيقية تنعكس سلباً على بناء الدول والوحدة الوطنية.

وعلى هذا الاساس، مثل عدم الاستقرار في العراق حالة تبدو مستدامة، لكونها متصلة بإرث تاريخي من الحكم الفئوي، الأمر الذي جعل من مسألة القبول بالآخر تبدو معضلة أو أزمة، وقد تجذرت نتيجة لذلك (ثقافة الاقصاء من الحكم) لفترات طويلة ولا سيّما في أثناء النظام السابق، الأمر الذي

جعل من مسألة التشارك في السلطة تبدو غير مقبولة ومرفوضة البتة، وأعطى انطباعاً أيضاً بحقيقة أن نظام الحكم ذو طابع (إوليجارشي).

إن الولايات المتحدة تدرك حتماً طبيعة المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها العراق، والتي تتصل بتكوين السلطة تاريخياً فيه، إلا إنها لم تعمد إلى المشاركة في حل هذه المشاكل، بقدر ما عمدت إلى توظيفها في إدارة العلاقة مع الأطراف السياسية المختلفة.

لقد اخفقت الولايات المتحدة في فهم الواقع السياسي العراقي، وهو ما انعكس لاحقاً على معظم قراراتها في العراق، ومن هذه القرارات تطبيق إستراتيجية المحاصصة كخيار وحيد لإقامة التوازنات السياسية في العراق الجديد، وقد مهدت الطريق بذلك إلى رفع وتيرة المشاحنات بين مختلف الفصائل السياسية، ونتيجة السياسات الخاطئة للإدارة الأميركية في العراق ازدادت التدخلات من دول الجوار في العراق، وساعد عدم الاستقرار الموجود في العراق دول الجوار في تنفيذ أهدافها تجاه العراق، وبذلك فإن السياسات الأميركية حولت العراق إلى ساحة لصراعات دول إقليمية فيما بينها في بعض الحالات، ومع الولايات المتحدة في حالات أخرى.

إن غياب عنصر الاستقلالية وخضوع السياسة الوطنية لتأثير المتغير الدولي قبل المتغير الداخلي والمصلحة الذاتية، تتأكل حدود السيادة الوطنية، وتتعرض بنى الدولة العراقية الجديدة بصورة غير محسوبة لحدوث تشوهات وتصدعات خطيرة في الهوية الوطنية والثقافية والبنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العراقي، وهذا ليس إلا ثمن بخس سيدفعه العراق من جراء فتح أبوابه على محيط العولمة المتلاطم عبر نافذة الاتفاقية ومتطلباتها.

لقد أتسمت الهوية العراقية قد اتسمت بالسيولة التامة في ظل الاحتلال، فإنها يسرت الذهاب إلى ملاذات أخرى بديلة للهوية، مما أدى إلى انتعاش الهويات الفرعية من مثل القبيلة ـ الأثنية ـ الطائفية.. إلخ، وهذا ما أباح لكل القوى الخارجية بما فيه قوة الاحتلال الأميركي ـ الإسرائيلي، في أن تدفع بقوة لتهتيك المنظومة الجمعية للمجتمع العراقي، وهذه آلية اعتيادية مجربة في عهود الاستعمار السابق، استخدمتها إسرائيل بكفاءة في المنطقة العربية، حتى مع السودان التي لا ترتبط بحدود أو قرب جغرافي مع الكيان الصهيوني.

وفي ظل غياب الاستقلالية المادية للهيئة الوطنية العراقية للاتصالات

والإعلام، التي تحصل على ميزانيتها من الدول المانحة تحت رعاية أميركية، لن توفر لها الهامش المهم من التحرر، ذلك أن نجاح مستقبل العراق السياسي، لا يمكن له أن يتحقق في غياب دور ريادي للإعلام، إذ إنّ أية انتكاسة للإعلام هي انتكاسة للمشروع السياسي، ذلك أن السياسة التي يريدها العراق هي الديمقراطية، واليوم لا وجود لديمقراطية حقيقية في غياب حرية حقيقية لوسائل الإعلام.

إما القطاع الصحي ظل يواجه الكثير من المشكلات والتحديات بسبب الظروف الاستثنائية، التي مر بها المجتمع العراقي، إذ أثر فقر الأوضاع الصحية للسكان بشكل سلبي على فاعلية وإنتاجية قوة العمل لعموم البلد، وظل نظام الرعاية الصحية في العراق يعاني من عجز كبير في التمويل، مما انعكس بشكل مباشر على طبيعة الخدمات المقدمة وشحة المستلزمات الطبية وعدم كفايتها، ومعالجة أعداد غفيرة من المرضى في المستشفيات العراقية، بشكل يفوق الطاقة الاستيعابية بأضعاف مضاعفة، مقابل ذلك يلاحظ التدني في نسب إشغال الأسرة في المستشفيات، والتي تبلغ حوالي (65%) من طاقتها، إلى جانب تحديات أخرى تتعلق بعدم استغلال تكنولوجيا المعلومات في القضايا الطبية، إن جميع هذه التحديات جعلت ظروف العمل في مجال الرعاية الصحية فقيرة وغير مستقرة.

ولقد أظهرت دراسات عن الفقر في العراق، أن مستويات الحياة في العراق قد تراجعت على نحو تراكمي، ويمكن القول إن الفقر في العراق يتصف بكونه مركباً، بمعنى أنه يتجاوز نقص أو انعدام الدخل، ليصبح من حيث تعدد معانيه مقارباً لمفهوم فقدان الأمن الإنساني.

في تقرير (التصنيف العالمي للسلام) الصادر في حزيران 2009، عدّ العراق أخطر بلد في العالم للسنة الثالثة على التوالي، فهو أخطر البلاد، وأكثرها ظلماً للأطفال والنساء، وبين الترمل والاغتصاب، والاعتقال والفقر والحرمان، والقتل، والتهجير للمجتمع العراقي، تحت واقع مأساوي أوجده الاحتلال الأميركي.

أن حالة حقوق الأنسان في العراق بعد الاحتلال عام 2003، قد تعرضت إلى انتهاكات كبيرة، في ظل وجود احتلال جاثم على أرض البلد، ولم يعد غريباً في ما حدث للأنسان العراقي، إذ يمكن القول إن الجيش الأميركي

يحتل المرتبة الأولى في انتهاك حق الحياة، عن طريق عمليات قتل عشوائي حيناً ومقصود ومنظم حيناً آخر، وأستخدامه لأساليب قتال لا تميز بين الأهداف المدنية أو التابعة للمقاومة المسلحة، أو للمجاميع الارهابية، أزمة تشكل الدولة العراقية الحديثة، هي نتاج لصراعات طويلة ومعقدة ومتداخلة تختزن تعارض الإرادات، وهذا انعكس على طبيعة الصراع السياسي في العراق، الذي يسير نحو كل الاحتمالات غير المرغوب فيها، التي يكون أقلها ضرراً هو اللبنة، وأشدها ضرراً تطبيق مشروع نائب الرئيس الأميركي جو بايدن في التقسيم.

لقد أدخل الاحتلال الأميركي الاقتصاد العراقي في تحديات جديدة، نشاءت في معظمها عن التحول الاقتصادي القسري نحو اقتصاد السوق، الذي جرى بإرادة قوى الاحتلال ومباركتها، والذي تزامن مع فوضى التغيير، وفقدان الأمن. إن الاحتلال ترك إرثاً ثقيلاً ينبغي التعامل معه، وتبيين آثاره السلبية المحتملة على واقع الاقتصاد وتوجهاته المستقبلية.

إن ما يواجه الاقتصاد العراقي اليوم من مشكلات، إنما نتجت عن طبيعة قرارات سلطة الاحتلال، التي تم بموجبها خلخلة بعض أركان الاقتصاد العراقي، من مثل التحول من النظام المركزي إلى نظام رأسمالية السوق الحر، وما ترتب عليه من الخصخصة من دون دراسة أو مراعاة لطبيعة المجتمع العراقي، وما يشهده من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ملحوظة، ومن هذه المشكلات، على سبيل المثال لا الحصر، مشكلة (الاغراق)، وإن المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال ركز على كيفية ربط الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي، وهنا ينطلق من تأكيد أهمية (انفتاح العراق على العالم)، من دون تحديد طبيعة ووجهة هذا الانفتاح، نظراً إلى ما يجلبه الانفتاح من تحقيق فوائد جمة، واشارت بعض التقارير الدولية أن مدة العقوبات الاقتصادية على العراق، وما تبعها من الاحتلال الأميركي في عام 2003، قد رشح العراق أن يصبح دولة شبه صحراوية، إذ إن مساحة الصحراء أصبحت تشكل نحو نصف المساحة الكلية.

ولظاهرة التصحر العديد من الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية، منها تدهور الحياة النباتية والحيوانية (انقراض بعض فصائل النباتات والحيوانات)، واختفاء المراعي وتقلص مساحة الأراضي الزراعية مما أدى

إلى أن تكون البيئة عاملاً رئيساً في تغير المناخ، أما الآثار الاقتصادية المباشرة فتتمثل في أن تصبح الكثير من الأراضي غير منتجة، مما تتسبب في حصول عجز غذائي ونقص في إنتاج المحاصيل الغذائية، ونظراً لأن التصحر ينطوي على تدمير للحياة النباتية ونقصان مجموعات نباتية وحيوانية كثيرة، فهو أحد الأسباب الرئيسة لخسارة التنوع البيولوجي، الذي كانت تزخر به البيئة العراقية.

ومن هنا كانت هجرة الفلاحين أراضيهم وتناقص المساحات المزروعة أو تناقص معدل الأراضي المزروعة، يرجع في أحد أسبابه إلى الاحتلال الأميركي، الذي قام بتدمير الأراضي والحقول الزراعية عن طريق جرف المحاصيل الزراعية، بالدبابات العسكرية وحرق المحاصيل بحجة البحث عن المجموعات المسلحة.

ويعزى النقص في الثروة الحيوانية إلى انتشار الأمراض والأوبئة، والتي لم تكن معروفة قبل سنوات الاحتلال الأميركي، وقد فتكت بالثروة الحيوانية متزامنة مع قلة الأمصال وأنواع اللقاحات المطلوبة، ورداءتها وارتفاع تكاليفها، فضلاً عن انتشار ظاهرة تهريب الثروة الحيوانية إلى دول الجوار، بسبب عدم ضبط الحدود ومساهمة القوات الأميركية في ذلك.

لقد ورث العراق بعد الاحتلال تركة ثقيلة، تمثلت بأوضاع اقتصادية واجتماعية وبيئية متردية، ذات كلف باهظة، ولقد تجسدت هذه التركة بشكل خاص في الخدمات الأساسية التي عانى منها الشعب العراقي لعقود طويلة، وتمثلت بسوء في جميع مرافق هذه الخدمات من كهرباء ونقص في المياه الصالحة للشرب، وأيضاً من الصرف الصحي، مما سبب انتشار الكثير من الامراض.

وساهمت الولايات المتحدة الأميركية وسلطتها في العراق عمداً بعدم إنشاء محطات كهربائية، على الرغم من استلامها أموالاً من الدول المانحة لإعمار هذا القطاع نتيجة فساد طاقم الحكم برئاسة بريمر والمستشارين الأميركان الذين عملوا فعلياً بإدارة الوزارات العراقية.

أزمة الوهابية
الصراع العقائدي
السلفي - السلفي

أدريس هاني

مركز حمورابي 2014

Hammurabi papers

Gaps in the Iraqi constitution... open opportunities to instability.
Basma Majid Hamzah 102

Theocracy and secular conflict in Iraq after changing.
Hussein Shloshi 110

Iraqi Intelligentsia: between role absence and will weakness.
Atared Awad Abd AL-Hamid 119

Iraqi parliamentary system.. bilateral of Participation and opposition.
Nidal Jihad Al-Obeidi 125

(Israel) : efforts to destabilize the region.
Basma Abdel-Mohsen 131

Fixed Chapters

Translated research: AL-Jihad 2020 : Al-Qaeda 's Evaluation Plan for 20 years.
Haron A. Zilin 138

Follow up: The role of regional powers in the expansion of Al-Qaeda in Iraq
Dr. Faik Hassan AL-shjeri 141

Thesis: Nidal Jihad Al-Obeidi 144

Book Reviews: Arabic. Ruaa Khalil Saeed 151

Book Reviews: English. Dr. Sana Hamoudi 158

Reading in Hammurabi Book: Basma Abdel-Mohsen 168

Contents

Iraq ... From individual dictatorship to parties dictatorship.
Dr. Saeed Majeed Dahdouh 5

Issue File: Iraq after a decade of changing... Multiple problems

Iraq.. the fragile state : An internal product
or a need for an American.
Dr. Ibrahim al-Baidhani 28

Triple economic failure in Iraq :
poverty, unemployment, corruption.
Dr. Jamal Aziz al-Ani 40

The collapse of the citizenship and belonging system...
a historic accumulation.
Dr. Aziz Jabr Shaial 48

Anbar crisis... from AL- Qaeda to Daash.
D. Jawad Kadhim al-Bakri 60

Hammurabi Researches

Iraq's status in the region : a potential viewer.
Dr. Hani Elias Al-hadiethey 68

Iraq in Saudi Arabia strategy: Open options.
Dr. Yusra Mehdi Saleh 77

Turkey : different rhythms to deal with Iraq.
Ruaa Khalil Saeed 83

Federal or division : Open options.
Dr. Latif Karim Mohammed 94

(**Special Issue**)

Hammurabi Journal
Quarterly journal concerned with political and strategic affairs
Issued by: Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies

9th Issue - 3nd year - March 2014

Editor in chief**: Prof Dr. Abed Ali AL-Ma'mouri**

Editorial Board

Prof. Dr. Aziz Jabr Shaial - *Faculty of Political Science - University of Al-Mustansiriya*

Prof. Dr. Mohsen Saleh - *Faculty of Social Sciences - Lebanese University*

Ass. Prof. Dr. Sarmad Al-Jader - *Faculty of Political Science - University of Al-Nahrain*

Ass. Prof. Dr. Jawad Kazim Al-Bakri - *Faculty of Management and Economics - University of Babylon*

Ass. Prof. Dr. Kamil Hassun Al-Kaim - *Faculty of Art Education - University of Babylon*

Ass. Prof. Dr. Hassan Latif Al-Zubaidy - *Faculty of Management and Economics - University of Kofah*

Editor Secretariat: Basma Majed - Ghofran Abd Ali

Linguistic Correction: Asset-Prof Dr. Hashim Jaafar Al-Moussawi

Advisory Board

Prof Dr. Muhammad Al-Maliki - *Political Sciences - Morocco*

Prof Dr. Norhan AL-Sheik - *Political Sciences - Egypt*

Prof Dr. Said M. Dahdouh - *Political Sciences - Iraq*

Prof Dr. Mohammed Authman Al-Kashit - *Philosophy - Egypt*

Prof. Dr. Badr Al-Deen Abdullah Hassan - *International law - Sudan*

Asset-Prof Dr. Abd Al-Hussein shaaban - *International law - Iraq*

Prof Dr. Arous Zoubir - *Sociology - Algeria*

Prof Dr. Kamel Wazne - *Economics - Lebanon*

Design and Layout: Hussak Computer Press - Beirut - Tel.: 00961 1 345687

Printing: Sobh Press - Beirut - Tel.: 00961 1 476122

Distribution: Almahga Albaydha House for Publication and distribution - Beirut: 009611541211

Price: 4 $

ONE YEAR: FOR INDIVIDUALS: 30 $

FOR INSTITUTIONS: 50 $

FOR ABROAD: 80 $

E-MAIL: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM

The number at the House of Books and Documents In Baghdad 1709 Year 2012

ISSN 2227 - 5312